

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب حاشیه بر شرح جامی (حاشیه بر شرح جامی)

مصنف

مؤلف ابراهیم بن محمد بن عربشاه اسفراینی

خطی نستعلیق کتابت ۱۸ سطری در مدرسه فخریه نوشته

چاپی

سال چاپ یا تحریر قرن ۱۳ عدد اوراق ۱۴۰

جزء کتب نحو شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۵۴۲۲ شماره قبض ۱۴۰

واقف سید ... دکتر سید یوسف تبریزی تاریخ وقف خرداد ۱۳۶۶

طول ۲۰/۵ عرض ۱۵ شماره صفحات ندارد

۱۳۲

هو الواهب العطايا

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ما ويا لسالك مسالك محامدك ويا سامع معالي جامع مسائل حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل جمل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا نصلا لاتنا وصل على افضلهم صلوة وافية بشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى اله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادات لتحصيل كمالاتنا وصحبه المحملين الينا مفصل آثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواش كالشمس للنجوم ودرر الزهر غواش ما فيه للفوايد الضيائية وانش لا يوجد عن مدحه منحانش ولا يتوهم في حقه ذام اد وانش لا يرد ما نظره لما بر عبر معاير بكثرة ما فيه من الابتداع ولا يؤده شاعرفا حر بالاطلاع على حواشيه الا بحسن الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فلسفره بماش فليس معه التداع ومن ليس له غاية التجديد لنظره السديد فليره عنه فلا يزيد منه الا الوداع انعم بها اهل السعادة انفاع واردع اصحاب الشقاوة عن الاشاع حسبنا في التوقي الى بقاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولى امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمن ولى امر كل حامد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاهم نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيترقى الحمد درجة الكمال وذلك لان تعميم الحمد المبني للفاعل

٢

ثنا بنا له تعالى دون غيره يعني انه قائم به تعالى فيكون حاله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل انواع الحمد ولهذا اختاره نبينا صلعم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي من حيث الترتيب من اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلعم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجب اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني فظاهر لانه اشمل وعلى الاول فلانه لاله على انه يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى اله واصحابه المتأدبين بادابه التزم اهل السنة ادخال على على الال ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي واله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان اله واصحابه متادبون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة استهلال لان النحو من قسم الادب قوله فهذه اي بهذه الامور الحاضرة في المستحضر المعلمة التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرئى المخاطب لكن لابد له من نكتة والنكتة ههنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب على انه بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان تشار له المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني قوله فوائد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم او مال وجاه فاد له المال يفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثواب يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اي كثيرة تامة يقال وفى الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم وقوله بحل متعلق بوافية على

العقل

تا من الصحاح

تقول فاد له فائدة اي زيادة

تضمين معنى التعلق وذلك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اى لم يقيد زمخوله بحل مستعلق بالفوائد لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد

وَفاءً بالفتح والمد صحاح

اسم لكتاب في المعانى والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث وفى درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد

تحسين للكلام البليغ **قوله** بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول

ان قوله للعلامة يستدعى بحسب المعنى ان يكون فى تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعى بحسب اللفظ ان يكون فى تقدير

كائنة للعلامة حالا منها والاكثر ما ذهب اليه المحققون فى مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا جانب اللفظ

يتجه ان الحال لا بد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التى هى مفعول الحل بحسب المعنى وليس بفاعل

ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه

ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول بهذه

فوائد وافية بحل الكافية الثانى الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب تانيث

المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر وذلك لاختيار رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا

والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان فى وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء لمن

جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء فى العلوم النقلية ولذا اختص

اقسام

من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازى بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم فى جميع العلوم ما من علم الا وهو فيه

اوحدى وما من مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من

بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدح

الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يكفى تعددهما الذى يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقى

والمغربى فيصح جمعهما بلا مرية **قوله** الشيخ ابن الحاجب فى القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من

خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل

اطرا عليه اى احسن الثناء عليه والاطراء ان تمدحه المدح والمديح المدح صحاح

على ما فى الصحاح اى وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا تغمده الله بغفرانه

فى الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها وهذه الكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته فى غلافه والغمد غلاف السيف وفى الحلية استعارة

بتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اى وسط جناته بكسر الجيم جمع جنة

وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك والسلك الخيط

والتقرير جعل الشئ فى قراره والحمل على الاقران والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز

والا فهو سلك والتحرير التقويم وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد التى كاللآلى

للولد العزيز العزة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفه بالذكاء والفضل

بالفتح والمد

التهف هو كالتاسف لكن وجع الالفاظ المترادفة فى الخطب شئ لا ضير له عند البلغاء **قوله** وسميته بالفوائد

الضيائية فان قلت قد تقرر فى محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيرى فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية

الزكم الهيب والعار يقال ما فى فلان توصمة صحاح

قلت مبنى النسبة فى التركيب الاضافى الجزء الثانى ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة

الى الجزء الاول والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول لجعل الشخص ضياء الدين والمقصود فى ابن الزبير الزبير ليرتفع

قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله فى العبودية حتى حقق من بين عباد

المضاف اليه باسم العبد فان قلت لم لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف قلت لان

المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان فى اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقيا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة

الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب **قوله** لانه لهذا الجمع والتاليف

الا انه ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا ازدواج الفقرتين عن المساواة **قوله** كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم

فى التصور وتاخر فى الوجود وضياء الدين يوسف متقدم فى التصور لكن لم يتاخر فى الوجود والعلة الغائية تعلم ذلك الشيخ

ولو قال لانه تعلمه العلة الغائية ليصح واتضح وكفى فى النسبة **قوله** وسائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل

وفلان اوحد اهل زمانه والجمع احدان مثل اسود وسودان واصله وحدان صحاح

فى الصحاح القرار المستقر من الارض صحاح

الخرز بالتحريك الذى ينظم الواحدة خرزة صحاح

فى الصحاح الاسف اشد الحزن وقد اسف على ما فاته

واللهف بالكسر اللهف لهفا اى حزن وتحسر وكذلك التلهف على الشئ وقولهم يا لهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات صحاح

ونأسف تأسف

ومعناه الباقی وفی الکشاف ان العرب تستعمل سائر بمعنی الباقی واستعماله فی کلام المصنفین بمعنی الجمیع غیر ثبت وقد
استعمله الکشاف فی هذا المقام بمعنی الجمیع فیحق القول بانه من عاب عیب فالسائر ههنا بمعنی الجمیع انفع للمدعو له لانه یتکرر
الدعاء فی حقه قوله من اصحاب التحصیل تقیید للمدعی لانه ربما یکون من اصحاب القبایع قوله وما توفیقی الا بالله التوفیق
جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقیل لابد من التعریف بما یخص التوفیق بالخیر اذ لا یستعمل التوفیق فی جمع اسباب
الشر ولا یخفی ان العامل للتوفیق هو الله تعالی وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الی الفاعل بالباء لانه یدخل الالة
فلا یحسن ضربی بزید والضارب بزید وان یقال ضربا من زید فالعربی وما توفیقی الا من الله وتوجیهه علی ما یستفاد
من الکشاف فی سورة هود انه بتقدیر مضاف حیث قال وما کونی موفقا الا بمعونته وتوفیقه قوله وهو حسبی ونعم الوکیل
فیه بحث تجده فی حواشی المطول قوله بتجبیل ان کتابه یعنی بتجبیل نفسه نقصان کتابه بهذا الترک والتخییل ما یفید فی النفس
قبضا او بسطا وبناء الشعر علیه ولهذا یسمی الاقیسة المرکبة من القضایا المتخیلة شعریة والتخیل ما یکون قولیا وهو المشهور
فیما بین ارباب الصناعة ویکون فعلیا بان یفعل فعل یؤثر مشاهدته تاثیر القول کما نحن فیه وهضم النفس ممن اتی بما یفید ان نوقعه
فی الاعجاز تصنیف مثل ذلک الکتاب من اسم آلهات ویعلم منه ترک کتابة الصلوة ایضا قوله ولا یلزم من ذلک
عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترک الحمد للمحقق المدقق الفاضل الهندی لکنه اورده علی وجه یتوجه علیه اعتراض
تنبئ فالشارح حفظ من کلامه ما یمکن اصلاحه وحذف ما ظن به انه لا یمکن اصلاحه قال الفاضل لم یبتدا بالحمد هضما للنفس
بتجبیل ان کتابه هذا من حیث انه کتابه لیس ککتب السلف حتی یکون علی سننهم ولا ذا بال حتی یکون بترک الحمد اقطع ولا یخفی
انه یرد علیه انه لا یقع ترک الاقتداء بالسلف وترک ما ورد به السنة لامثال هذه النکتة وهل هذا الا مثل ان یترک الصلوة
والقدوم هضما للنفس بتخییل انه لیس فی عداد العقلاء المکلفین فاصلح الشارح ترک الاقتداء بالسلف بحمله علی ترک کتابة
الحمد وجعله جزءا من الکتاب ولما لم یکن لترک العمل بالسنة وجه لم یقل به واعرض عنه ویمکن ان یقال ترک الحمد اقتصارا علی
ما یتضمنه التسمیة من اظهار صفات الکمال الذی هو الحمد حقیقة لزوم الاختصار الذی هو المطلوب فی هذا التالیف قوله

للبعد تمنی

تقیید

مر الام

وبدا بتعریف الکلمة والکلام لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما کان داب المصنفین ان یذکر ما قبل الشروع فی المقصود
من النحو الکلمة والکلام لانهما موضوعی العلم وتعریف النحو لیکون الطالب علی بصیرة فی طلبه ویکون بحیث یتمیز بهذا التعریف
عنده ما یرد علیه من مسائل الفن فیطلبه وما یرد علیه مما لیس من مسائله فیعرض عنه ولا یبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان
یذکر والغرض من النحو لیزداد رغبة الطالب فی تحصیله ولا ینفر عنه بما یعرض من مشقة التحصیل والمص ذکر الکلمة والکلام لانه
لا بد منهما لیمکن الشروع فی الفن واعرض عن الاخرین لان کتابه للصبی الذی لا یکون تحصیله الا قسرا فلا ینفعه فی التحصیل البصیرة
ولا ما یوجب الرغبة بل غایة امره ان یقرره المعلم علی حفظ ما فی الکتاب وهو لا یستدعی معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه
فمتی لم یعرفا هو من التعریف او المعرفة وعلی التقدیرین مبنی البیان علی دعوی ان معرفتهما علی وجه یستدعیها معرفة الاحوال
یتوقف علی تعریفهما فان تمت تم والا فلا قوله وقدم الکلمة لکون افرادها هذه وجوه اربعة للتقدیم توقف تحقق المفهوم علی
تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد علی تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد علی معرفة الفرد فتدبر
قوله قیل هی والکلام مشتقان من الکلم الاشتقاق رد الکلمة الی الاخری لتناسبهما فی اللفظ والمعنی والمشهور فی المناسبة
المعنویة ان یدخل معنی المشتق منه فی المشتق ویعلم من هذا الکتاب انه یکفی فی ~~اللفظ والمعنی والمشهور فی المناسبة المعنویة~~
فی الاشتقاق ان یکون معنی المشتق منه لازما لمعنی المشتق وقد استقصینا فی تحقیقه فی شرح الرسالة العضدیة قوله من الکلم
هو الجرح بفتح المیم مصدر جرحه وان الجرح بالضم فهو اسم قوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کما الجرح ان اکتفی بمطلق التاثیر فی التشبیه
بالجرح یکون جاریا فی الالفاظ باعتبار تاثیراتهما الحسنة والسیئة لکن قوله وقد عبر آکم یدل علی انه اراد التاثیر باحداث الالم
وفی تفسیر البیضاوی فی قوله تعالی فتلقی آدم من ربه کلمات اصل الکلمة الکلم وهو التاثیر المدرک باحدی الحاستین السمع والبصر
کالکلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال الشارح الکازرونی قائله امیر المؤمنین علی ابن ابی طالب علیه الصلوة والسلم
ولم یبلغ ذلک الشارح ولو بلغه لم یرض ان یعبر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان اللسان یکون بمعنی اللغة والجارحة
وهذه العبارة یحتملهما قوله والکلیم بکسر اللام هذا التحقیق للفظ الکلمة لا للفظ الکلم بادنی مناسبة بهذا المقام لان موقعه

لسبق معرفة احوالها

جبرحه کمنعه کلمه کجرحه والاسم الجرح بالضم

قاموس

جروح

الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والكلم لا يكون اقل من ثلاث كلمات لانه جمع كلمة مثل نبقة ونبق ولهذا قال سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ولم يقل

ما الكلام لانه اراد نفس ثلثة اشياء الاسم والفعل والحرف فجاء بما لا يكون الا جمعا وترك ما يمكن ان يقع على الواحد والجماعة وتقول تميم هي كلمة بكسر الكاف

وحكى الفراء فيها ثلث لغات كلمة وكلمة وكلمة مثل كبد وكبد وكبد صحاح

معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد **قوله** جنس لا جمع

كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر

لا من الوضع

باق على وضعه **قوله** والكلم الطيب بدل بعض الكلم هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من داب اللغة ان يقال

في مقام يراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه

لهذا رجح القول الاول ويمكن رد نشاء هذا الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير

والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون نفي معنى الجمعية ههنا متروكة

ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يصر جماعة من الكلم **قوله** واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة

الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان

حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما

ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات

الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك بسبق له عند سماع اللفظ فهو لام العهد الخارجي

كما انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة

بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى

ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير من ذوي الفطن لان المنافاة

بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة

جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل يجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في

كونها افرادا والحق لا يصح جعل الكلمتين متنافرين بهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس **قوله** ويمكن حملها

على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشارة بارادة الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام

الداخل

٥

الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد الخارجي يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها

والكلمة الدائرة على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية

بعض منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تامل **قوله** اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله

اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد

الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة

اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لابد وان يتعدى بالباء قال

في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة صفة للمتكلم دون

الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي في نقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه

صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا

لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح

النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي **قوله** ثم نقل في عرف النحاة ابتداء

او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة

المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب من نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان

قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا

والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويقدح ههنا وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ

خاص — بمعنى الرمي المطلق

بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل الى ما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم التعلق الخاص الى

المتعلق الخاص **قوله** مهملا كان او موضوعا المشهور في كلامهم مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل

ارادوا

الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل

واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب
فالمتلفظ به الحقيقي قوله ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير لفظ
فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون
واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الصوت
والحرف اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت قوله بلغه والدوال
والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقاوة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق
قوله لانه لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها
بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد ومناط الوحدة
عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله
عنده علم ليس كلمة لامكان التلفظ بها مرتين باعتبار معنى الاضافي قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر
لا تحمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يكون حرضا او تكون من الهالكين
وانما قال غير لازمة الكتفي بادنى ما يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبع اللفظ تدبر ويكون
المفرد محتملا للاحتمالين فيذهب نفس كل مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق
المعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج اللفظ المرادف وان اريد جعل
اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك بحيث متى اطلق كما في اللفظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس
البصر ليحسن مقابلته مع اطلق لا علم يقال احسست اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى متى سمع لئلا يحسن
مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان يعرف الاطلاق
لا معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد

قوله ولما كان المعنى جواب عن سؤال وهو ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشيء في قوله تخصيص شيء بشيء والمقام مقام اختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبني على عدم
دخوله في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شيء ولم يعتبر الشيء الذي هو اماله على هذا فاصحه توصيفه بعود وهذا من مؤيدات كونه صفة له لا للفظ كما يأتي او افراد ووقف الهاء بتقييد مرجع والذي
يختلج في بالي عدم الاحتياج الى ما ذكره الشارح بحسب نفس الامر بل الحق في الجواب ان الشيء الماخوذ في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فبينه بقوله المعنى تمت الله

متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحس وكذا الحال في وجه الثاني ولا يبعد ان يقال ويمكن ان يجاب لم يعتبر المجيب الاول
ايضا قيدا انما تمايل اكتفى بالتبادر من الاطلاق لما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق
اطلاقا صحيحا او اطلقه اهل اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون
القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى هو معنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم
وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند اطلاق
الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة
عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا ولن نزل افكره انه
اودعت لشرح الرسالة والوضعية كنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله
المنح وعليه التكلان وعنه تسال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفي فيه
بصحة القصد قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد
باللفظ تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما على
الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظ قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء او لا
والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء
من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى قوله او مخفف معنى اسم مفعول
خفف بحذف احدى الياءين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى
ابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع
كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع منه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه

قوله الموضوعة لغرض التركيب. لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناه فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى

ما يعنى من اللفظ اي يقصد لا ما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ لمعنى بل للتعليل والغاية مثله

في قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظني ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه

فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه لك بعون الله

لاقتصاره على بيان التجريد عن الوضع قلت لم يقصد بطا بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه

ليتوصل به الى مزيد تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا محرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول

لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف

ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المفرد قيد المعنى **قوله** فخرج به المهملات

والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ فان العقل

يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية

كدلالة اح اح على وجع الصدر فان اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ

حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ

الدالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا يخرج بتقييد الوضع نفي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ

الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة

لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلية بقرينة وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات

والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف تقطع اللفظ بها اي حروف يركب منها اللفظ بقي انه اذا جرد الوضع

عن المعنى لا يخرج به مثل جسق وديز لانه عين للتلفظ به **قوله** وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى

فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء على تقدير

ذلك فلا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء **قوله** بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب

لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا يقول حروف

الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال

بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية

في الوضع

في التعريف **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد

التعريف لعدم صدقه عليه **قوله** فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المص وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج

المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى ما يقصد بشيء كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي

ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة الاستعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات

سنة متأكدة **قوله** فان المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان

المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى الاعم صدق الاعم على الاخص لا يلزم من

كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن

ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد اي ربما يتعلق به القصد من اللفظ فيؤل الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر **قوله** وهو اعم

من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية

في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولك الانسان

حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي **قوله** بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف **قوله** فكيف يكون موضوعا لمفرد ولم يقل لمعنى

مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد

صفة المعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه **قوله** قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الى حاصل انها معان مفردة والفاظ

مركبة فتعدل ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى

مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هنا اي ما بين الفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ بانه وضع لمعنى

وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع لان

وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين الا انه ذكر ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في ورود النقض

بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم

هذا ابن ... ان المراد بحكم حكم ... في مقام كون الكلم موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ ... الخ

قوله فلان غير ... لكان الاعتراض ... على ... الاعتراض الاول للدليل ... الخ

قوله ... الاسم ... بعضه الالفاظ الى اللفظ ... بازاء الالفاظ ... الخ

الحكم بان كل ما يستعمل فى مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلى ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفى لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلى ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلى على الاحتمال لم يندفع النقض قلت ظاهر الكلام ان الحكم ليس ازيد من مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره للنقض منعا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذى اريد به لفظ المفرد او مركب كالذى قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور واسماء الكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فاستعماله المجازى فى كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض **قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما انما قال وان كان عاما لان اسم الاشارة ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب **قوله** فليس هناك مفهوم كلى اى فى مقام وضع امثال الضماير وقيل فى مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم فى مثل الضمير فافهم **قوله** هو الموضوع له فى الحقيقة قيد الموضوع له بقوله فى الحقيقة لانه هناك مفهوم كلى يجعلونه للموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلونه مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هو المفهوم **قوله** وهو اما مجرد على انه صفة لمعنى لا يبقى الاول على الا قتصار على مفرد لما مر **قوله** ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يوصف بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل لشئ منهما فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال ومنبئ عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب بان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق وكان استفادة منه على ما هو حقيقة التركيب خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمى الافادة الحقيقة ايهاما لضعف الفساد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثانى جاء بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون المتصف بالمقصودية شيئا مع ان المقصودية بعد الوضع وهو الافراد

بل بعد

8

بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد ترجيح جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يتاتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضى ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل للتوهم فيما بل مستبعد لان الايهام المذكور لازم من التعليق والتوصيف معا هكذا استيع تبادل كما لا يظهر عند التامل يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى فى ذلك الغرض **قوله** كما يرتكب فى مثل قتل قتيلا فى قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** ولا يترجح من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا ينطق به عن تكلف اختيار هذه الخصوصية بلا نكتة **قوله** والا فمفردا لا يخفى لطف هذا البيان **قوله** وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى ان فى غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم من الواضع والموضوع والموضوع له الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه لو اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان معينا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال بتقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع فى مقام النزاهة بما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله** او من المعنى ولم يتقدم عليه مع النكرة لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور **قوله** وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للعلية الذاتية فى الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية الاعتراض على الشارح **قوله** مثل الرجل وكذا قيل رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فرية بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة **قوله** واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه للاعراب لا صفة وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه وان ذكر ان صفة اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبنى الاصل ويجاب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعى كونهما مكيفين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما

اعراب بحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعرابا بحيل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فيهما ان الجموع اعرب باعراب لفظ واحد

وأما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق بصري وقائمة لاشتراكه ... الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في

الزجاج حتى يكون في دابته ان نظر فيه الامتزاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف به **قوله** فقيل

عبد الله خرج عنه فانه لا يدل لفظه واحدة وجه ذلك بان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين

باعتبار وضع الاضافي وفيه ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول للعضد ان عبد الله اسم باتفاق

النحاة وكل اسم يصح لذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة

بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وما علق على شيء بعينه غير متناول (اي باتفاق النحاة)

ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد كزيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة فالجملة اسمان جعلا اسما واحدا كمعد

يكرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرء القيس والكنى ثم انه يخرج ... من تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد

على ان غرض النحوي ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه تميز به ما هو حالها باعتبار راي عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه تميز به

ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة واحدة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين

ان الاعراب فيه ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكونه بصري فارجاعه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه

مجرى الكلمة **قوله** ولو لم يجز به بتركه لكان انسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **قوله** كون الشيء بحيث يفهم

منه شيء آخر فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى

الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبيعية والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة لا ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه

بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان

يقال ليس ذكر الوضع في التعريف لمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف

قوله ومثل لفظ دير المسموع من وراء الجدار افاد لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ لسماع

دير و دلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي ويظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما كان للفظ معنى فيلوح للفظ

دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ

وبعد ذكر الدلالة الخ فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل

فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة لا ذكر الوضع **قوله** كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف

المفصل مفصل بهذا التعريف **قوله** اي منقسمة انشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد تكميل تعريف الكلمة

بتصورها ثانيا بضم قيود اليها تحصل اقسامها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل

الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة (بقوله وهي اسم وفعل وحرف)

لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الاعم القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء ويسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما — الى تحصيل بعد القيود

ويسمى كل قسم بالنسبة للاقسام الاخر قسيمه والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما ذكر من الاقسام وقد يخرج عنه فلذا قال منحصرة فيها

والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فهو استقرائي هذا هو المشهور

لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكتف فيه بمفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه وبرهان فيقال هذا كقسم ثالث جعلوه

بالسبي حصرا قطعيا والحصر المراد ههنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قوله المعنى

لانها متعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة بقيد دون عامل الظرف هكذا الكهرت لانها

قوله اي الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه الظهر كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة

قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا فهذا الكلام الرضي فقوله فهي الكلمة

جملة اسمية مع الفاء وجواب لما بلا اشكال بانه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف اي انحصرت

الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى **قوله** اما من صفتها عدل من التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان

حالها مع ان فيه تقليل وقد احسن لانه يحوج للاحرف قوله الى في حرف واخواته عن الظرف المتبادر ولكن فيه ان الظرف اسقط كلمة

قال الرضي في قوله لانها اما ان تدل الخ اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتداء محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يذهب فراو يقيم قال السيد في الحاشية ما ذكره من تقدير احد المضافين او حذف الخبر مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر تدلّه لا حيج لما ذكره لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في المعنى المصدر حقيقة

من المستدعية لتقدير متعلق مع ان وتقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتداء خبره ان يدل غني عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وسهى لان حصر بعض الصفة اليضاً فيهما بكم لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه

ربعض صفة الكلمة فعادالجر در وبهي حصر كل الصفات فيهما

ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان منع قول الانسان الا عالم اولبس بعالم ليس الا ان لا لا لاخير عنهما لا انه لا يكون غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونها مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصد بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى التقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة انْ او انّ لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة لكل شيء منهما حيث يقعان عمدة في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه فلا فهما

قوله في الفهم عنهما لا في التحقق حتى يكون المصادر افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال ما تاخر عنه قوله ماخوذ من السمو هذا ما اوى

في الوجود

عليه البصريون والاخص من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان التوين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على شيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع يطلق على الجوهر والعرض للتميز ثم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تامل قوله لتضمنه الفعل ولكن لا تقول المشابهة الفعل لان له مصدرا كالفعل وذلك لانه قد علم اي بوجه الحصر الاول لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة دلت على معنى لكنه الاول ما ترك لكنه قوله فالكلمة المشتركة لا دخل له فيما هو بصدده من انه علم به لكل واحدة قد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه ارادة تحقيق المعرف لكل وتوضيحه قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع يعني عند الادباء يعني الحد ذلك كما صرح به المص في المختصر الاصلي فلا يرد منع ان ما علم قد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام

او فصولها كما فصل لعرف فانه او عرض او لا يدل الا على معنى في نفسها

ولا يخفى هذا الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل في مفهوم

وفصل الاسم عن الفعل بعدم ... الازمنة الثلثة

هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها ولله در المص حجة يمدح بها بكثرة الخبر وتحقيقه سيجيء في بحث التميز والمراد ههنا لله در المص شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود فيه بيان فائدة قوله فقد علم الخ

قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا او كثيرا لا يظهر داع لترك بيان معنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة مع ان الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان لا يغفل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة

متعلق بانما عقب اي ما عقب الا لتخصيص الصورة الخطية لا لتخصيص الملفوظ

الاعجام فينبغي ان يرى ولا يقرء فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره وعده من هداياتنا واجعله من ذخائره قوله فلا يلزم اتحادها اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الشامي فقد ضيق على نفسه المرجب وجعل الهيئة جزء الكلام لكان لتضمن الكلام للكلمتين معنى وانت غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي يتحقق بها جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة لا جزائه تامل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب اسناده الخ النسبة الاسنادية باعتبار ان الاسناد صار باعثا على جمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل للاسناد لكان انسب قوله فخرجت المهملات اي الصرفة لكن بقي زيد قائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه هذيك لما اشتمل على ما هو دال ابيت فاجعل كلمة عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان البحث انما هو عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الخ الاولى نسبة تفيد الخ قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركب نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اتم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله

ولا يتاتى الا في اسمين الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ومنع كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او
الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال دير مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج لاتميم الكلمتين لكل قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى
ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج للتعميم لادخال نحو قيل جسق قوله
اعلم ان كلام المص ظ في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام انما قال ظ لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه انقلاب
تحقق الافراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضرب اقوم رجلا ضرب وهو قائم
على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولك زيد ضرب عمرا وفي داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضرب وقد اتفقوا على ان
خبر المبتدا ههنا جملة فالكلام الذي هو مرادف عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي
ان يحمل عدول المص عنه لا من عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجمل الخبرية الادل على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها
بها لان الانشائية عنده لا يقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبديهية ان مادة افتراق الجملة
عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهم البيان بل مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا
خبرا وعليه او احوالا او جملا قسمية او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المص والا لم يقع قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا
وفي بعض الحواشي اسند بكلامه مع انه خلاف الظاهر العبارة جدا لان مثله لا يتركب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل على ان
المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام هو الجملة ويكذب في الحواشي انه قال المص في بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام
لانه نعف على كون اقام في قولك ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يقع قوله لها صدر الكلام قوله ولا يتاتى ذلك اي الكلام هذا
التفسير هو المناسب للمقام وحمله على تضمن او الاسناد بتقيد المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين
اي ضمين فلا يلزم الحي والظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه
لا يتاتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم وفعل اتى فعل كان على ما ذهب
اليه المص من جعل اسماء الافعال انها قصة فواعل لها لكن المتحقق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي

العقل

11

العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا الاثنين لا يوجب الاحصر للكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى
ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا
قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المص في تقسيم الكلام دون الكلمة وقيل لان
تعريف الكلام يرشد للاقسام ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلق بدل اي دل
بنفسه ولا حالا عن ضمير اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترن بالبس صفته لانه وان جاز
لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب قوله اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم
الدور قوله فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة فتذكر الضمير
الراجع وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى منديل لوانث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير
الضمير الراجع لما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل اي لجعل الحرف اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها بجعل
لا معنى ان ردة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى للشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني مستفاد منه قبل الحرف ما دل على
معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا انه في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد
في نفسه في تعريف ما عدا الحرف لغو نعم التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا
ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا ضير في التعريف به قوله
ومحصله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف قدس سره كانه اراد التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف كما هو
المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد من هذا التحقيق وان كان عبارته
المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل لهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف
ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض
اخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه
متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قال

السيد المحقق في حق هم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام الغرض تحقيق معنى الحرف تارة وتبعيده عنه بمراحل تارة اخرى
كما ان في الخارج موجودا قائما بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية
في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتقويدا ما في الاستعمال في الحدود والتلبثة فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى
الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا
السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه جواز الاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي
للتابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب ذلك الغير بفي كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن
في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر حق تدبر قوله كذلك في الذهن معقول الادراك معلوم
ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا
والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس قوله كما يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون
مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا
للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة اضافية كانت او تقييدية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية
وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام هذا التحقيق والمستبدين بجال الفكر
العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وانه آلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصح الشيء منهما
وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلاق فان كل رجل
مفهوم ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما وعليه ولا يلزم الغير الذي هو آلة لملاحظته
معه يفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم ووسيلة لاحضاره وان يتوقف فهمه
في لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت في الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف
اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق بان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فالا يصلح ان يكون

مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وان احتمل الكلام او لا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم في الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظ
العقل من حيث هو حالة بجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول في مدلول
الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا
الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ
الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن التكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه من دلها لذا قوله لكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى بعدم مسبوقيتها الى آخره الى ان الظاهر من نقل العبارة المعنى الاخير ولا يصار
الى المعنى الاول الا الداعي ولا وجه قرب مرجع الضمير ويشيع معنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد
فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل والاسم معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ودلالته
جزء ما وضع له تضمن ودلالته لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين
في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف ولان هنا كصارفا وهو ان المعنى المذكور
في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في العقل والاقتران التام معنى الفعل اذ لا بد من الكل في العرف بالاقتران
بالجزء فلا يقال زيد اقترن قوله ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان
والنسبة الى فاعل معين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء
فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو الظاهر وارد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على
الضميمة لا معنى لدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ولكن نقول كون الدلالة
التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول

بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقفت فهمه على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية
اعنى المطابقى نقول انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى فكيف يتم كما اتفقوا عليه
ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بدا لنا فيه جوابا بلطف من الله وعونه في شرح الرسالة
والوصية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام
صرفنا الذي الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد لعدم سعة ساحة هذا الكتاب له كنا نقول وبالله التوفيق لافقاء (?)
في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع
لفظ زيد مثلا يذكر لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده وفي ضمن تذكر الوضع بدون معضد نظر فيه فليس العلم بان المعنى عنه بل الابد (?)
للدلالة من امر آخر مترتب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه على التلفظ به فنقول لما
سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع
وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة
فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فهم هذه الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة
التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا لم يتبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ على
بن سينا ان الارادة شرط الدلالة علم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب منه وقومه من مثله لما زعم كل من بلغه الا ان
فان الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا بالارادة يعني من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى
فلم يتحقق دلالة على المراد ولا على جزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما سمي
تحقيقا من الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح بادلة ولطف فكره عميقا في ان ان ينبهك على ان القرينة ليس
شرطا دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكل من لفظ
عبد ولفظ الله يحتاج الى دلالتها على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي وانت لكن ان

سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع ودلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه ٢

الازم

١٣

الا ان من افاضة مرد التحقيق لتعلقك بما قررت نفسك بقوله من غير توثيق ويعني الى تتمة ما ادى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم
ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالى وهم تقسيم سر
ذلك على ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له لا بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح صدره ورزقه نظرة فنقول لم
لك فالتمني ربما ان الفعل موضوع للحدث مقيدا بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على
منصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه
يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يقع تركيب القضية الشرطية من مفردات
وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا للانتساب الى شيء فيلزم اسناده لكنه لئلا
يكون احضاره على هذا الوجه **قوله** المراد بعدم الاقتران يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا يقع في ادخال
اسماء الافعال ~~ولتغير الزماني في الافعال~~ واخراج الافعال المنسلخة والانظار عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء
الافعال ولتغير الزماني في الافعال المنسلخة والانظار مطابرة لتحقق مادة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة والشهادة صريح تعريف
المقسم لهما بالوضع وانما نفع التقييد بالوضع الاول فجاء ما ترى ان مثل يزيد يدل على مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع
الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دال
على معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع العقلي لها فانها في الوضع العقلي موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا
ولا يخفى ان تسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن
الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار التسمية على وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا ويعتبر الاعتبارين في اسماء الافعال
مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار التسمية والا لم يكن كلمة ويعتبر فيهما لان عدم الاقتران انما
يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لان باعتباره يكون كلمة ~~ويعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به~~ ووضعه لغو لانه
باعتباره لا يكون غير مقترن **قوله** على وزن فوقات كتب على الحاشية الدعاجة تفرقة اي بعيد فرقاة وقيقاة على وزن

على وزن فعللة وفعللا لا اخر قوله او من المصادر التي الخ او من المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر
التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها من نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه لا من اخر فيكون هذه تلك المصادر
في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تامل او من الظرف يعني او معنى الظرف الجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه
اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة [illegible] ثانيها كونها مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال قوله فانه يدل على زمان معين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان
واحد قوله لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليقيد معرفة الاسم في الجملة واختياره عن
اخفيه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كان وان لا يستقل به فهم كثير من
المبتدئين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم وقدم على التقسيم على سبيل التقريب لكثرة ما ذكر
في الاختصاص قوله فقال ومن خواصه منبها اي من اول الامر ولذا قدمه على المبتدأ وليس التقديم للحصر والا لما ذكرنا
لم يحتج ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليقع ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة
بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من
الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة
كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من التوضيح الواضحات بل توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده العبارة
لا [illegible] قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو المعروف
عند ارباب الادب والعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون ماله ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض
معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بخاصة هنا الامر المختص محمولا كان او لا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول
على الشيء يوجب في كلام المصنف تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم وهذا
القسم بحيث يتعرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولذلم تات

من ادنى تكلف

بادنى تكلف لا وليه بلام التعريف ما على صورة فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم لانه لا يدخل الا اسم الفاعل او اسم المفعول كما عرف
في بحث الموصول والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال دخول حرف
التعريف لكان اشمل لا الميم في قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر جوابا لسائل من حمير حين قال اسمى
امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعريض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف
التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء
كلها او بعضها فتامل واي تعرض بعدم التعرض ببعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص
الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر من اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي الاقسام قوله وفي اختياره
اللام على الالف او الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام
لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو بجعله علامة يتعرف بها الاسم قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف والشهيد له
ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلف احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع
اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بخلاف الهمزة مع
سهولة الاعلام وجه مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا
قلت بل الانسب ان دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها ال ولكن الهمزة في الاصل
للقطع جعل للوصل لطلب الخفة المعهودة بحال كثرة استعمالها والمراد بان انها الهمزة المفتوحة [illegible] مع كونها ملامه
لان اللام اللازمة لها نذكرها قوله لانه لتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي فهو ضعيف
[illegible] يتقاضى مثل هندي الاسد الرامي لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما مثل الحسن والصعب فانه لا ينكر متعلق التعيين
الذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا ارتباط للصلة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فلا وجه ان يقال التعريف

قوله

والتنكير تبعا فان على اللفظ وكذلك علامتها فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات قد تحقق في موضعه ان الذي
في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لها بهذا المعنى الى الدخل كاللام الآن
فهم الحركة والنون الت كنه منها اسبق فما اختاره الشارح اليق قوله في الجر وربه تقدير الاولى او تقديرا واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون مضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان
شيئا منها لانه يدعو البيان ببين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد بكون الشيء مسندا اليه اما فسر الاسناد
اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك لما فات الحكم
بالاختصاص واما لما نقل من انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة تعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مسئلة
احسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لانه بحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف احسن الوجه وان يمكن في
الفعل لكنه لم يضف باعتباره طراد الباب وللك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في المفهوم الفعل
اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية قوله
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعوا الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه كما
لا اعتبار فيه بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة
مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين في الفعل او الجملة
قيل ينبغي ان يقول هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح الجامي
لا تسامح في ترجيح التأويل واما اشار بكلمة قد الى ضعف ما بني على هذه الدعوى من جعل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء
مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعوا اليه فانه لم يلزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو الظاهر اختصاصا قرينة
بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع كذلك كتب الظ لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله فان الاضافة بتقدير الجر

مطلق

مطلقا لحق بالاسم المراد ههنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم
مطلقا ان شيئا من طرفيه الاسماء قوله معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار
المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه كلاهما من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه ولعله يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب للمفصل اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو
مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه وبهذا ظهر ان من قال فيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم
مكان لا صفة حتى تكون القياس ما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل محلا
الحدث والمسمى باسم المكان كالاكفي قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا لنفس
القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم منه كالاول انه يلزم تخصيص الاعراب والعامل باعراب الاسم تعريف ٢
وما قال لو كان البناء على مذهب البصري لانه لم يثبت الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص
وتقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل على التعريف لانه يشبه مبني
الاصل مشابهة موجبة البناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبر هذا القيد يخرج بتقييد التركيب بعد ان يركيبا
يتحقق معه العامل ولا يخفى ان الاعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة قوله ركب
مع الغير يدعوا اليه ظهور وكون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظ منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف
على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم اذ تقارن المشابهة
في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها
صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته الواقع موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفي رقاش وحضار
ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه كيومئذ فالمناسبة المؤثرة انما يتعين بعد ضبط المبنيات فالحق
المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء

في الايضاح لا الضمير كاف المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهته مم

اعم من وجه من المبني بل اخص مطلق واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البحث اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معتدة
الى الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب
ويكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء وللتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له فهم المعاني استقلال وهو ما في قال المحقق
الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم لجملة من حيث الجملة هي جملة قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي
لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام **قوله** فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب الخ
لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص والعلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة
للاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل **قوله** ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهي
معربة لم يرد به على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات
لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب اللفظ الا انه على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده
والاول تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة **قوله** لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا
يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب
تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ
قوله فان العارف باحكامها كذلك **قوله** مستغن عن النواة الخ وهذا الا انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للعرب اختلاف الاخر
بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر
بالتعلم في هذا الفن متوقفا على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة
المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي
صرح المص بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل
اوانها والعجب ممن قال الشارح بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ لا ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه

لان

١٦

لان المقصود منه تحصيل كلية يجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة ويكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب
وكل معرب مما يختلف آخره ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى نحو ما لم يقصد به
في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام فانه كما على نفسه يمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما
لا يهتدي به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتميزين على ملازمة مجلسه الجليل الا انه
افاد بهذا التطويل حسن وصيته سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها
فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدي لانه وجدي بو واعتمادي حسام الملة والدين داود الخواتي استاد
ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام
مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه
لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الكلام الاحكام الحاصلة للمعربات في التركيب
اسأل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره انما قال مثلا لان
هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **قوله** وحكمه اي من جملة احكامه واثاره اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب
مثلا ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس للاستغراق فيدل على انه بعض حكمه ولما اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما يورده بعد من دفع الاعتراض
بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامل ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقحام بعد اقدام وان لم اطلع على ماخذه في
افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي الا يعرف به **قوله**
باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا شاذا قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف
النحاة **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لانه معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف
آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اواخر المستقيم عنه نحو من زيد ومن زيدا
اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول انما الحق بالآخر

اوالاول وذا لا ينحصر في الامور المعنوية كما مر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ ولئلا يكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد
به في عرفهم الا نادر قوله او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا ان يفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق حينئذ باختلاف
العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على التاسيان قوله فان اصله فيّ فيها ويفيّ ذكر الباء لئلا يتوهم المبتدئ بينه
وبين فيّ لاتحادهما خطا قوله والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الخ قلت لا انتقاض
فان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الاخر في الاخر فقولنا رايت والباء
ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف قوله لئلا ينتقض بقولنا رايت باحمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا
متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وما يقضى منه العجب ما قيل المراد مدلول ما بين القوسين فان لفظ يشمل
للمثنى والجمع فذ ما انبتك ذكره من ان كرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او
ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كلما مع عامله وتحققا معه فقولهم
ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اول وعليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء او تحقق
قوله اختلاف العوامل يسبق عاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين تدا وفيه نظر من وجوه
الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر
والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع انما ينحصر فيه عامل معنوي ليس بمعنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو بمعنى الفعل اقسام متعددة
ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها في الفريدة وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه تشبث لا يقول
اذ سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان بان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء
بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء وان سبق عليه تركيب لا مع العامل وان لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن للقيد
التركيب بالابتداء معنى فافهم قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الاسماء فيه انه اذا كان المعنى ان هذا الحكم بعض المعرب لم ينفع المبتدئ

المفق

بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا
الحكم كلي كما لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية
وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما لانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس
بمراد بما عرفت ان الغرض بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت
قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بالموصوفة الحركة او الحرف قلت كلمة ما كلما
وقع هكذا احتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين تراد بما الموصولة الحركة او الحرف على مقتضى الموصولة
وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا
كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى النسبة القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله
لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السبب الكلي والذي تقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي ولا
يذهب على احد انه بعيد من الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة النسبة
المفهومة القريبة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالنسبة المفهومة القريبة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله
وان الغيث يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعاره بانه لو على امتناع الابقاء فاذا رجح اعتبار النسبة القريبة كان الاولى ان يقال فالاولى ابقيت
لدلالته اذا على التحقيق فتامل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف
حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل
والمقتضي والاعراب فان النسبة وهو المتقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج
المجموع من تقييد النسبة بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس بما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر كما في تقدم العامل او المقتضي
او المجموع ومن قال ليس للمجموع نسبة الا نسبة اجزائه المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة وانه فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج
المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الآخر فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار بصائر

قوله فرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي حال ونظائره من قال اراد به جر ابو ازرع قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يجر بتدقيق نظره الا لاخلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار وارد زائدة من الاعراب هذا ولو قال الشارح فرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو لشموله يا ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المتقدمين ردا لما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولكن انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعني من حيث انه معرب يتم التعريف ولا يتوجه عليه شيء فتامل قوله ان ينبه على قاعدة وضع الاعراب في ترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني معنى ما هو ما يقصد للشيء وعلم على العام بالشيء المقابل للمعين بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا فيما ياتي في تعريف العامل قوله حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المقصود من قال هو علة وضع الاعراب اراد وانه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدلالة على تقدير تعلقه بالمختلف ان الاختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف كما سيفصله والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وفي الفهم المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واقع بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاول بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء والاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني فكل منها يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما اشتهر تركه فاهو المشهور الدائر على السنة الطلبة لمجرد القرينة بهذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعنى لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لان المتلف لما هو الواقع قوله واما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد آخر حروف الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف

ولا يخفى

ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخير تاخر المدلول والاوجه ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد بنية الكلمة ولو رضي بتغيرها مهما امكن لئلا يخل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه قوله اي انواع الاعراب الاسم ثلثة نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية غالبا ولا غيرها من حركات غير الآخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او شبيها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا يحسبك زيد لان كل ذلك مما دخل القسم تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه هو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتمييزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يجيء الباء المصدرية الاولى لم يصح الباء المصدرية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو الاصل في الاعراب لكونه معمولا لما هو الاصل في العمل قوله فاعطى الثقيل للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخل لام التقوية في المعمول المتاخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العرض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للقليل ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوف اي اعطى القليل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتامل قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة قدامه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الثقل قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان تاخيره يتوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب

ومن قال اخر عن الاعراب لكونه سببا بعيدا لخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المنتفى من
الفج العميق قوله ما به يتقوم اى يحصل دون غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب
غير تام بخلاف العامل لا يقول ينتقض بالاسناد وما يتقوم به المعنى المقتضى والمركب والعامل لانا نقول لا يفهم فى العرف من قولنا
ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تامل قوله المعنى المقتضى اى معنى الجر يريد ان اللام للعهد الذهنى الذى
فى قوة النكرة والمعنى المقتضى لا يوجد فى العقل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم ويقوم بالباء فى بحسبك زيد كون الشئ مضافا اليه
حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته قوله وفى مررت بزيد الباء عامل اما فى غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر وعند بعض
المضاف النائب عن حروف الجر قوله اى الاسم المفرد الذى لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل انواع
المعنى فانه تارة يقتضى الحركات الثلث وتارة ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة وتارة يقتضى حروف الثلث وتارة ماسوى الالف وتارة
ماسوى الواو منها فهذه اقسام ستة قوله اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا بهذا معنى ثان للمفرد يستعمل له بمعنيين آخرين كلا منهما
فى محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما
اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه
الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ويبالى به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة
الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخالهم فى قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور
خرجت من امثلة الاصل فيها لداع قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما فنقض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها فى الكسر
توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها من القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة
الشئ كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال وبهذا اندفع ما قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولو سلم فلا يقتضى
الا الاصالة بحسب الذات لا فى الاعراب المبنى بمراد الشئ قوله والفتحة نصبا كتب فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين
لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص هذا كلامه قوله والمصدر به فيكون التقدير يرفع رفعا ولما به حال والعامل فى الظرف والحال معنى الفعل المستنبط

من الظرف

من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب فى الحاشية على معنى انه اعرب بهذا ان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب
رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثل جاءنى رجل الحسن الالطف ان يمثل بجاءنى طلبة والطلبة للمط قوله جمع المؤنث السالم قدمه
لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير
بخلاف العكس ولغير ذلك نكات اخر تركناها لما ليه وينبغى ان يضم الات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب فى الحاشية
السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه ويريد دفع توهم انه صفة للمؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد ويعنى ان الاصطلاح جرى
على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال المفرد قوله وهو ما يكون بالالف والتاء ويدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر و
خرج بنون مع ان مفرده مؤنث قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم ومن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس
لانه علم او سيعلم بل لانه لا اشتراك فى هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر قوله مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم
ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد
بكونه مضافة لغوا ووجه ذلك ان الحركة كما يحضر بالتلفظ به يحضر معه ان فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصل لها فى هذا التلفظ
ولا حاجة فى هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المذكورة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف
الاسماء الستة لانه مزيف لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه واما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة
على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها بداية المتعلم لاعرابهم بالواو والالف
والياء لانه لا تهتدى بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء فى الحكم بقوله فاعراب هذه
الاسماء الستة اوهمت انها مجردة عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير
محفوظ فى مقام الحكم قوله ومضافة نقل على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود
واما لان نسخته كانت فى نظره هكذا والثانى فى غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن
ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوى او غير عبارة المتن على ما هو الانسب ولغير المص ان يغير عبارته الى ما هو الانسب فقد نبه بذلك على انه

يلغ بدقة النظر لما لا يخطر بقلب البشر قوله وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال
المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو والعشرات فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد والاولى في كونها منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المثنى هو اللفظ
دون المعنى هذه اتم ذلك فيما سوى الفم والهن ظ واما فيهما فخفى والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به
الاسم لان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون غيرها قال
الاعراب فتشابه الاعراب في الطريان والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاولى لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو مختار
كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تحققا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان
الظاهر انه جعل كلا من الانباء من التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان
الابن والولد والوالد والام والغريب على غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجود بدون اعادة اللام قوله وكذا الحق الى ويدل
من الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا يكون متوسطا وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون
متعددا غير مثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه في الاصل واو او
ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحدة مرة قوله
وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا اسما او صفة ما وفيه نظر لان المص ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوما وان كان اسما
مذكرا علم يعقل باشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر للعاقل عن التعبير او المتقدم انه اسم وليس صفة التركيب الاضافي مراد فالمص لم يجعل الاصطلاح
اعم من مفهوم المركب والوجه فقط على مفهوم لفظ جمع المذكر وليس به قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه
بقوله ونظائرها التسع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة
قوله ولا يقع اطلاق عشرين على اثنين ولم يقع على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يحقق عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب
عليك ان ما ذكره لا يفيد ان تثنيتين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو ان يقال

الاعداد طبيعة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولي في انها لا واحد لها من لفظها قوله
واطلاق ثلثين على تسعة ثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لطافة قوله
وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الخ الاولى ترك مع ملحقاته لان جريان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يلائمه
قوله لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل قوله وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة
لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغيير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل
العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة
الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه الشبه كل
قوله اشار الى تقسيمه اليها فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا او قد ادرج في هذا البيان فوايد الاول ان قوله التقدير
بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا
تفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر والثاني ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله
كمال اتصال قوله ولما كان التقدير اقل اشار الى وجه تقديم التقدير مع ان اللفظ لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال
التقدير لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تقدير بالاعراب المقدر لسلامة قوله واللفظ
فيما عداه قوله فيما اي في اسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة بمرجح المتبادر وللاتجاه ترجيح حذف العايد
على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم متسارع اليه ومنهم من طال
عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تحمل ما عبارة عن حرف اخر اي في حرف اخر تعذر الاعراب
فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر قوله في اخره الاولى اخره قوله كعصا نبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكور ودلالة
ذلك في المستقل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم فرق بينهما
قلت قبل الحذف موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان الاستثقال

الواو المتحركة ادى الى القلب ولكن لم تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضى والفصل للمتقدم فليعتصم به المعتصم وكما فى الاسم المفرد المعرب
بالحركة ليدخل فيه مثل سلماى ومساجدى وعبادى قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة
وعليه ان اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ما يعذر اعرابه فيكون القلب بالالف تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاضى
مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغى ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم
متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديريا للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا
باعتبار كونه قيدا للغلامى لهذا التعميم ايضا اى سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من
حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل
والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل
خصوص احدهما قوله يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين مما لا فائدة تعميم مطلقا هو غلامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله
البعض مخصوصا بغلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامى بل جعله لداعى حسن المقابلة بينه وبين قوله القاضى
رفعا وجرا ومسلمى رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان
الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا ما كان تارة مذكورا وما كان تارة محذوفا نحو يا غلام وما كان تارة مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله فى
وجه تقدير الاعراب فى نحو غلامى انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسر تعذر الاعراب قاصر والوجه انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة ليتناول
نحو يا غلاما ويا ابتا ويا امتا ويا ابتا ويا امتا قوله كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الياء الذى ما قبلها
ساكن كظبى قوله ونحو مسلمى عطف على قوله كالقاضى فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه التقدم ظ اذ يكون ذكر النحو مستدركا مع
ذلك يتجه ان الاظهر ان يحذف نحو ويعطف مسلمى على قاض قوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة
وقد يكون فى الاعراب بالحرف لا لاستيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكره ونقل عنه ومن افاضل
تلامذة الشارح من خفى عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب قوله

فيلا

فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح
ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية فى التثنية والجمع واما على لغة من يقول من زيدان فالقسم الاول ايضا يكون فى الحركة والحرف
ونحن نقول معنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى حالين وقد يكون فى حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا فى الاحوال
الثلث ولما كان تميز المستثقل من المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة
بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا فى احوال الثلث نحو جاءنى اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخى القوم
وجاءنى مسلمو القوم ورأيت مسلمى القوم ومررت بمسلمى القوم واما جاءنى مسلمو القوم رفعا فقط فحكم مسلمى قوله وقد يكون الاعراب بالحرف
تقديريا فى الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمى الصلوة بجر الصلوة ونصبها نحو
مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا اى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعنى ضمير ما عداه راجع
الى ما ذكر من قسمى المتعذر والمستثقل لا الى ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظى فما اورد بعض
افاضل تلامذة الشارح رحمهم الله على بيان اللفظى من الامثلة وتكلف فى دفع بعض الامثلة بالايمن ولا يغنى من جوع واضطر الى
الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضى منه العجب ولا ينبغى عنه رعاية الادب بهذا قوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج فى افراد ضمير ما عداه
مع رجوعه الى المتعدد اعنى المتعذر والمستثقل الى تأويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع فى رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا
الى هذا التأويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه فى الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى الجميع قوله
لما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعنى تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذى سبق اليه قلت ولاحتياج
بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا ما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف بتعريفها
اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى
والمجموع فينبغى ان يذكره المص متصلا بغير المنصرف قبل الشروع فى المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب وكما يجب
تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها لصحة غير المنصرف ومباحث المبتداء والخبر ومباحث اى الى

والنعت ففي تأخيرهما اخلال ببيان هذه المباحث **قوله** ولما كان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان

الاكثر بالمقايسة لاشتمال عليه من مؤنة تعليل البيع واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال الكتفى بتعريف ما هو الاقل

الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان

بالتعداد يستحق سبيلها **قوله** واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف

بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله

الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالحروف واسطة فلا يصح

ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه لم يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان

للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لاكتفاء بهذا المعرب مقتضى

تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف من حالة

الاصل بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف بالتنوين والكسر كان غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى

الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن **قوله** اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه

لانه اقرب بما اختاره الشرح بالمتن ولم يشر لاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم ينبه له بعض افاضل

تلامذة الشارح الآفي هذا المقام واطنب بما لم يرد الا الاكثار فاعرضنا عنه بالمرة كما هو داب الكلام **قوله** من علل تسع ولا يجوز

ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما كفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع

علل ثم الستفل ببيانكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك بالانعبة **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير

هذا التفصيل عن شرح قول المص بعد اذاعه برفع ونصب وجر لطاهذا المقام كتب في حاشية هذا المقام اذ له موانع الصرف تسع كلما اجتمعت

قوله ثنتان منها فما للصرف تصويب **قوله** هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والضربية النزول ولم يذكر الابيات

كلها ليستغنى من التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على ما يعيب الاول انه يفيده ان غير المنصرف ما فيه

علتان

علتان فيخرج ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرفه عند

والثالث انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا التانيث بالالف **قوله**

وذلك المجموع عدل الغير بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذا السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون فيه البناء

وكذا السبب وصف هو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب التعريف ايضا الا انه لم يساعده النظم فاحسن ما قال بعض الشارحين ان الالف

واللام فيه زائدة **قوله** والعدول في عطفها بين الى ثم للتراخي في الزمان ويستفاد التراخي في الرتبة فيكون ما بعده على رتبته ما جعل او ادنى

ولا يخفى ان الجمع على رتبة ما قبله وما بعده وكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة الكر كل الالف **قوله** الى هذا ما لا يقصد بالزيادة قبل شيء

فى عرف ارباب الفن اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر فظهر في عباراتهم بعيد جدا **قوله** هذا القول تعريفا ما يثبت في كلامهم الوجوه الثلثة

المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تعريف غير

المنصرف والعلل من الحفظ لا لتحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام

العلل كما بين في تنكيرها ومنها في قوله والنون زائدة وما ذكره الش وما يذكر المص ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وهم

خامس ذكر ما في شرح الفريد انما القول بان لكل واحدة من الامور التسعة علة قول تقريبي قيل الاول مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة

قلت المانع جمع ما نعظ والتانيث لانها بتقدير العلل موانع الصرف وقال بعضهم انه اشارة لاحدى المعرفة القرائن الاخيرين فلذا لم ينبهما لكن انتفيا

اثره **قوله** من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا بد من هذه الحيثية احكام اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث

انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يكون حكم غير المنصرف

من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال وجه الحيثية ما يكاد يسبب عن القائل به الحيثية **قوله** اي لا كسرة فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا

اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لم يدخله الكسر والتنوين تعريف بامرين كبيرا اي يحمل كلا منهما حكم غير المنصرف ففيه الرد من جهتين على ما

فصل من تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الا اشارة الى الفصاحة تعريف غير المنصرف الامر جهة التنوين او التنبيه على المنع

الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية كما كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** فيشبه الفعل اشتبه الاسم

الفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض
للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية الثابتة
والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر وخلاف الاصل بمنزلة
المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع تبيعه تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى لو لم يكن لم يتحقق لا خلاف الاصل فلا حاجة
لا جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية
قوله لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص
فلا يتجه ان البيان قاصر قوله اي الممتنع لجواز كسره بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف فيكتب في الفردة
كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع دباء دخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع او ما يقوم مقامها لا ما فيه علتان مؤثرتان بالفعل لا ما من شانه ان يؤثر ما فيه قوله فيجوز ان يجعل جامعا من التاثير بالضرورة او اعتبار اللغوي اي الظاهر التناسب
فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد من الصرف معناه اللغوي اي الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه
رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه واي حاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يجز صرف غير المنصرف لها عند جمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان
الاصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيين وطائفة من البصريين مع صرف العلم للضرورة قوله فكقوله صبت في الحاشية من بنات
ما قالته فاطمة في مرثية النبي صلعم قوله اوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا قوله في حاشيتها جمع غالية نوعي خوش
انتهى ترشيه بالتخفيف برده وستايش كردن التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد فيه ان لا يشم مدى
الزمان واستداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه يستغنى عن شم الغوالي او المعنى ماذا وجب
على من شم تربة احمد ان لا يشتم مدى الزمن قوله والاستفهام للتعجب قوله المرجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح
والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار التسجيع من اجل محسنات الكلام واختير مهتدي الشتى

دمراقص مع ان اللغة امرؤ تي ومنه في التنزيل يبدئ الخلق ويعيده واللغة المشهورة يبدا وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب
يا جار فان الركب قد جاروا اي بغتم الرائ فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه للاهتمام بامر التناسب وفي قوله وان
لم يصل لا حد الضرورة اشعار بانه قد يصل لا حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال
وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف
اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف للعلمية وسبب آخر فيفتقدون قول المص فيما بعد واما
وزنه فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسل التناسب المنصرف
الذي يليه وقوارير التناسب فواصل الآي فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل قوله فقوله سلاسلا واغلالا لامثال الجموع الا اراد
ان يذكر اغلالا ليس زايدا لان المقصود تمثيل للجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامها قيل هذا
من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جمل معترضة ولا مشاحة في
وقوعها ايما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت ها هنا فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا
التكرر عند المص ولكونها نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام
كتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى وقد يطلق الانعام على
واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع انما يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصحاح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فان رات الشارح ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا
للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه صفة في الاسم ينبغي ان يكون
مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري للمفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء
مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية الشيوع يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت مشتملة
ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكر المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث

اخرج به من تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان
للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى المفعول منه بزيد كان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل منه بزيد
فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام به الفاعل الفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذى تضمنه على ما اسند
اليه وخبر من الفعل المجهول ما هو جزء من الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذى يدل عليه هيئة الفعل المجهول المعروف
واعتبار وقوعه الذى عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لا يندفع بهذا الدفع لكن
العدل فى لغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل بحال الفعل النباه كذا فى القاموس
ولا داعى لان يكون العدل التمور بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه
فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشئ الى الشئ والعادل مادة الاسم حيث عالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا
عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت على هيئته وللقد نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد بينه وبين المقصود حجابا
قوله وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اى صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة
باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى والمراد بالصورة اعم من الصورة ادما فى كونه لازما للكلمة كالصورة فان
احد الامور لازمة لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام فى المفرد الذى صار علما بالغلبة
فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا من السحر ولا حاجة لادخال اخر لا تغيير تعريف المعدول بالخروج عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة
اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التغيير ينتقض بيوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى للتعبير
تعريف العدل بالخروج وهى خرج بخلاف تعريف المصنف فانه لا مدخل لها فى الصورة حكما كاللام للفرق بين اللام لجواز فصل بينهما وبين مجرور ما
بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه اى ما ليس حقه فان تقديره ايضا ما هو حقه قوله التى يقتضى الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى فى عمر غير ظاهر لا يليس هنا لك اصل وقاعدة يقتضى ان يكون
عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الا ان يحكم بانه معدول حكم بانه مشتق من اسم الفاعل من العبارة فعمر اسم الفاعل

من العبارة

من العبارة خرج من صيغة التى هى على مقتضى القاعدة وهى عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر آبى قيد ان صيغة الاسم ان كان
بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما تعرض المادة فى وضعها لمعناه فهيئة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث
الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست
من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كتقول فى وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما تغير
بابدال حرف اصلى الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيهما ولم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهى الخارجة بانبات
قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغى ان يتحقق هذا المقام فما قيل فى بيان قوله خرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد من المقام قوله
المقصود هنا تميز العدل عن ساير العلل قدار تضى هذا الجواب وهو ليس بمرضى اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل
العلل وتنبيهها تميز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا الى قد دل كلامه
على ما اشتهر فى كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعى بل امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف واما الحق ثبوت
اصل له اما ظاهر وجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت
لم يرد قوله بالاصل الا ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ومعنى الخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا
الاضطرار ثم يقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به ان الخروج
عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بالعدل بالعلم
انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم فى العدل التقديرى لا محالة فيلزم فى مطلق العدل و
يندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
الشبيه للذات التى فى ساير الاسباب سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة منع الصرف واما العلمية فلا يعرف فى شئ منها الا
بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقى فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما فى سائر

الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا منع الصرف بهذا تم قوله فجعله غير المعروف الاول تركه لان مشتركة بينه
وبين جميع الاسباب ولا يكفى كون الحكم بعلية العلل المذكورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجود المذكورة
دون الحكم بوجود السائر قوله اى خروجا كائنا عن اصل محقق يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة للخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا
بعيد من العبارة سيما فى قوله او تقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه بعيد عن الفهم
جدا قوله جاءنى القوم ثلثة ثلثة حال من العدل مأول بمنبط واحدا اى مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن احوال كلا اللفظين اجرى
اعرابه عليها قوله وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى على رباع ومربع لا وجه لقوله على رباع ومربع الا ان يحمل على بمعنى مع قوله
والصواب مجيئها الصواب مجيئ عشار ومعشر بخلاف لخمسة الاولى قال الشيخ الرضى رحمه يستعمل على وزن فعال من خمسة على عشرة بياء
النسبة كخماسى قوله والسبب فى منع الصرف الخ قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض فى اعتبار الوصف من جعلها فى الاصل اعدادا
لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة لا ترجيح بعض ما قيل فى منع صرفها فانه مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل
عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية على الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله
لان الوصفية العارضية التى كانت فى ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف فى الاعداد انها وضعت للوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة
للوحدات فى الوضع التركيبى لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا قوله لان معناه فى الاصل اشد
تاخرا فان قلت ما يهتدى اليه ليس الا انه اصله اشد تاخرا واقل تاخرا بل يؤيد الثانى انه لا يستعمل الا فى غير ما هو من جنس المذكور اولا
فلا يقال جائنى زيد واخر اى حمار بل رجل اخر قلت ولهم على ما قالوا الحمل على الاستعمال فى الاشد تاخرا يقال جائنى زيد فى اخريات الشمل اى
فى جماعات هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل
فى التاخر بل تنقيص فيه قوله علم انه معدول عن احدها بهذا يكفى فى ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز اى لا يغنى عنه ذلك
دون الآخر حيث اختاره قوله وانما لم يذهبا الخ تقدير الاضافة الكلام يذهب اليه خوفا لقاعدتهم المذكورة فى تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه
لاحتاج الا تغيرها وحكم بان تقدير الاضافة فى الكلام لا فى فرضها فى اصل المعدول عنه وعينهما يوثق بعيد والوجه ان جاءنى الرجل

والرجل

والرجل الآخر وجاءنى رجال ورجل آخر لو فرض فى التفضيل لم يكن المفضل عليه الا مذكورا اولا ولا يقصد التفصيل على ما ذكر اولا بالاضافة
فروعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احد الصورتين فيذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذى علم عليم فرزنا اتيتك
وكن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف فى الاضافة الاولى كما يتم
عدى وقوله بين ذراعى وجبهة الاسد وانما لم يستوفى الشارح بيانه ولا يبالى بشئ من اخويه لان الكل منها محلا ولا يتوقف المقصود هنا
على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعى او جماوات لا يخفى ان القياس جمع التكسير الذى هو جمع ليس جماوات فلا يحتمل ان يكون
معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شئ من المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها لانها اوردت على العدل
وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم فى احدهما بالشذوذ وفى الاخرى بالمعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد جموع الشاذة
فذكره هنا مكررات نعم فى قوله كيف ولو اعتبر الخ فائدة جديدة فينبغى ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى الاعادة ذكرا انه لا يرد الجموع الشاذة
لتوطئة بذكره واقوى ما يرجح ما ذكره ولم يتعرض انه لولا ما ذكره يوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع ان انكر المنع اجتماع العدل
ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم الخ لا يلزم من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت شذوذ فى اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع
للاقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله من اقواس العدم تقرر الشذوذ فى العدل قوله كعمر فعل اسم جنس كجرذ وصرد فلا عدل فيه الا جمع واما شابهه
والآخر وما هو مبالغة فاعل من جوهره او جاء اسم جنس اخص بالنداء اذ كغسق مبالغة فاسق كما ان فسق مبالغة فاعله واما فعل علما
فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره
ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه وجد قاثم ولم يوجد قثم الا علما ان ادا فانه مع اجتماع الشرطين فليس بعدل
بهذا اخص ما ذكره الشيخ الرضى ويرد ما ذكره فى قثم ما فى القاموس كزفر ابن عباس بن عبد المطلب الحجازى والكبير العطاء معدول عن قاثم
والجموع للخير والعيال كالقثم والجموع للشر ضده اسم للضبعان ولا تنافى بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا بد اولا دليل
على ثبوت اصل فى هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت للاصالة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف
ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله كحضار فى الحواشى الهندية اسم كوكب فى القاموس كحيل بين العامة والبصرة والبهاء او الحمرة من الابل

وطار المطار المرتفع وفي بعض النسخ وبارز في القاموس ارض بين اليمن قوله فانهما مبنية وليس فيهما الاسباب فيه انه لو اريد انه ليس
فيه شيء الا السببان ففيه انهما ليسا مرجحين بناءه فيهما وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن
لا يستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله فانهم اعتبروا العدل لظاهرة
الضمير لبني تميم وذلك ان يجعله للتي ة فان قلت العدل موجب البناء فاعتباره في قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر
اطرادا لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله ولهذا لم يقل ذكر باب قطام هنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة
منع الصرف تحقيقا اما لو كان لتفسيره جريا على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات فاجرافه ذكر باب قطام
في محله وقطام اسم امرأة على ما في الصحاح قوله الوصف هو كون الاسم لم يعرف المص في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف
في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اذ عرف العدل ولعله ولا فيه عن تعريف السلف بخلاف سائر
الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيهما والشارح فسر قوله من الاسباب الباقية ما لم يعرفه المص في محله قوله هو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يكتف بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اكتفى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات
مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف نفس منه فانه يخرج
بقوله وبعض صفاته فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضحا
لكون اسود للحية غير صفة حال الانتقال لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه
رجل له الصغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير
لا رجل له صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شيء ماله كثرة الماء بعيد
بشيء فانه لو كان الماخوذ في معنى الفياض الماء لكان المعنى ماله الفيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى
طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم مصغر فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع الصرف طليحة للعلمية
وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فالامر دائر على دقة النظر لا على التسامح لجهابذ قوله لذات ماخوذة مع بعض صفاتها التي

[illegible]

والمذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الفعداء بصفة قوله شرطا اي شرط الوصف الخ يعني ان يقيدا بان لا يكون
في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل الذي هو الوضع كثير رحمه الله في حاشيته وان كان الوضع اصلا
للتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اي التفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا للثلث
فرعا صح تسمية الدلالة اليه يعني لتنزيل اشتماله الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة
الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث
انه فرده لا لذات الفرع بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها
ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثاله لم يصرح به في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل وذلك ان يفعل صرح به المص في التعريف
ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كان تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد
الاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود الخ قوله فلذلك الفاء
ليفرع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء يدل على ترتب العلم واللام للتعليل فهو يفيد
ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخر فقد اخفى بالجواب كيف والفاء في الشايع لترتيب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتيب العلم واللام
ليس لترتيب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب العرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم قبول الغلبة اشار بالى ان
ذلك اشارة للمتعدد وان افراده بتأويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد من قال اربع لاشتراط اصالة ورد
امتناع اسود للعدم المعرفة ورد ضعف افعى للاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة متعلقا بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب
ولقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال ان العرف على الكل لانه صفة تجريه فعلى من انه جعل المنسوب على الكل الكل لا كل واحد ثم نقول
فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضر الغلبة لتقدير اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة عليه للكل واحد
من الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء الفن وكلهم لم الان حتى قال الرضي
لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول الجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط

وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطولوا الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة بلا طائل
دقلن لا حاجة الى اعتبار الوصف العرضي القاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكونه الصرف
لذلك الا بعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع
قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة القلبة
اسود والعجب من محشي قال قوله وامتنع اسود اي صرف اسود اذا امتنع اسود عن الصرف ولم يكفره ان الثاني ربع افاد الثاني قوله الاول الحية السوداء
هو الحية العظيمة السوداء علما في الصراح قوله وضعف منع افعى اي كما قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق منع الصرف
في عمر لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر قوله اشتقاقه من الخيل التخيل مصدره قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف
قوله التانيث اللفظي اي ما الذي وقيد باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء والاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد المصنف التانيث
بعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات يدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وبالاقتصار حقيق يقال المراد
تاء تنقلب هاء فخاء اخت ليست للتانيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري منصرف ولذا
يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث ومنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره
يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليصير التانيث لازما في كان التاء فيه للتانيث واما التاء
التي هي جزء الكلمة كجارية فاشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث وجعلت علما وتبرئتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ان تطرا التصرف فيها في الترخيم قوله كان اشترط فيه بقوله وشرط تحتم تاثيره فلا ان تطرا ما ذكره من الامرين وهو ان
العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وجد شرط العلمية قوله تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة
عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة ويلزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب
في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة فما اسكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك وسط الكلمة ثلاثيا كان او غيره
فاذا سمي بابراهيم عن لغة ابراهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب ويخرج الكلمة بتعلق احد الامور الثلثة بلا لا تطهر اعتبار صدوث ثقل

قوله

من كل

من كل باب اذ لا يعقل نقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشاء الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام في كلام
فاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرطا لتحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع الاسباب مع كل منها شرطا في التاثير مخالف
لشرطها مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب الا العلمية لان العلمية يؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال
جعله شرطا لتاثير التانيث لان الكلام فيه وليس بشي لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في تحتمها وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى
تقوية ولهذا امتنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه لك قوله وسقر علم الطبقة من طبقات
النار في القاموس اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين لبلدتين انث بقوله لبلدتين لا لبلدتين على وجه تانيث العلمين فان الاسماء الاعلام
قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يجوز فيها في اعتبار اي باشاء المتكلم والمرجع السماع وعالم السبعة
فيه شيئا في كلام العرب جوز الوجهين وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي واقول ما لم يسمع فيه شي ينبغي ان يصرف لا غير لان
الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفهما لم يقل ممتنع من الصرف كما قال في قول المص وامتنع اسود اي عن الصرف اي انه يحتاج
تذكير الفائدة الى هذه المؤنثات الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره وهوانه عومل معها معاملة اللفظ اذا الكلم قوله فان سمي به
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شرط ثلثه ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرءة فاذا
سمي به مذكر انصرف والا يكون لا يكون تانيثه بتاويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تانيث الجمع لتاويله بالجماعة وان لا يكون
تذكيره غالبا نظرا الى الجنس فان فاد في تذكير استوى الصرف ومنعه وان غلبت تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب
قلت اولا المراد ان شرطه في بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا يمنع الشرطان الآخران على انا نقول اذا كان المؤنث
المعنوي في الاصل مذكرا الا يسمي به العرب المذكر تاويلا بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بتاويل منقول من مذكر
اذ العرب لا يسمي به بالتاويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه يسمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه يسمى به بالمذكر منصرف فجواز
الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا لان التسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه
التذكير لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فلهم لم نعقبه بتا شرطا قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف

كشف لوجه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين
قوله فهند يجوز صرفه وانث بقوله صرفها ح

وبالجملة الحرف الاخير في الزايد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم
ولا يقصر لهم في البيان والقصير في المعترض فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير اربعة لا مزيد فيسموا ما يقابل اللام الثانية في المصغر حرفا
رابعا الا يرى ان في حمير الراء فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره حمير وفي مصباح المطرزي المؤنث
وان كان التانيث لها وهو حرف خامس الا انهم جعلوا هذه رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل فتقول [illegible]
فالياء ان بمنزلة الزايد لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد بها وجعلوا الجيم حرفا رابعا المعرفة اي التعريف
ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين الموصوف والصفة فالاخر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير
عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهذا الموافق الاجمال التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب
شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علما او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوب الى العلم يزاحمه قوله
الا في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلا في ضمن الاول فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله ويستغني عن الاشتراط السبب لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر اكثر او يكون عن وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب على ما يختص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة يجعل العلمية سببا واثار وصفت
بالتاثير لاتحادها بالسبب فمن قال اجرى فيه على اصطلاح البعض ادعى التجوز لم يات بشيء يعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير
وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب الفوائد قوله لان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا يتصرف فيها اي في الكلمة
العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وما يعاقبها اي التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمنع في قبول ما هو نسبته والا
وقلب بعض الحروف وحذفه تحقيقا نحو جرجان في كركان وجبريل وجبرين في جبرائيل قوله لانه امر معنوي الضمير للعجمة وبتذكير امر معنوي وضمير
لاعتبارها للعجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هنا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انكم لم تعتبروا المانعة من الصرف في ماه وجور
العجمة بشرط التانيث ويدفعه بشيء من مرجح التانيث على العجمة قوله قلنا اعتبرنا فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي التقوية
احد السببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم في اعتبارها التقوية سبب اخر دون ان يقول
لتقوية سببين قوله وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابرام وابرهيم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرط فيه قوله

وتستر وهو اسم حصن بديار بكر وفي القاموس قلعة بإيران بين بردعة وكنجة هذا وان ما طال فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاجماع اعتبار التانيث
ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا ابدا من الزيادة على الثلثة لان لطابا ان نوع ملكهم بفرق ولم يجوزوا الا من
في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بجمع ملك وتستر لاحتمال تستر منع الصرف بالتانيث قوله وانه حقق التفريع بالشرط الثاني في
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده فيه ان منع الصرف نحو تستر ايضا خلافية فقط ذكر تستر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتحقيق ليس
لمجرد التنبيه على الانصراف نوح بل للتنبيه على الامتناع نحو تستر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة
وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية فهو مرجح مذهبا والوجه في تقديم الانصراف انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة
وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة في الصرف
الا ستة فلا تخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد اصدق شيث وعزير فلا يجب
ان يقضي فيه العجب وقيل ان هودا كنوح اختير نوح عليه في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا لان سيبويه قرنه بمعد فقال
محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود بنوح لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وذكر تويده كمل
ان يكون من تتمته ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء وكوبس وفعل مفردا وجمعا والاولى والعرب اسمعيل ولاولاده
وقوله ذلك كمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة قوله
شرطا اي شرطا قايما مقام سببين الاظهر شرطا تاثيره وما ذكره بعيد من الفهم قوله في صفة التي كان اوتهما لم يقل وهي ما اشار اليه
بالمثالين لكن يرد مع انه الاحصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجماهير فوضع ما هو المراد
بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كالات ايضا على ما وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يعبد الحوان بان يكون
اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يحترس من دخول نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخول الامتناع صرفه وهو غير منصرف
لا محالة لالف التانيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فان يا منتهى الانتهاء والمراد بالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني
المصدر قوله كما يجمع ابا من الاولى كاجمع فافهم قوله بغير هاء غير ههنا بمعنى لا كما يقال كتب بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب

ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر لسر ما لا صيغة لصيغة لانه متعلق بنكرة وفي تقدير المعرفة تكلف لا يروج
عند الناقدين الا لضرورة والمراد بها فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه هاء اديا واصلا لان المراد
ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يتم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على
كلتي عبارتي تاء التانيث وهما الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء وقوله بغير هاء قوله فلا يرد فواره جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد وهذا الكلام والانسب
يجعل جمع فارهة على ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها بغير هاء وههنا
نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك
لانه يجعل منصرفا مع خلوه من التاء لمجيء يعملة وجواربة في جمع جورب يعني لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة قوله ولا حاجة الى اخراج
مدايني فيه تعرض بمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدايني وبمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس
والواحد كرومي وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله لا حاجة الى انه لا للشبهة شيء ولا للجواب وليس كذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة
ومداين بجميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليها والمقصود بالشرط اخراج فرازنة ومداين منها عن الحكم فانه اذا ثبت
لما دخل ياء النسبة او تاء التانيث فلم يجر على حرف النسبة ان نيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة كما علم سابقا ومداين جمع
في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدايني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مداين واما فرازنة اي بكلمة
التفضيل مع عدم العديل لان مساجد ومصابيح عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف
ولو جعل قوله بغير هاء ايضا معقودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا
عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام نقل الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله على ونبه [illegible]
ولو قال واما مثل فرازنة لكان انسب واقرب التذكيره وجه اخر من شرح الكتب ان التانيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على انه
ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وتنوينها من حيث كله مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ

اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنونه
فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره سهلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله ضحاجر
علما حال من المبتدا صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير اعني فمذموم
لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام بري عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي تغير الغير وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف
اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه لا باس بالقيد لشركه منزله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
قوله هذا جواب عن سوال مقدر شاع هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانا نحن تقدير السوال لو كان ناشيا مما مجمعا
سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس ضحاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم واحد على بنية
الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه ساير الاسباب وجعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يقيد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يتوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على
رد قول الشارح
الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافي لجمعيته اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا
ينافيها فالاولى ترك الكثير قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوهم على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه
منقولا عن الجمع وفرق بينها وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمع كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع
اعتبار المتنافيين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى و
والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله تعلما علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو قيد
كما هو على اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة رفع ما سوى الجمعية عنه غنى اعني الجمعية والتانيث بالالف لان التاثير لسبب اخر ولا اعتداد
له لان كلا من السببين مستقل بجمعية وان التانيث غير مستقل وغير المستقل وان غلب غلب المستقل وان كثر قوله والتانيث غير مسلم
هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم في ذلك

من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتانيث الضبع قلت تانيث احد المرادفين لا
يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية
لا يؤثر او يكثر بجواب وهو اوفق بسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس
الضبع لا لجنس هو الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه لئلا يتوهم بل لانه لا شرط له حتى يشترط قوله جواب سؤال مقدر وتقديره ان يقال
قد تقصيت عن الاشكال في القاموس اقصى تخلص من خير او شر كتقصى هذا الكلام وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على
سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى التقدير
قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر
ففيه قوله حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل للاجنبي يميل قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية وقع لما في بعض الشروح ان التحقيق ان سبب
منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم
على وزن الجمع اما مطلقا يلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف هو الجمعية لانه على وزن افلس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يكفي بعده
واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لا نهاية الا كون الاسم على صيغة
منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شروط العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمي مع ترك الاوسط او زيادة على الثلثة
ويجعل منع صرف سراويل للعجمة بهذا الشرط قد تم مقام السببين قوله على انه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس انه جاء سراولة
وسروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن ولم يحك فعويل غيرها وفي كلامهم هذا وقال الشاعر
قوله عليه من اللوم سروالة فلا معنى لجمع سراويل جمعا تقديريا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يحك
في كلامهم ولا في النحاة من كمدائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يحك صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان
السروالة لم يحك بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل
الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى التقدير جمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر

فقدر

فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر مفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقديره جمعا للمفرد المحقق
فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد
من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف العجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى مزيه ويجعله من تابعيه قوله واذا صرف لو قال وان صرف
لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على درجات البلاغة لكنه راعى حال الطالب الذي هو متعلم
النحو فقصر على اصل المعنى قوله واذا صرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد
مفرد على وزن الجموع التي على وزن مصابيح تماما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يقع كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يمنع
فرازنة لكونها على وزن كراهية اوانثرة لانه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يحتمل اشكال ديا بالجملة وقع هذا الاشكال
ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربيا او هو جمع سروالة تقديرا او نحو جواري كل جمع منقوص
لو قيس نحو جوار بكل غير منصرف منقوص لشمل قاضي اسم امراة واعيل تصغير اعلى لكان اتم فائدة قوله اي في حالتي الرفع والجر معنى رفعا وجرا
ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه ان
حكمه حكم قاض بحسب الصورة اي والاظهر ان مراده به ان مراد المصنف له بمثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حالهما بانصرافه قوله لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر
عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي قوله فاصل جوار لا قوله بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر من الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال متقدم
على ما يعرض من الكلمة بعد تمامها قوله فاصل جواري في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين لو قال فاصل جوار جواري بالضمة والكسرة
والتنوين لكشف من قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت قوله وفي لغة بعض العرب وهي لغة فصيحة وعليه بيت الفرزدق
ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم فتحها لانه يحتمل انه اضطر للهجو
والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة اي ردية من الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد

بجو وفيه انه لا وجه ح فحذف لام الكلمة ذلك ان تقول الالف عوضا عن ياء المتكلم كما في يا غلاما التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرف فيه جزء سواء كانتا اسمين او اسماء فعلا بحث انتقد ويرد عليه انه غير جامع لخروج غلام
زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما
او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة
بمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية
الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري فنقول جاءني مصري بصري
فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرف فيه جزء ويجعل النجم والبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا
لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل
التركيب على معنى مسمى في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية
فلهذا لم يحمل عليه ولكن الاولى ان يجعل التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم
وبصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والتاء قوله شرطه العلمية ليامن من الزوال ومن قال ولتحقق السبب الاخر فمنع بعده من الفهم
يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية لهذا دون
اخواته تحكم على انه لو سمي ببعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث
قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل انه عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فعلى
لا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم
الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني قوله فانه اكتفى انا قال فانه
لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل
المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف وهو لم يتضمن خمسة العشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل

او في الحال

او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل نعم انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كونه
المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك فيقتضي ان يكون مثلها معربا ولا يبعد ان يقال قوله في تعريف
التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير حرف فيه وفي يخرج خمسة عشر لان حرف
العطف جزء له بحسب المال فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه
نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب
فلما خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون هي هي المطلقتها بخلاف نظائرهما فاحتاج الى التنبيه على الخصوصية المستفادة
من لام العهد دون ساير المواضع او ربما كان الذكر ههنا محلا لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر فقيد هذا الوصف ليعلم
ان المعدود سابقا هذا او مخالفة صورت البيان ان بني هذا الباب لطيق الباب في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد
لانها معدود واحد من الاسباب قوله يسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوايد وهي حروف هويت السمان او لانهما من حروف
الزوايد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول
غير ظاهر وان قيل انه يتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل الفاء لكان اصليين للتاء والزائد عليهما لانه لو ضعف الفرعية
بزيادة شيء عليه لضعف بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال بالاسم المقابل
للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اتى بالابعية اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الا غير المقابل للفعل والحرف
حتى يحتاج الى ربح الابعية قوله وافراد الضمير يناسب واحد فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون و
الوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما لما شان هذا من فوائد من هو استاذي وجدي ومن مطلع اثار جدي وطراز مآثر جدي من لا اما جمال
الملة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه الا ان بعث غفرانه الوافي قوله او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد
عن الفهم لانه صار في المعنى الاول ظاهرا لما نعلم في هذا البحث وان كان ملايمه ان السبب الاخر في هذا القسم لا يتحقق بدون العلمية
قوله ولانا في صفة لم يقل او ان كانا في صفة لكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني من حذف ان فجعله حذف شايع من قبيل

ان خير الخيراو العطف على الشرط والجزاء لحرف عطف واحد من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او
والثاني يعم في نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتأمل قوله يعني امتناع دخول
تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة ففسره بامتناع
دخول تاء التانيث لتقرير اللازم باخص بقرينة وقيل وجود فعلى فانه دليل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس الكلمة فيه الالف
والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الامع فعلانة
بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا
الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر
الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل من باب المبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق
المشكوك بالاكثر اغلب قوله في رحمن في انه منصرف او غير منصرف الاول في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او
غير منصرف فلا محل له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في وقع انه منصرف او غير منصرف اي في وقع هذا الترديد
فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يجروا احكامهم
عن المنقول ولم يكشف عن العمل عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام منصرفا ومنادى
ودل سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف
في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف في سكران
فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط
لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط
لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له
بالفعل فالاولى هو كون الاسم على وزن يثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن اي نظر لان الوزن ليس مصدرا

بالكيفية

بالكيفية يحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي ولا حاجة على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان
شرطا لتاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا يظهر الفرعية الا بماله زيادة نسبة الى الفعل
قلت ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر فقصد اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون
كل منها مؤثرا بشرط وكان ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في
النوع الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب فان التميز المعاني غاية تميز واما جعل فشرطه بمعنى شرطا لتحققه لا شرطا لتاثيره
كما وهم بعض تحجه سمع العقل قوله يعني ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار
ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء من اهل
لا يمنع اختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل كثير قيد الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله
من التشبيه وهو بمعنى المردد حادا او مختالا او التعليس على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا
من معنى المردد حادا والفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها كانه نشأ عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا لجعل ان يكون
المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا لكن ربما يؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب
مبني على فرض العلمية وشمر لتحقق علميته فهو اولى بالتقديم ولذلك بذر لماء في القاموس بحركة ومعناه الفعل على ما قيل بزه (?)
اشرف او عرت قوله وعثر لموضع في القاموس هي ماسدة وجبل منا الفعل جعله ذاكبوة قوله وخضم لبلاغ القاموس
الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملاء الفم بالماكول او خاص بالشيء الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد
وماء ورجل او اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة الكلام قوله وشلم علما لموضع بالشام في القاموس شلم
كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اورشليم قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف
بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل وديشم بمعنى الاست ودئل علما
لقبيلة مع علم اول بانه دئل الشيء بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتعبير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس بالضم ودئل اسم دويبة

وقيل منقول من ذئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما فى قيل وقال قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا
بعض النحاة بهذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه بشرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض
يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوى فانه ذهب ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص تاما فى
اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعلها مانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اى اول وزن الفعل فجعل
الزيادة فى اول الوزن مجاز عقلى قيل به لرعاية ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وحذف الضمير عن اللفظ قوله
اى زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زايد رعاية لما هو اقرب لنظر فيه الاول قوله من حروف اتين اما فى الحال
او فى الاصل كما فى هرق امرا من اراق ولو يصرف فى الوزن باخراجه عن الوزن مع بقاء الزايد لم يضر قوله اى حال كون وزن
الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا فى اوله
زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا بالاعتبار الذى اشتهر من الصرف الخ قيل اراد
عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود وكن نعدل لكى نقيد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه
بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما فى رجل وامرأة وغيره وانا ان صرح به الرضى فى بحث الجمع الصحيح قوله
لم يرد عليه اربع اذا سمى به اربع اذ سمى به لا تقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه التصحيح
قول النحاة ان الصرف اربع بعدم اصالة الوصف قوله ومن ثمة امتنع احمر قبل وجود الشرط لاستلزام وجود المشروط
فليت وجود الشرط النحوى يستلزم لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما يقضى منه العجب انه قيل جعل هنا
علية للحكم بالشايع ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا
للحكم قوله بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به اى واحد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا يكون المشترك بين الاثنين
والمعنى بأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا المسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة

اى نادلية بمفهوم صادق علما واحد من الجماعة كما فى بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اى هذا المفهوم فى ضمن فرد ما فاللام فيه
للعهد الذهنى وكان الاوضح ان يقول المسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه فى هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما
اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة حقيقة ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به اذ لو اول بوصف غير مشتهر بقرينة يصير نكرة الخ فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التأويل قوله اى تبين
اى ظهر حين بتين يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى ان كلام
المصنف فعلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة او انكر صرف لانه اذا انكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لما تبين الخ لكان واضحا قوله
استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه فقوله الا العدل او
وزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هى شرط فيه والعدل ووزن الفعل ليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه
بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالطرفين من جنس واحد لانه تقييد بالثانى بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه
لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون
فى معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية يجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة
فى تأثير العلمية مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث مذهب اكثر النحاة منع انصرافه لان العدل تابع للوصف
وقد زال بالعلمية ذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختار قولهم الشيخ الرضى واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته
اعلاما والاكثر قبول صرفه ولا يخفى عليك انه لا اختلاف فى تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف فى زوال العدل بزوال الوصف قوله
اى لا يوجد شىء من الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه مع
ذلك جمع الا مع قوله فقط لا مجموعهما تما بعينه الفضلاء كما بين فى محله والاولى ان المستثنى منه شىء منهما اى لا يكون مع العلمية
شىء معها الا احدهما المنفرد من الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه

سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشتمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد
ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف اي الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي
معتبرا فيكون العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر
وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا
لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم من البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية
الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول
سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في غير ما اجتمع فيه
العدل ووزن الفعل وفيه نظر لا يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما يصرح به الشارح قوله لم يوجد فيه سبب من حيث هو سبب
شرطا فيه من الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على
ما في القاموس وورد لصمت بالكسر ولكن نقول اصمت علم للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث
يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا بد فيه للنقض بآخر فانه
معدول كآخر ومع ذلك فيه العدل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم ولكن خالف سيبويه في القاموس سبب ما التفاح هو فارسي
ومنه سيبويه اي رائحة لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي جعله اصلا هذا مبني على جعل اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل
بالمفعول في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا هكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كونه اعتبارا
مفعولا لا يرجح كونه مفعولا وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لكنه قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ
يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت
دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة ولو الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه شبهة قوله في الصرف
نحو احمر علما حالا والعامل هو الملائمة اي الملائمة وعلى الثاني ذو حال نحو ادما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا

وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم الاشارة وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف واما الخالي عن الوصفية بلا انه بعد تقدير نحو احمر بما فيه يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فيعول ينبغي ان يفسر
نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا
القول اظهر وقد سبق ما دل على قوله اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها وجه العلمية يشاركها
في كونها في الاسم في الاصل ويترجح عليها بقرب العهد والقوة لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا الا وله ان يقول كان مظنة
ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام قوله فان العلم المخصوص
اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا على الذات معينة من غير اعتبار
صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار الصفة وموضع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية
ليس متضادين في هذا الحكم بل متوافقات ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب ان رجل
البعض اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد
اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى
على احد انه ليس في شيء مما ذكره اعتبار المتضادين بل عامل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد الآخر قوله وجميع الباب اي باب
غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اي الصورة الكسرى اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة
للحركة الاعرابية التي تشبهها بالكسر قوله حركة بنائية قوله بناء ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد
صورته كما في الحسن فالافضل علما مما تزول العلمية فيه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة
له فلذا لم يلتفت اليه الشارح بطلانه نعم الكلام قوله المرفوعات انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف
الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها في الجر وردت بمجرد
المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها قوله لان موضوعه الاسم اي دليل على النفي والاثبات فيكون

فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا تم التقى وبغيام ذكرت معها صح الاثبات فى قوله لان موصوفه الاسماء اما لان الكلام فى الاسما
فالظ جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة
المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع ولا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهنا وجه دقيق يتقدم منه يستفحا
به اولوا الابصار على وجه رفع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى
هو المعرف فى هذا المقام ذلك وجه بديع اخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى نبه على انه انواع ادلا وصرح ثانيا
على ان المراد بالفاعلية فى تعيين الرفع ما يشتمل غيرها قوله كالقافات للذكور من قبيل كتب رحمه الله فى الحاشية الصافق من الخيل الذى
يقوم على ثلثة قوايم واقامة الرابعة على طرف الحال هذا كلامه قوله السجل على وزن القطر الضخم كالكنف للعظم الجبد والايام الخاليات
مجاز لان خلا الطال بمعنى بات اومضى على ما فى القاموس وتكلية الطان بالمدت او المضى ليس حال الايام بل حال ما فيها قوله اى المرفوع الدال
عليه المرفوعات ولان الجمع على واحده والكلام يحمل بتعيين المرجع وتقدير المبتدا قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو
ذكر الفرد والاشعار به فى مقام التعريف لكسائى تقول السنة فيما بين الادباء تفسير المفرد المذكر لا فرد معه قوله ان يكون الموصوف
ابهام الكلام مبنى على عدم التعرفة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل
شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها فى وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها فى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها
لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ
فلا يكون هؤلاء فى جاءنى هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان
المرفوع هو ما اشتمل على الرفع لا يشتمله بل اراد ان يشموا لها له ليس الا المعرب من المشابه اثابه ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع
عليه شنيعا بليغا بان دليلك تثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه
بالرفع اللفظى مشتملا على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس فى معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة بل الرفع
حقيقة الاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه لكون الاسم

موصوفا بالرفع المحلى واخلا فى المرفوع وان خلا من الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا بل هو
معرب بالحركة او بالحرف وهو بحيث لو فرض فى محله المعرب بالحرف لو فرض المعرب بالحرف محلا قوله وانه بحث مثلا ليس تخصيص الرفع
بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب انه باعتبار انه محل مثل الذى معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معرب ٢ ترجمه
بما عدا المحلى مع البحث عن احوال الفاعل المبنى لتلك المشابهة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه قوله ومثله غير نادر
فى كتب العلوم قوله اى من المرفوع بترجيح ورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين
المتتاليين فى المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتداء اذ مرجع كل منها ح مذكور قصدا غير محذوف منه لانه جزء الجملة
الفعلية اى غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه التى هى اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر
اكثر ولانها يشتمل الجزء الاثنا ووضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جملة جهات اصالة
الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب الا زيد اكرم الا انا وقولهم بذلك
اى بدلك ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ فكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء
زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءنى من احد قوله ولانه عامله اقوى لانه لفظى كالفعل ومناسبة
العامل مع المعمول موجبة لقوله ومن اثار قوة العامل اللفظى انه يغلب على عامل المبتداء وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل
اقوى من المبتداء لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتداء لا يوجب لا مثلا فيده فى
الحكم خبر المبتداء والمبتداء وخبره اصلا بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات الخ قوله
فانه لا حكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو
ليس من حكم ان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر فى قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم اى باق غالبا وهو ظ فان قلت لا يلزم
من الدليل الا اصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدا اصل المرفوعات قلنا اصالة المسند اليه بالنسبة
الى المسند واصالة المبتداء بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه فى ثبوت المدعى قوله

اى اسم حقيقة او حكماً ليدخل منه الحكم فان قلت لم يعمل العموم كلمة ما ليستغنى عن التعميم قلت لان التخصيص كلمة ما فى التعريفات يلسند عليه
المقام سنة مؤكدة يحرز تركها سيئة **قوله** اسند اليه الفعل بالاصالة اولاً ان بينه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشئ سواء
تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب اولا ، ففى ما قام سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لا فرض
الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف الفاعل النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجاباً او نفياً
محققاً او مفروضاً وثانياً ان ينبه على ان القيد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضاً مقيد فالاولى بحال الشارح ان
يذكر القيد قبل ذكر الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثاً ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو
ما يقابل التبعية الماخوذة فى التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الا وحدى والالمعى ولا تعجب اذ لا يجده الالمعى وقل لنفسك دانا دكل التبعى
والتعصب والاونانية دعى فان الملك لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة العطف
على المسند اليه والابدال منه وتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة باى معنى تريد ويجب حمل العبارات فى التعريفات
على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوثيق فمناقشة من قال لا يكفى بعدها من التعريف ما لا يليق ورابعاً ان المراد
باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد فى التوابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله**
اى ما شبهه فى العمل لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهران اطلاق شبه الفعل على
هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور لمشابهتها الفعل فالاولى ان يفسر بما شابهه فى الدلالة على الحدث والظرف ايضاً
يدل على الحصول والثبوت لانه ناب ركيبه الحاصل فى تلك ولذا وجب حذف عامله **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالاً بتقدير قد
خال عن الاستقامة **قوله** لانه ما اسند اليه الفعل رد على القوم من يحدد هذه فى جعل قوله لدفع توهم فاعلية زيد فى المثال المذكور بناء
على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحكمهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ لهم لحكم
كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على راى البصريين انما يتميز عن تعريفه على راى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا فى المثال المذكور
فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولاً كما ذهب اليه غيره **قوله** والمراد
بتقديم

تقديمه عليه وجوباً وانما احتاج اليه لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيد فى زيد ضرب مسند اليه ضرب فهو
على غنى من التكلف لاخراج كريم من بكر مكرم نعم دفع التوهم لا يشكله والامر فيه هين واما ما اختاره الشارح فمع اتكلفاته لا تكلفات
عدة بعيد لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذى يجب تقديمه نوعه اى يعرف بعد تعيين نوعه وتحكم فى تعيين النوع تقييد **قوله**
اى اسناداً واقعاً جملة مفعول لا مطلقاً فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول
والاولى جعله حالاً من ضمير قدم اى مشتملاً على طريقة قيامه **قوله** لصاحب المفصل ومع الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله** والاصل فى الفاعل
اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو الراجح الخلاف ترجيحاً بالقاعدة الوجوب ادونه فباحث وجوب تقديم الفاعل
داخل تحت الاصل والاصل بمعنى الاولى العرف المتفك عن الوجوب فباحثه عديل فلا يحمل هذا الاصل مختلف فيه فالفهم فيه ابن جنى والاخفش
والاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى منهما بعد عن الفاعل فقد
عدل عن مكانه ورتبته بحسب فعله ولذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكونه حقه ان يكون متصلاً بالفعل
كانه اتصل فتقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو متقدم رتبة وان تاخر لفظاً وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيداً لا يصير دليلاً
على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لا امتنع ايضاً لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم
رتبة لكنه يوجه انه لا يتم قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلاً على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل
والمفعول به فى ذلك ايضاً يجوز ضرب غلامه زيد **قوله** الفعل المسند اليه يعنى اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل الفاعل فيستقيم ولم يقل ان يليه فرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل للابهام الاخصر وابهامه ان الاصل ان يلى الفعل
ان الداعى الى الولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاختصار على ذكر الفعل على ان التنبيه اولى بهذا الحكم لان الفعل
مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل **قوله**
اى يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه فى التعريف ايضاً فى قوله وقدم عليه وكانه لم ينبه له فالظاهر او حكماً
كما فى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده وهو خلاف الاصل لمانع الاستتار **قوله** لانه كالجزء من الفعل عندهم
لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء عند العرب تسكين اسكان اللام فى ضربت وليس اسكان اللام دليلاً ثابتاً

كانوا هم فقيل اى بدل دلالة انى كما ان الف بق دل دلالة لم فان قلت اسلفه ان اللام لم يدل على ما ذكره لما مر مطلقا بل حين كونه ضميرا
متصلا قلت بل مطلق ولذا لم يسكن في ضربك فتأمل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة
من الفعل لوجوده بسببه نزل القرب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفاقية وقالا
في لزومه في المثال المذكور كما ادعاه لكن فيه قوله خلافا للاخفش وابن جنى نظر ولك ان تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة
لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه نقلا او معناه قتل قتيلا هدرا فان طلب
الثأر عندهم مما لابد منه وهذا معنى بديع للبيت يليق ان لا يتجاوزه كتب في حاشية عوى الكلب بعيد عداء صاح انتهى قوله وبالاثم ان
الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر جعل الضمير الى العدى هو المعنى الجزئي الذي لا يكاد يتعاطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حال الرجل
المسيئ الى ربه ولان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه قوله اى الامر الدال عليها لا بالوضع ان اراد
لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع
او لما يلزم هو لازم ان لا يكون القرينة دالة على شيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اى الامر الدال
عليها من غير الاستعمال فيها قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح
ولعمري ان هذا الشيء مما لا يلبس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وح لا وهم
لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد
الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح
بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة
على ان الفاعل هو عيسى وكان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستعمل

فى التلفظ فاذا كان الفاعل كذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا لفظه ولا فائدة في قول الش ره بالفعل بل
يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في رويد زيدا مثلا قوله اى يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي ولكن الش ره
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المص وان كان عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط الثلث بقية قوله اما في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلئلا فات الاتصال الا انفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظ في المثال
المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه لم احد حتى يصح ان يكون زيد
مضروبا له قلت فيما كان الفاعل عاما مما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يكفي كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية
كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا بد خلوها
تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المحققة التي يخصص مقام الاخبار العام به وح يصح ان يكون
زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل
ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقية تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا
لغيره ولقد فتحت بابا في النقض يأتي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ورفع الاشتباه ان المراد
بجواز كون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا
لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى
الجواز قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول
لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند الكسائي وجماعة من النحويين والظ في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب
اكثر النحويين وكانه دعى الش ره الى حمله عبارة المتن على مذهب الكسائي ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى وذلك

ان يخلف في التعليل فنقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه
من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جواز
ومع المانع عن العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل
فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتداء لا فاعل ليطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف
الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة لك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون
خبر المبتداء قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل
تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في
باب الاضمار على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البطاء يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن
العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع
والمختبط لما دعاه ونعمة لسبب موتك يا يزيد ناسب ليبكي عليهما وذلك لانك في رخاء ونعمة قوله كلواقح جمع تلقحه الاطرح تلقح
لان الملقح هو الفعل قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه ليبكيه المقدر مما يا باه سليقة الشعر لانه لما بين سبب
الضراعة ناسب ان يبين الاختباط ايضا هذا قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف
او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدلالة على الثبوت لان
خبر لما فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او التمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر
حشوا لا يتم قوله وقد يحذف قال معنا لا اختصاص بهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا
او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله ودل الفاعل وحده وان يوهمه نعم قام في جواب
اقام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي

فيه نظر لانه نعم لولا زيد لهلك كذا فانه فيه
وجب حذف الخبر مع قيام ما يؤدي مؤداه منه

مؤداه

مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية قلت لا بد وان يقدر جملة اسمية ليتاكد فيطلع
جوابا للمتردد كما لا يخفى قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب
البصري والكوفي اذ لا يضمر العامل في المصدر ولا يذهب عليك ان هذا مقام التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل الا يلي
الفعل قوله وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر
اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي يستحقه قبل وجود الثاني قوله فلا يكون فيه
مجال التنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني
لوضع التنازع لتعيين اعمال الاول الا ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يسع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني
وبينهما فرق جلي لا يغفله فطن ذكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل احترز لا ينتقض
حد التنازع بحسبي وحسبهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا للواحد منهما لانه يمكن وقوعه
معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكن ان لا يلزم انه حتى يلزم شيء منها صحة وقوعه معمولا لكل لما فيه ومنهم من
قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل انما
يمنعه تخالف المعمولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا هذا منتقض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفي فيه
والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع استتاره علة هنا مبتداء اذ ليس مبتداء في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد
حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتداء ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج لا تنبيه مبتداء في محله قوله لانه
حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الاخر وكانه لم يلتفت اليه لقصده لا يخفى التنازع فيما بعد الا
بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليتم التحقيق معنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب

كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار كسبب ما در الرأي وهو ممتنع
لما عرفت فان قلت بل يرتضى غيرهما بابقاء النزاع بينهما قلت لا بل بقطع النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومنع قوله
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي انما يجوز
على اصل مذهبه في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني
ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع فيما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي قوله
فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو
على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح النحو
او المراد الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية خلاف الظاهر بل لا بد من تأويله بما يطلق عليه المفعولية
وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل
في عباراتهم للخمسة يشعر باشتراكه بينهما فيكون للكل اسم مشترك واسم مختص به قوله وليس هذا اقساما ثلاثة من التنازع لان المقسم في
كل قسمة مقيد بالوحدة فظاهره قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم ينتبه بهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما
يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره انتهى ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين
قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين تنبيها على حالية مختلفين وعلى ذي الحال العامل انتهى وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع
الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني
خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعادته في الباب اوفق لانه ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله لقربه
اي قربه مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد ليضرب ويكرم عمرا قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول
وحذف الفاعل والتكرار قوله وبدء به لانه المذهب المختار الكثير استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة

بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض اخر ايضا كما فيما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة وذكر لكونه متعلق
النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في
العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله ولزوم التكرار اي بالتكرار اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاول لفظا
ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار بل الادلى ولامتناع التكرار بالاظهار عن غير اضطرار وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل
من غير ما يسد مسده وفي غير المصدر وبعض اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن يا هند واضربا القوم
ينبغي ان يقيد الامتناع بقيد حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا اذا لم يستو فيه المذكر والمؤنث كما حج وقيل عنه فانه
لا يضمر على وفق الظاهر بل بضمير مفرد مذكر لا غير وتعليله وجاز اي اعمال الفعل الثاني في اخر المقصد خلاف الفراء من محله فصار كأنه متعلق وهو
متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان اوضح بان يقول
ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول
الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله وروايته المتن غير مشهورة عنه يقال للمفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها
فيستنبط عن معنى لغة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول باشتراك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر
قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله ومن الاضمار قبل الذكر في الفضلة قبل
وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
اعترض عليه بانه واقع كما في قراءة ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم
قلت يمكن حمل ما في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول
او الفصل الكثير بين الفعل ومعموله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فيما اخر الضمير عن الظاهر قوله على المذهب المختار الاولى على
الاستعمال المختار وكأنه اراد بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت لكن المختار عدم الحذف

لاحتياج للبيان بسبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة
مطلقا دون المجاز فلابد لكونه مختارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وههنا ما ذكره قو ولكون الضمير راجعا الى فيكون الاضمار والحذف
مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه ليس قسم
فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع ان اجريت على المختار وعطفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم
امتناع التنازع لو كان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان
يثنى فيصح تنازع الفعلين المتفقين في المفعول المفرد والمثنى في مطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون مطلقا مفعوله فيصير
مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده قوله ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال القائل ان يقول لا يجوز ان يكون
من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الشعر الذي ههنا ولا يخفى على ارباب
الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عنده من تدبه سواء حذف المفعول من الثاني
او اظهر والبيت شاهد له فيشهد ادنه مع حذف المفعول الثاني ايضا واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون
الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظ واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية
فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عني لادنى ما يتيسر لي المعيشة
كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لي المعيشة قليل من المال لا المال الكثير لان حوائج نفسي قليلة ولم يطلب القليل من المال
لمعيشتي فانه كان يتيسر من الناس من غير طلب لمصاحبة الكل معي حيث قنعت بادنى ما يعيش ولكن سعيي للمجد المؤثل لكل
شريف ينازعني فيه ويغتس لي في المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى
ان هذا المعنى هو الشكر دون ما حمله عليه البصريون قوله اي اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة

المعطوف

على المعطوف على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال لعل ارتكابه للضرورة
قوله ولكنها فان قلت فما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعيي في تحصيل المال لادنى معيشة
لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس بمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله المجد
المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا ترضى بسماعه اذناك قوله انما لم يفصل عن الفاعل
ولم يقل ومنه فيه ان داب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا
خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبهه الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم
فاعله ومع الجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف العامل كما اضربوا القوم واضربا
القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل
بانبت الربيع البقل ولكن نقول المراد بقوله اقيم هو مقامه المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع
البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد
الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم عطف المعطوف مما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقامه الفاعل على
مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف
فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت
بانه عنه غني قوله لا فعل اي لا الماضي المجهول فهو ما ويل لعلم الوزن بصيغة المشتهر بما فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي
المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام
المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل بقوله
فعل ويفعل صيغة المجهول المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح والحق في اصلاح البيان بتقدير
الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين

هو بها ونظيره لعل فرعون موسى ان الكل ظالم عادل
كذا قيل وفيه ان القصر المشتهر م

بها مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه الخ ينتقض بزيد معلوم ابوه قائما اذ
لو اقيم قائم مقام الفاعل لايكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول للامر فوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا
جاز لكون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الاول مسندا ومسندا اليه بهما
قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني الخ
قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف مشعر بالظرفية فلا بد من بيان
فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضى الظرفية والنصب يدل على ما قصده بخلاف المفعول له فانه ذاته لا يقتضى العلية
وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها قوله اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية
ليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعى اعادة لا في المفعول له والمفعول معه
وفى هذا الاحتمال اسلوب البديع وجعل كل عمدة والاولى التعبير كل بالمفعول الثالث من باب علمت ليكون اشارة الى واحد
بعينه قوله تعين له تعين وجوب عند البصريين والتعيين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة
لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابى جعفر المدنى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجى المؤمنين وحمل التعيين
على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى الثاني
تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كاف اتاه الله شيئا لانه ياتى الى الله اليه شيئا قوله لشدة
شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول
اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشئ فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى
وجد المفعول به لا يصح اقامة الفاعل غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف جر
نسبة للمفعول بواسطة يجعل مع غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضى على السواء لعدم تحقق للعام
وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب

من التنزيل

٤١

من التنزيل قوله وفائدته وصف القرب وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان
المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان مطلق والمكان المطلق لا يصلح للقيام مقام الفاعل لعدم
الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغى ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب
شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغى ان يكون المفعول
الاول من باب اعلمت اولى من الثانى لانه العالم والثانى هو المعلوم قوله وفى بعض النسخ منه الاوجه ان المراد وجس الفاعل
وفائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما ولاشتراكهما في الاحكام حتى
ان بيان وجوب تقديم المبتدا تكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا وو جوب تعريف
المبتدا حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدا لان القسم
الثانى على ما اعترفت به للضرورة حيث لم يوجد وجه للاعراب سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده
وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضع الظاهر موضع المضمر فعادوا اقائم الزيدان فافتقر وا على الاول
تفاديا من التكرار فصار اقائم الزيدان فانه بعيد عن التكلف هربا من جعل المسند مبتدا وتبعهم العلامة الثانى في
المحقق التفتازانى فاقتصر ذكره في بيان المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل فيه تامل قوله
اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا يعنى ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه الاتيان بالتجريد بدل
استعمال الوجود ومشركة الوجود وكما في ضيق فم البئر وصغر الجسم النقوض عنه على ان العامل اللفظى ويدل عليه على المعنوى
فكانه تجرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل يعنى التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب الكلى
لا الى رفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا من الانتقاض بقولهم حسبك
زيد لانه يصدق على زيد في قائم زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم
يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم

هذا القيد بعيد ليس في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لايكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه
او تعتبر في التعريف قيد حيثية اي الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرد وليس مسندا
بل مضاف اليه حكما فتدبر قوله وثاني قسمي المبتدا اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين
وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال ومن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا يقول فليكن معنى المبتدا المفهوم
المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعنى ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا قطعا او لمنع الخلو ان الجمع
لان كليهما ما وضع لها المبتدا فمن قال اشتراع الاجتماع بين فمن قال او لمنع الخلو لا الجمع ايضا لم يات بشيء فقد بعد وهما احترز
عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفاعل الآن يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل
اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ينبغي ان يجعلها في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد الشامل من
العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما ولا ولات الاستفهام الاخر الشامل لهل قوله بعد حرف النفي
والاستفهام والاخر منه الشامل لهما ونحو هل وكلمات الاستفهام فذلك بعد النفي والف الاستفهام مثال الغير ما ذكر الشارح
ونعم ما قال غير ما سوف على زمن قد مضى بالهم والحزن قوله كهل وما ومن كمن ضارب زيد وما فاصل زيد على ان يكون من وما
مفعولين قوله ومن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يدعي ذلك حسنا وكان المقام لم يعرف به
فلهذا ولا للرد على من جعل اسماء الافعال مبتدات اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتداء في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح به
شارح التلخيص قدس سره قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل
اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فيتعين كون نحن مبتداء وكون منكم متعلق المحذوف وتقدير فخير منكم نحن عند الناس
فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح الخير نحن فيستقيم قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة
لان خير ليس مطابقا للمفرد فافهم وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا قوله رافعة لظاهر او ما يجري مجراه
لم يرض بحمل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اطلاق اللفظ من معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لا يحسن

لان المبتدا في قال اشتاع الاجتماع بين فمن قال او لمنع الخلو ... [illegible]

٤٢

نحمله على الظاهر المقابل للمضمر وحمله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة
التنازع نحو اضارب ومكرم زيدا اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه وارد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق
التعريف عليه والجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون خبرا عما يلي لان يكون مبتداء وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان خبره صالح
لان يكون مبتداء وهذا زيد فالجواب ان معنى المقيد بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده
على المبتداء في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ
لو كان للزم ان يجوز في الصفة الواقعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي المرفوع ولا يدعي على ما اتى به
المقو ويشكل القاعدة بقوله ارغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتداء والا لزم الفصل بين رافع
ومعموله باجنبي وفيه هو المبتداء ويشكل باقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء لعدم ما تخصص به ويشكل ايضا بقولنا الطالع
الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتداء اذ لو كان خبر الوجب الطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد
مبتداء ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قائم واجيب بان قائم زيد
يتعين فيه كون زيد فاعلا حيث يختفي احتمال كونه مبتداء بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتداء فيلتبس المقصود
القياس شديد الخلاف اقائم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتداء على خلاف الاصل وكونه مبتداء يشتمل على تقديم الخبر
على خلاف الاصل فلا يتعين المقصود وبسبب كون خلافه اظهر كل الاخفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد كلام حتى
يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه
لا يقول فالضرورة قائمة في اقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقائم بخلاف زيد قائم فتامل قوله اي هو الاسم المجرد الى قيل
ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل المنحو ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر
الجملة لانها في تأويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وصحح بان تعريف الخبر ليس بمانع فلا يتجه الجملة لانها ليست باسم
قلنا المراد هو الاعم وعند تحقق التأدية الجملة على صرافتها خارج من غيرها وبل بمفرد وبالكلام الشارح عليه يتجه ان الكلام

٩٨٤

ممن ذهب الى ما ذهب [illegible] بل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يأتي في الكلام الا في اسمين او في فعل واسم علم
قيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على الخبر لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه على ما اجيب على تقدير
الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيحكم فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب
عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يرفع الاسناد به يشعر كلامه بان التركيب مع قبل بينه والمشتق الذي لم يسم فاعله على مصدره
على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم المسند بسببه الى اللفظ
بسبب اسناد المعنى اليه الا انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعنى فيقول للفظ مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ
فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب لئن يراد المسند الى المجرور او يجعل الضمير
راجعا الى المجرور والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس للمجرد والفعل بلا لبس لمعمول العامل اللفظي ابدا الا بالمجرور
كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وصح يظهر
بقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن معنى الى بالباء
وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله
المستتر فيه فالنكتة ليس بذلك قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني به راجع الى المسند وفيه انه
يخرج الصفة التي هي جزء المبتدأ الا انها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الا
فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة لا فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد
في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف اسم الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيدا
جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد اعم من الاسناد اليه ولا جزء او الى متعلق جزء
ويتجه عليه انه يدخل في تعريف المبتدأ في يضرب في زيد يضرب وقد تكلف بان الجزء مجموع الصفة
ومعمولاته لا لفعل لان يبذلا اعراب الجزء على جزئيه القابلة وهو الصفة قوله اي يجرد الاسم

عن العوامل

عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او ليسند الى شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء
بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شيء عامل
فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية
قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما يتم لو كان الخبر حمل الشخص خبرا ويجب لئن باول هذا زيد بهذا المسمى بزيد فالحق انه
لذلك حكم الكثير قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل
الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر العامل لداعي الفعل والداعي متقدم على ما دعا عليه قوله جاز في داره
زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ لشدة اتصاله بالمبتداء في حكمه وقد جاء في كلامهم ورح
الميت ومنعه الاخرون قوله وقد يكون المبتدأ نكرة لا يخفى ان النظم هو الجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم قوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول
الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة
الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة وليتوقف ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع
لامكان الجمع بتأخير اصل التقديم على الاصلين الاخيرين قوله اذا تخصصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت فيعمل ولعدم
وبدفعه انه يوجب التخصيص لما ذكره بخلاف عبارته فانه لا يوجب فانها لا يوجبه قوله اذ بالتخصيص يقل الاشتراك فيقرب من المعرفة التي
هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مرتبة ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكانه يقل الاشتراك بالتخصيص قد يتقدم
الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتداء قوله وحيث وصف بالمأمن تخصيص الصفة قيل الامر لعدم صحة ان خير من
فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره يكون لالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء
ولا مناقشة في الامر لذوي الابصار قوله مثل قولك ارجل في الدار ام امرأة وقد تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه
الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار قوله فكانه قال اي من الامرين المعلوم احدهما في الدار اعترض بان هذا التخصيص عند المتكلم

والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم من بعينه فعلم انه ينبغي له
التعيين في الجواب استفاد من الكلام ما ينتفع واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا
مندفع بان التخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقضاض الساعة هو قوله فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الخ
الظ جعل ضميره الى لكل واحد منهما تخصص لكن مراده رجل كاتب فصيح عنه قوله وفي الدار جره وكذلك لئن تراعي الظ وتريد بكونه مبتداء كونه مبتداء
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما قوله فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادة عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
اي تخصصت حكما لانه وان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك في رفعه لكنه صار في حكم ما قل الاشتراك في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك لتخصيص بعض الافراد
وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا النكرة في الاثبات نحو تمرة خير من جرادة هذا قول لعمر في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود انه
يتصدق بها ... وعموم النكرة مع الاثبات في المبتداء كثير وفي الفاعل قليل كو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه
يستوي فيه المبتداء والفاعل وغيره قوله لشبهه به اذ يستعمل الخ او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص قوله بالتنويع المستفاد منه
اذ الهر صرت للكلب دون النباح على ما في الصحاح قوله ثم كون خير ... لا بالنسبة الى الطلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه ... اذا
راى الحبيب للنشاط لانه يراه عزا ... اذا راى العدو والاطرابه حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم
والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد ولعله اذا
استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة قوله وهذا اصل فصحح الابتداء واتى يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى لتمثيلا
فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء قوله علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك
ويمكن ان يعتذر بان هذا استركون لا ينظر اعتباره ولكن الاولى ان يجعل تخصيصه بتقديم الخبر الظرف قوله وهذا هو المشهور فيما بين النحاة
انما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتداء ثم يكون وقال بعض المحققين منهم الخ عديلا له وانما اشارة الى ما ذكر في تعبير
سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشة التي ذكره الفاضل الهندي والابحاث التي يطلبها في هذا المقام فارجع اليه ان
كانت لك المرام قوله وقال بعض المحققين منهم يقال الانساع بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا ان المبتدى لا يفي فرقه

بالتميز

بالتميز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما يتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر
المعرف فيما سبق مخصصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المقر الكلام فيما هو من الحاين او في فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء
قد يقع جملة ايضا وقد يقع خبر المبتداء من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء الشرط
جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستأنفة وتسمى ابتدائية
كما تسمى الجملة التي صدرها مبتداء او المعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر النجوى
والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها
من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا مبينا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولكن لئن تقول
لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة وكذا في المشتق والماول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا
من عايد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير الحق قالوا منع كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء
اجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من علة الظرفية ولا بد الا انه شبه مضاف لتعلق من عايد به الا
هو الظ الا انه عمل ببعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عايد خبرا بعيدا من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم
الرجل من قبيل وضع الظ موضع مقام المضمر باعتبار لام العهد فلا منع لجعله قسيما له ووضع الظاهر موضع المضمر الخ جاز في مقام التعظيم مطلقا
وفي غيره جاز في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا اذكره
الخبر بتفسير الابتداء الاول اعني المبتداء ليشمل قول الشاذ زيد وتوسطا عمرو قائمة قوله وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا وما يعبر
الضمير فيكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظ موضع المضمر لكنه نقوش مع الحذف كلام العهد ان مع الحذف
لا يسبق الذهن الى الضمير قوله لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف سائغ كلما كان قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور من اذا
كان في جملة اسمية يكون المبتدء منها جزءا من المبتدء الاول واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سيأتي قوله

نحو الكر كتب في الحاشية الكر بوازنه ستة وازنه ذلك انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد والمد المن وقوله اى الكر منه والجار والمجرور المحذوف بهما حال من ضمير بستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر
مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقول السمن منوان منه منه في هذا المثال صفة منوان قوله ما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع
ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونها على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون
على ما يعم الجميع فان الشارح جرى على التسامح الاخير تبعا للقاعدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة
بخلاف الهلال الليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد
لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان الخريف
في الخريف لا يخفى ان الزمان الخريف مثل الهلال الليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا فتامل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون
لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا مقدر بالجملة خلافا للكوفيين فانظر ان التاويل بالجملة لا يخفى
قدما منهما بل نعم الاكثر وقوله انه اشارة الى التقدير اى لزوم ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدا اى حكم الاكثر
انه مقدر بجملة لكان احسن قوله اى ما دل الجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير ويلزمه التاويل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته
بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذا الجملة من معارك الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يتعقبه
الا بصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بهذا اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة ويجوز ان يكون
وتاملني اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال للفروض المقدرة في كتاب الله اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم معين بجملة عند الاكثر
وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا ما دل على خصوصه قامت النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما
وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا اشتق الذهن اليه بحسب المقام فاما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا متفرع من قبل زيد في الدار ابوه فان الجر فيه علة
مراد تقدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وحاصل ابوه وهما جملتان قوله بان الظرف لا بد له من متعلق فلا نعلق النحاة

على ذلك

٤٥

على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر آخر هنا فلت الظرف يكون ظرفا للامر
من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد لتقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد وقيل ليتوافق الركنان
اقول لانه اسرع قبولا للربط قوله اى على ما يعني وجب له صدر الكلام وهو ما يغير معنى الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الا غير ذلك
قوله نكرة وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا يتعقب بتابع سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله نكرة معرفة وكون من
نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن بمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من
نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن في قوله وهذا
مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله اذ كما ما مت وبين او الكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوي في مرتبة
التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا قوله او كان الخبر فعلا له اى صورة فخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة
نحو الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله
او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له اى تقديم الخبر على المبتدا في هذه الصورة والا لكان القيد لغوا لانتفاء الشرط فيه
فينبغي ان يحمل على انه الشارح على ان الخبر اجراه لشروط متعددة او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم في
هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احسن قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات
التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم
لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا تغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتقدره في جملته
وجملة ما يقدره او كان الخبر بتقديمه احترز من كون الخبر بتاخيره مصححا لكونه مبتدا نحو زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه مبتدا لتاخر قائم
حتى لو تقدم قائم يجب كونه فاعلا قوله اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المضاف لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل في دار زيد رجل
وغيبته والاظهر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وان اراد بالمتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق المعمول بالعامل

لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميره في المبتداء في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الكل بالكل دون المعمول بالعامل لشمل فريق كل رجل ضيعته والفصل للمتقدم قوله او كان الخبر عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء لما كان الخبر عن لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتداء اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ولكن نقول كلام المص على ظاهره اذ لكن خبره التحقق من معنى ان لان عندي انك قائم في تأويل عندي تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان مابعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعلق صدقها للمبتداء نحو اما انك خارج ولولا انك خارج وحرجت فاذا ان التسبع حاصر والتخصيص بما بعد اما من ضيق العطن قوله اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه فان قلت ان كان المعنى على ماذكره لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به من الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر عن عبر بعدد الخبر عنه قيده به يقضي التعليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتعليل او التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتداء نحو هما عالم وجاهل فان ترك العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولى في هذه الصورة بالعطف او لانه يحمل جزاء يجب لئن يكون هذا الخبر جامد اللفظ او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتداء اما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل قوله فانهما في الحقيقة جزء الخبر لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الكل مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذا ان ظلوا ان حامضان قلت اعتبروا في كل منهما ضميرا يستحق المجموع كما اجرى على كل الاحكام المستحق للمجموع قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله وهو سيبويه الاول للثاني او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وانما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول

فلا حاجة

فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم بالشذوذ لكثرته وتوجيه الورود وعلى ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سبيلا لما ظهر تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال فقلة منه سهو حتى العقال على قاعدة الاعتزال قوله فيشبه المبتداء الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتداء فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا لصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتداء دخيلا في معنى الشرط غير عريق قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتداء الذي دخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهو مما يقضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء ليست مصححة لدخولها ولا نقض فالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول بالفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بها اي باحدهما فالاولى به بافراد الضمير قوله اي ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ثم تردون نوقش بان الفاء هنا زائدة اذ المبتداء المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه وفيه بان معنى الشرط هنا منتفية اذ لا سببية للفرار للملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقات قوله كل غلام رجل يأتيني الخ فيأتيني صفة رجل فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا للكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل محيط لافراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس فيبعد ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا لزوم المنع في ليت ولعل لو كان كونهما من تليين الخبرية لوجب ان لا يمنع باب لكن وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتداء فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدا لضعف

مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان اخواتها الّا انه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم وعدم منع انّ المفتوحة لالمام بها بالمكسورة

فان قيل باب كان في التسهيل لتبيين المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل كذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في انّ المكسورة

واما المنع او الاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر كل وجه تخصيص وقع من المص في هذا المقام **قوله** وفيه ذلك التخصيص الايهام

ببيان الاختلاف الواقع فيهما لتعرضه ببيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه لا لبيان جر الحرف

المشبهة بها هنا انه سيقول وامره كامر الخبر المبتداء فلو لم يبين حالة هنا لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط **قوله** وقد يجب حذفه

قيل لا يجب حذفه اصلاً لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد وهو احتمال كون المخصوص خبر مبتداء محذوف لا تعيّن

به بل يتعين كونه مبتداء ما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه فينتقض به بيان وجوب

حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف يظهر من الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرهما في هذا الموضع انّ الاول كتبهم من

مباحث النعت والثاني من مباحث افعال المدح والذم **قوله** اي المبتداء المحذوف جعله مثلا للمبتداء المحذوف والمحذوف جعله مثلا للحذف

المبتداء وفي الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتداء قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف المبتداء قول المستهل فلانه

لتعليل الحذف تركه الظ فقوله مثل المبتداء المحذوف في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته **قوله** المبصر الهلال القمر لثلاث ليال

هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر ولليلتين او الى ثلث او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين

وغير ذلك قمر واشار بالمراد بالمستهل لكنا لم نجده في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع

صوته او خفض هنا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الهلال ماه نو ديدن وبانگ كردن وكلاهما مستقيم هذا فلفظه اشار

الا ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه **قوله** لان المقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تحقيق شيء

بالاشارة والحكم به الى الهلال فالاولى النهي ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتداء **قوله**

جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما انتهى فلا فراد ندر فقوله غالبا للتعيين لتعيين ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان ما ذكر

لان امتياز الرائي من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانظار وقوله ولئلا يتوهم نصب الهلال وجهه ان الغالب

فيهما هو في آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة

فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروج السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى

المبتداء اي خرجت فوقت خروجي وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والدليل

على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا تصرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف واما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على

بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا اسم فاعل ثابت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويحتمل انه يجعل ظرف مكان

في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف او اما فاء الجزاء والشرط محذوف **قوله** فيها الشيء بتمامه التزم فالتزمه اي قيل ملازمة

وقوله فيما التزم اي في تركيب بقي عليه الظاهر في حذف لئلا يخرج الكلمة عن الحد الى كلمتها ولا يخفى انه اما من نظر فيه الخبر في الحق

مع الشارح والى بد محذوف اي في موضع منه فالتركيب من قبيل الكرم بدرهم والكل الحكم ما مصدرية والمصدر

حينئذ فيكون المعنى وجوب في وقت التزام غيره في موضعه **قوله** وذلك في اربعة ابواب لم يتعرض للام

الى حذف الخبر في زيد والله ارحص او حاصل الى تقدير الخبر لا من لفظ لا يعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر

في الدار ليس الا **قوله** للاول المبتداء الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتداء الذي بعد لولا

وخبره لام يستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما كما نه مختار ما اجمعا عليهما على ان تعيين النحاة الظاهر

الاولى في لا بد من تقييده **قوله** اي لولا وجد زيد ورب بان حذف الفعل لاكتمين واجبا من غير مفسر

ولانه الحصى يجب بكثيره في غير الله على وجوابات القسم الا نادرا **قوله** ومثل القسم الواو اي ابرز فعله

والحق انه لا بد من القول لحذف مسند الكلام في ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمول العامل لفظي

دون الخبر **قوله** وثانيهما كل مبتداء كان مصدرا او ما ولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا تكون

مصدرا حقيقة فافهم **قوله** منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرو قائما وقد شرط الرضي

ولا اضافة الى احدهما اوكلاهما كقولك تضارب قائمين **قوله** وبعده حال وجب في هذه الحالة الواو واذا كانت جملة اسمية **قوله** هو الحكم الاشتراط الوثوق ملتوتام

واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام لما كان مجازا او الحال يؤنس المجاز تجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اول مجازا كما انه وتقليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجه ذلك الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حينا ان اخطب اوقات كونه في المضاف بانه قال المضاف لا المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة **قوله** ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما تقديرا انما كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرفه لا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان الحال هو غير المصدر فالعامل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان يكتفي في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل **قوله** فحذف متعلقات الحروف الا دليلا متعلق الظرف ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى **قوله** وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة من قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع العلماء الفصحاء ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لا يظهر وجه لزوم مطاردة ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو واذا لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفيما ذكر من توجيه بحال عن التكلف لان المحذوف متعاددت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالملابسة **قوله** ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل ذي الحال مرة واحدة كان ارشدا مهديا لكان اكثر استراحة من التكلف **قوله** وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه نحو جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجه وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف **قوله** اي ضربا زيدا ضربة قائما ولا

فيلا

48

فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف الذي مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض الصلة ولم يجوزوه **قوله** لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنى وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر غير بتقدير الخبر غير تام **قوله** ومثالها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو اليه لما حل وهو تكلف **قوله** وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن صنعتها اعني الصنعة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا يغنى وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود للكل ولا الى الرجل وفيه انه لما كان كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محمل النائب على الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته **قوله** واتم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه اذ قال هو معطوف على ضمير اسم فاعل الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته محذوف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومبنى كلامهم كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغني عنه لما ذكرنا **قوله** يكون مقسما به يعني معينا لذلك مشتهرا فيه بحث يتبادر من سماعه انه ذكر الاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين فيل ومنه لعمري **قوله** اي من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتداء حذف خبره وجعل له هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشياء وليس هذا وصفا نحو يا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى فلما دخلت انه لنفسه اختها وانما قال المص خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا للبيان على طريقة المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام **قوله** احد هذه الحروف زاد لفظ احد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في المحدود وان خبر واحد من ان واخواتها والا وضع الاخصر الانفع ان يقول خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله **قوله** عليها اي على المسند حتى اخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه بل الاولى الاقتصار على ما هو المتبادر **قوله** والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى من في الدخول والمتبادر في عرف اهل الدخول للارتباط لفظي لان نظر اهل فيه التعميم

ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وتغير اخر ٢

خلاف الظ ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغات عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه
لابرات اثر معنوي هو التاكيد لنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتداء لا خبران الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يعم لفظا تقديرا او محلا
ويتولى معنى ما يشملهما قوله فان يقوم منه من حيث اسناده يقوم ليس مما يدخل عليه ان هذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج
الا ان يجاب عنه بعين الجواب السابق يغنى عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الا تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند الا ما هذه الحروف
وهذا انما يتم اذا كان ما دخل عليه الدخول معنى متبادر من اللفظ متعارفا بين العموم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب
فيكون المعنى ولا حاجة الا ان يلزم منه ولا خفاء في بحثه فالاولى ان نقول على انه يلزم عنه ويمكن دفع الاستدراك بان يحمل المراد المسند
بعد دخول هذه الحروف الا اسمائها وكانه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الا الفاعل
لا الا اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المتقدم انتظارا طويلا قوله فيحتاج الا تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة
او حكما ويمكن ان يبقى لا حاجة الا التاويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر الخبر المبتداء كان الخبر الجملة للمبتداء يتحقق بعد ذكر تعريف
مختص بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول
احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان خبر صحيح واي خبر فاسد
وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر الخبر المبتداء بان امره كامره في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر
الكلام لزم ان يكون خبر ان ايض كذلك والفساد انما طرء من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا اذا تضمنه استفهاما
وفي دوقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه
معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ذكره وقوله ان من ابائك ابراد على مذهب غير سيبويه من ان من ما من ابائك خبر وهو لا يرد على المص
مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه ارفع تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتداء الجواز والوجوب
وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء من وجه والتنبيه ووجه الشبه يجب ان
يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه خبر المبتداء في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف

لان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يبقى اللام له صدر الكلام في
غير باب ان وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان لا يصح وقوع النكرة مبتداء صرح به الشيخ عبد القاهر في دلايل
الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا التي لنفي الجنس قدر المعرف باللام ميلا
الا رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا من حذف الموصول مع بعض الصلة
فانه لا يجوز عند البصري في تقدير خبر لا التي لنفي الجنس على جعل كاينة حالا من الكلمة لا التي وبلها
بالمفعول بمعنى الفعل المستفاد من اضافة الجار اليها او خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب
المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها اي دة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي
الرجل بنفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي جنس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يبقى
نفي الشيء ولا يقال لنفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فبنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس
يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة لم يتم التسمية لملاحظة حال فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس
لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية لملاحظة حال بعض الافراد ولم يصح حمل العبارة على ظاهره ولا حاجة الا صرفها عنه
قوله والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لا برات اثر لفظا او معنى ففي قوله ولا يرد نظر كما عرفت لظهور ابرات اثر
معنوي في يضرب قوله ورجل في الدار صفته قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه الايضاح فحقه ان يستغني عن الابتعاد
وكان ان في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل ام يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جري المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفة هكذا
قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظ يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظ
فالاحتمال الظ في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا يتقيد بالظرف يعني عبر بسماحة
ويريد بحوه للحال وفيه نظر لان الظرافة تتغير لا لانها لا يقبل هذا التقييد بل لانه لا يتحقق وزعم التالي وبقي له حين تقييد الظرافة بغير الدار
لانها لا يقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل ليس كنفي الصفتين ايض غير معقول والمعهود في مثله نفي الصلة في الدار

لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا في الدار ٢م

عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ولا يكون مثالا للنوع الخبر ولا يكون مثالا للخبر المستعد دفاته اصرح في الايضاح فلو ترك بيان نوع الخبر
لكان اشمل ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اقدر موصوف كثيرا مصدر الفعل المشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله وبنو تميم
لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع
الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس شيئا لان المتبادر
من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله
اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل
التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يتحير في تعقله الا ذكيا ويتعجب من كلامه هذا وانا اوضحه
لك بكلام وجيز وهو انه لا يدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وان هو النفي وكلمة الا فهم ان
النحاة بالتقدير لاجل لفظ هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر ونفيه المقر بان لا يجوز
يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولا يلتفت
الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نيابته لا انتفى كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المخبر بالمصدر بعدها قوله
وعلى التقديرين يكون ما بعدها خبرا في مثل الا رجل قائم على الصفة اذ ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة
اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يحمل قائم خبرا الان هذا البحث ليس في طبيعة العرب والانظار انما يتاتى لو الزم في مثل
لا غلام رجل ثم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل واين انه يجب اثباته اتفاقا اذ لم يقم قرينة واما اذا قامت
فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى الكلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح
باشتراط قيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به بهذا
كما في قوله ويجوز حذف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فاك معا يعني الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون
خبر المبتدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وقع منه قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ورائما

٥١

عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما ينعكس عن القبول قوله اي عمل ليس بذا مفهوم من اضافة الكلام
الى ما ولا يقول المستفاد من الاضافة عملها لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس ضرورة لكثرة عمل اخر واتفاق الشارح
ان عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع
من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفسه ودخوله على المبتدا والخبر قوله شاذ قليل حمله على الشذوذ في الاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فيا انه تمثل قوله من صد
كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها ولا يكون
لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها لنفي احتمال الذي يكون
من قبيل الكثير فجعل الشارح نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل علم العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون
متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا التعرض منبئ على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل
قوله علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريفه على المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين
بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الجنسية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة وقوله علامة كونه
بالجنسية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة
والمسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول لم يشمله التعريف الا ان يقال
اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف الفاعل فيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرمت
كرامتي وفعل الضرب والتاديب وملت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الاربع لا يصح اطلاق المفعول
على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها ويقدح من هذا وجه اخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت
صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار مفعول به
لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يقع وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف

المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فرفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق
المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به فيما عنه مقيد بالاسناد ولهذا به تقييد به مغير لمعنى المفعول
لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد **قوله** فلا يرد عليه قولهم مات مانا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة
المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التقرير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه
ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن **قوله** وانما زيد لفظ الفصل لاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما السائل
في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج الضرب الثاني في ضرب ضرب زيد
فان الضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني
المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني في المطابقة وثانيهما ما يقول لا ينفع لاخراج زيد ضارب فلا وجه ان يقال زيادة الاسم
هنا وتركه في اخواته تفتش في البناء واث رجح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه **قوله** او اسما
عطف على قوله مذكورا اولى بعين ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع
قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها الا حقيقة وحكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل وانواع الضرب وقعت او الف ضرب
وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربت ضرب شديد وضرب انواع او الف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فاعله فعل مذكور
انه اسم يدل على ما فاعل فعله فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل
اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراج لا قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا لا قوله بمعناه
لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقتل وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب
دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرمت كرامتي فان كرامتي لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل
قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور **قوله** بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فعلى الشرح عاد الى الفعل
اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان

مصدرا

مصدرا والمراد باشتمال العامل على المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا
فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود فيه على الانواع ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب
اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت **قوله** للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل ان التاكيد
العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره اما ان يكون مثل ضربت
في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد **قوله** والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط انواع ضرب او في ضمن
الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب **قوله** والعدد ان دل على عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا
امتاز المثنى للنوع على المثنى للفرد الشخصي **قوله** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والا لكان في مفهومه زيادة
على مفهوم الفعل **قوله** وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتعليل لانه وان علم من التعريف
انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف على الاثنين والجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم
ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه
ليس تابع سيبويه **قوله** نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام
كما ذكر في شرح المصابيح النبوية والظاهر انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا **قوله** وسيبويه يقدر له عاملا اي فيما عدى نحو ضربته انواعا
والظن مع سيبويه في مثل انبت الله سبحانه نباتا دون مثل قعدت جلوسا **قوله** خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف
اخير ولا تغير في التثنية والجمع والتانيث في القاموس يقال فلان خير الرجال وفلانة خير النساء **قوله** والجدع قطع الانف والاذن
اما في رض كلمة او بدل كل واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل ووقع الحال **قوله** بهذا معنى وجوب الحذف سماعا لانه لم يوجد
في كلام العرب استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة له يعرف بها **قوله** فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل
مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ما جعلها سواء كان هذا
المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول **قوله** متى اريد

اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفى داخل الظ انه قدر لنفى صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقبل
صفة لنفى فالمقدر صفة معنى نفى وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفى او معنى نفى بتاويل
بواحد من نفى او معنى نفى والصفة فى الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع الضمير معناه
الى النفى المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم
خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الاسير ا بمعنى الا تسير سيرا فان النفى وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل
معنى لانه لنفى السير عن زيد كما فى ما زيد الا اسيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه لقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان
يكون خبرا ابدا ولا او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس بمحذوف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه
لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت
لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا
فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبت لكان اخصر الا انه احترز
عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى انه بادم اذ علامة قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك قوله اى فى
موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفى العبارة بتقدير اهذا وكانه جعل المتن ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد
اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد الفهم والاخصر الواضح هو لم يبق ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا
عنه فيه انه يقتضى التحكم بين فاعد فى ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر الحى
ا د على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يتعرض الشارح لهذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على ان يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد
الا كما فى المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق من السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما فى المثال الثانى فانه يصح فى
تقدير العامل قبل الا اى ما انت تسير الا سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه
ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة فى حذف عامل المفعول

وانما جمع بين الظابطين لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة بعد اسم لا يكون خبرا عنه م

المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اى فيما اذا كان مناط الفائدة
نسبته المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وقد نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان
مناط الفائدة النسبة الحال نحو اصحبه مع زيد سرورا فاما ان ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة بما صحبته فى وقت سرور والاثر اثره
فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله وباثره غرضه وغرض الشئ اثره فاعله بواسطة مجى اثر الروح بفعل الله لمن يجعل مثل
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن
بيانه احترازاته للعفية لغيره الا ان ما قيل ان مضمون احتراز عن مضمون مفرد كقوله سفر بعيد صحته اوتقسيم افشاء لانه مضمون المفرد
كلام لا تحصيل له لان صحة اثر مضمون الجملة لا انه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم
الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب فى صورة تقديم التفصيل الا ان يوقف له فلعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض له قوله وتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا فسره الرضى الثقة وهو يقتضى ان لا يجب الحذف فى مثل فشدوا الوثاق منا بعد وفداء او فداء ادم منا
ولو لم يذكر المحتملة لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار
فان المفعول المطلق هنا ليشبه شئ بشئ لا يشبه به شئ والاولى ان يحمل التشبيه بمعنى لان يشبه بشئ والمفعول المطلق الحقيقى فى مثله
لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذى فعل المتكلم وصفه اى وقع للكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما فى المثال المذكور فى المتن
او اداة تشبيه كما فى مثال ذكرنا او مشبها له كما فى له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف
فى مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت حمار حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لان من القيود
والاوجه ان يقال القيود المذكوره لتعيين محل الخلاف لانه فى مثل هذا التركيب فى مذهب سيبويه الا انه لا حاجة الى تقدير العامل
بل يكفى فهم العامل من الجملة التى بقية فاراد المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل
او وصف لصير ورته مع صفته بمنزلة شئ واحد وهو نظير الحال الموطئة واختار الشيخ الرضى جعل صوت تاكيد لفظيا قوله
واحترز به عن صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار لصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار حديد بنصبه

يمكن

على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتا ويليه نكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالصفة الا عند خليل لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجوزوا الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصلح تاويله بان مع الفعل وعمله بهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل مرجوح في هذا المقام مقطوع به **قوله** صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر **قوله** لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره في مقابلة وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب بمفعلا لا الاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة **قوله** اي اعترف اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفي ما بعده **قوله** وتسمية هذا النوع من المفعول المطلق التسمية من متاخري النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون التنصيص على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين **قوله** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره الاوضح ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره كمعه رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا **قوله** لانه من حيث هو منصوص الحكم لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر ونحن نقول المناسب بالفرق يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل التسمية المصدر بان التاكيد التسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفرق ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ الست بون في الدلالة على ما دل عليه وتقديره فالوجه لئن يوق المحتاج الى التاويل قوله تاكيد لنفسه لانه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد اللفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم يثبت ركن في التعيين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المص واورد عليه فوات التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه سند على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربة الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول فلا بد لئن يوق مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك

ينتقض

ينتقض بضرب زيد ضربه فالوجه ان تقييد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي **قوله** ودخل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كان احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدي واتجاهي لك من قولهم حب لبلب دار تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امرءة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص **قوله** فحذف الفعل ليفرغ المخاطب من سماع التلبية فيامن عن سرعته وقيل ليفرغ المتكلم عن المتكلم بسرعة فيفرغ لسماع الامور به والاولى انسب بمقام رعاية الادب فافهم **قوله** وعلى هذا القياس سعديك اي سوا جواز ان يكون غير محذوف الزوايد فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه **قوله** المفعول به قال المص انما سمي به لانه وقع الفعل به او تعلق به بمعنى ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن حمل عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سببا لوجود الفعل لان المحل سبب لوجوده قال **قوله** ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق او اتكالا لظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا من اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تفننا فتنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيع وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن معنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عد اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل فقد صرحوا انه لو لم يسلم فقد سلكه في التعريف عادة الغلب **قوله** والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب اللغة يقولون لكنه يتجه ذهبت بزيد فانه يوق الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى

بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا في وقوع الفعل يشمل هذا التعلق بلا واسطة حرف جر ووجه التغير المعنى وبعد التغير تعلق
الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به وان زيدا في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر
في المعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما يتبين به وفي
المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول
الثاني والثالث لانه اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه اشكل على بعض عمرو في اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق
غير الفاعلية وغفل عما تقرر من ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر لان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمروا
نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم مغايرته
لا حاجة لهذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يليق الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل
لعل المراد بهذا بيان المغايرة نكتة اشارة الى الصدق
اعتبر اسناده الى فاعل مسند وكذا الاوسط في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاوسط اذ يتوقع
به وزيد ودرهما في اعطي زيد درهما واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم التصريح
بانه مفعول به او مفعول فيه كما اكتفى فمن منع علم كونه مفعولا به يخفى عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اظهر
ولم يدفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل
الاصطلاحي بخروج شبه الفعل لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن لا ينبغي
ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله لوقوعه في حيزانه وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم
فيث في التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي تريد مكة بل اتريد مكة
قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر المشهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لتضبط المذكور عندنا مع قلة تغلب
شيء لكن يتجه ان المذكور خمسة فاسمها المندوب على طريقة الشاعر عاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف في
باب الاغراء الى كتب قدس سره في الحاشية نحو اياك اي اتق ونحو الحمد لله الحميد ونحو انا بن زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين

لو

قوله نحو امرءا ونفسه معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليه والتباعد عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا
قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه
من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر ومما يعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعيد من الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد لا حزنا في الحاشية
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار على التعريف حقيقة لا يتناول هذا
المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بينك وبينه حائل ولكان خروج الزاد او المنادى من تعريفه مستبعدا ابدا
صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى حمل الاقبال الاعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم حمل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة
او حكما بل يكفي ان يجعل الطلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ومنه نداء تعالى لتنزهه عن الاقبال او لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على الآخر
يقال في القول تنزيله منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يبقى المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد
فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة فيه انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد
يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة به فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب
باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا الهاء وا من حروف النداء قوله بان يكون آلة الطلب
لفظية الطلب اللفظي يتوقف على لفظية آلته والمص فانهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذه الاحتمال
فتأمل قوله او للمنادى او للحرف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب كيف اذا كان له نائب
كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على حمل الفصل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول
المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الا غير ذلك قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل
المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا اذ سيبويه

لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله وفيما بين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدر

ان هذا انما يتم على من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول

بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه

حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة قوله وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل

والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم وبعض بان وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون

على حرف واحد ومن حروف الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزءا له لكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه

لا تقيد بان وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستعمال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين فاعرض هنا بل الجواب

على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد

بدون متعلقه وعلى مذهب ابى على انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل

فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله ويبنى اى يجب ان يبنى لا انه يجوز انه يبنى لانه ظ اهمال في المسائل

لا الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى من الحكم كما سيأتي قوله لقلتها اى لقلة كل منها لا القلة الثلثة لنا دون المجموع بالنصب

اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح واثنان مفرد معرفة و

بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام و

بالالف قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفه وينصب المضاف وشبهه

غير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سوا ها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب

على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اوسا من الاختصار

فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به

وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينها للبناء او التغير في حالة الا

برفع

قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء اى قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون التعبير عن

المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل وذلك لان تحمل الضمير لذات المنادى فيكون من قبيل اعد لو اهو اقرب

للتقوى قوله او الفعل المسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسندا الى ضمير المنادى كانه قيل وبنى

على ما به الرفع وبحثه عليه لان ما به الرفع والنون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف

المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلة شبه المضاف فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف

في مقابلة وقيل يعرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه

هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان يا حليما لا تعجل

كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد

سهى فيه الشارح واقل بكلام الشيخ الرضى فانه قال هو اسم مجيء امر بعده من تمامه في اعتبار انهم اما لكونه معنوى او لاضطراد كمن اما اكا

فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيد او عمرا اذا جعل علما

او اسم جنس نحو ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني ففي المنادى الموصوف بالجملة

والظرف فانه لا يقصد لتحصيل سر نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف

اسم لا فانه لو جعل من وصف النفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل

فيما بعده والمعطوف الذى مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او الظرف وفي باب لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف

الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فعلهم المعنى ما ناسب مبنى الاصل بمعنى المناسب له بواسطة او بغير واسطة

ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الاحتياج الى ان فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقد انه طرد اللباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا

قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب

قوله ويا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزم لام التعريف مخصوص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال

للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه بلا قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فينبغى ان تلك المشابهة بحرف [illegible]

لايصح والصواب يا رجلان **قوله** اى بلام يدخله وقت الاستغاثة يعنى الاضافة لادنى ملابسة ليس من قبيل اللفظ لاضافة لاماله كما هو المتبادر **قوله** وهى
لام التخصيص قلت بل لام التعليل اى الغرض لنفعك ولاجرك في يا الله افتتى لمقتضى ذاتك ولكرمك **قوله** نحو يا لزيد لاتكون الاستغاثة بغير كلمة
يا ولايكون لام الاستغاثة الا فى مقام الاغاثة او التعجب او التهديد **قوله** واجيب عن الاعتراضين فما قيل اوبان قوله مثل يا عبد الله من تتمة
القاعدة مبنى عن الغفلة **قوله** كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اى فيه انه يابى عن هذا التوجيه لان التكلم بهذا النداء فى حضور
المهدد والمتعجب منه وانه لامعنى للاستغاثة لشئ ليحصر فيتقم منه لانه لايتصور الاغاثة منه فالوجه لان يق يستغيث بالمهدد ليغير
حاله ويترك مايوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغيث به له بان يحى نفسه عن القتل بتغير احواله
وترك مساوى خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليفيد فى التعجب المفرط الذى فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه مايوجب هذا التعجب **قوله** لانتفاء
مايقتضى لعله جملة مستانفة وقعت للتحقيق فحينئذ لايظهر المقتضى فيما سبق فليكن وتوعه موقع كاف الخطاب صورة **قوله** ولام فيه فتح ظاهر كلام المص
لان الجملة حالية فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف لعدم اللام لا بالقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لايمكن غير الفتح مع اللام
الثقل لان الالف يوجب فتح ماقبلها لانا نقول وجود الالف غير ضرورى لجواز انفلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله وبين اثريهما
تناف فيه بحث فانه لاتنافى بينهما فى يالا محداه لان جر غير المنصرف بالفتح الالى بعتبر اطراد الباب ولكن يقول ليس التنافى لاختلاف
حركتى الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ماسواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا لخرج عن الحكم نحو
يا يوم لاينفع مال ولابنون ويا مثل ماينفعنى ربا غير ماضرنى مما هو مبنى على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولاتقديرا بل محلا مع انه داخل فيما
سواهما وان اراد ينصب ماسواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولايخص ماسواهما ويمكن لان يق اراد ويبقى على ماكان
عليه من النصب ماسواهما وبهذا عرف فائدة قوله لانه كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير
بيان مثل يا يوم لاينفع مال ولابنون مهملا فى بحث المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لامعتمد ليعمل
طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولايكون هناك
شبه مضاف وذكر من الامثال له فى حاله ماشاء **قوله** يا حسنا وجهه ظريفا فى حكاية انا قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا فى كونه نكرة لم تقصد

معنى

معين لقال يا حسنا وجهه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لايكون به موصوفا بجملة او ظرف
نحو يا حليما لايعجل قد كسا فانه لايجوز يا القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لايجوز الطويلة **قوله** وتوابع المنادى تريد التوابع كل وجه
اى التابع فى الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجئ فى كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بكونه فى
ذكر هنا ماسيجئ فى كلام الشارح فلم يتبع كلامه اذ لم يتبع **قوله** المبنى على مايرفع به قيل هو المتبادر من لفظ المبنى هنا لانه قيل فيه ويبنى على
غيره **قوله** لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو فهو تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل
بالتبعية لاغير واما بنا فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتى حكمه لم يساعده حكمه وكذا يا لزيد وعمرو وبكر
فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله **قوله** لان توابع المستغاث يعنى ان الحكم على توابع المنادى المبنى يرشد لا تقييد المبنى لانه حكم
مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر
نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لايجوز فى العاقل الا النصب لانه لايرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد **قوله** لانه شبه
مضاف المفرد الحقيقى يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه لادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله**
ولما لم يجر الحكم الآتى الى آخره فيه ان عدم الجريان المذكور لايستدعى التفصيل بل التقييد فيصح لان يقال وتوابع المنادى المبنى المفرد سوى
البدل والمعطوف الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادة فالتفصيل ليعرف التوابع
اجمالا وينبه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاجتمعى فى امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين فى جعل التاكيد اللفظى كالبدل
قوله لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب الظاهر لان يقول عند الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على المسئلة خلافية بل لان
استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك وكان المختار عند المص ذلك **قوله** ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى واقوى منه انه لم يقل
فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن تصريحه فى شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوى
يشعر بترك التقييد هنا مبنى على الغفلة والصفة فيه رد على الاجتمعى حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر
واول النصب العالم ورفعه فى يا زيد العاقل بانه على الاختصاص بضعف الداعى وعدم جريان التاويل فى وصف المنادى المستغاث

الا التي يوكد شابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر المفرد المعرفة حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع
دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المثنى والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح
قوله ترفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعرابه سابقه من جهة واحدة
والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وترك الظ والمقدر قاصر لانه لا يشتمل الحمل على محله كقولنا يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين
محل النصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها اولانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل
ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو استاد سيبويه وهو الذي قال اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله وقال
المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلم بكلام سيبويه قوله ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حققه الشيخ الرضي
مذهب المبرد ولكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح فكان المص لما راى ان المعقول التي اللام في بعض الاعلام لازم كاللام
في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح
لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم
كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه يعرف
باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لحاجته له اقتضت ذلك التخصيص
وسمي علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق كونه يسمى به لانه اصابته الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور جنس كالدبران
او تقدره وعدم ثبوته كالاربعا فانه يتصور له معنى جنس هو الرابع لكن لم يثبت بهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لم يعلم ثبوته للعموم
العالي كالمشتري قوله والمضاف عطف على المفردة ينصب على رفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتداء
وخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بتاويلهما بما يقرن التوابع فعلم منه انه لو قال وما هو
حكمه حكم المستقل لكان اخصر باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار البناء المنادى على الفتح قوله والمبنى عن جواز
ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يلي اختيار الفتح عن جواز الجر في يا زيدين مغيث

قوله مجرد عن التاء او ملحق بها بعين من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو بالتخلل واسطة بين الامرين وموصوفه كما هو المتبادر
ما هو الاعم قوله الا اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما انه لا يصح ان يكون
المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يستحسن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا البحث من مباحث
التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه باب احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل
التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لم لا يجوز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرءة يا هذان العاقلان لما فيه ذلك ومن قبيله
فطنة ان طريق هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبره نقصان تعريف العلم حين
تثنية وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يرد ان في المعرف باللام او في الجواب ان جبر نقصان التعريف
ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى الاستثناء بالذي من هذه القاعدة وفي السؤال الذي بناء الكلام
على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان لا تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهود لم يقل يا وايها
الزيدان فاعرفه قوله فان مرتبة الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا يناله الا الكرام يا ايها الرجل ببدء صيف اي الموصوفة المحذوف ما اضيف
اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف
والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا اي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة يصح يا ايها النجم او القعقع
ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوف اصح عن هذه الوجوه
المكشوفة قوله لتقع ها التنبيه لينجبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان
ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على
هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هنا ما يخرج صفة الجنس الاسم المبهم صفة الاسم المبهم الذي جعل كسلبه لا
نداء المعرف باللام اولا يجوز اطراد صفة الاسم المبهم مطلق من القاعدة ان يقع ادخول في يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة
قوله منادى مضموم الحرف ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب التبع

حرف التنبيه المشارك بحرف النداء وقوله يا هذا الرجل مشعر بالتزام

محله ومنهم قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحدة وتابع المفرد الواحدة تابع
لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب بالحرا بين معرب محكي
ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل
انه لكونه متناول حقيقه منصوب فيكون له اعراب خفي ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى
حقيقة قوله وقالوا يا ربه خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ في باب النداء للفظ الجلالة
واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء لاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغنى اللبيب ونداءه
بلا توسط مبهم وتحقيقه ان الحكم الاخير وان كان اشد مناسبا بالمقام فمن ضيق الفطن الذي لا يليق
بالكريم ولكن ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا فمن
ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيجب الحذف
وهو مختص بالدعاء قوله بانه الا شذوذ ذا الظ وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ
افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما
مؤنثا بتاويل القصيدة او لكونه علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرفه بسبب واحد هو العلمية
كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقرر واما ما قاله الشيخ الرضي فهو ان تاكيد اللفظي في الاغلب
تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فكلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين في
الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك سيبويه المذهب الثالث وهو مذهب الخليل وهو تابع له فيه
قوله والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المصنف لم يلاحظه لجعل للاحتمال في الضم والنصب
بتقديم الخبر قوله لا اباك قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري
انه شتم لا انه شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشدة قلت لا نزاع في الجواز ان يكون من الاضداد

وفي القاموس لا ابا لك ولا اباك ولا ابك ولا اب لك كل ذلك في هذا المعنى لا محالة وفي اللفظ ضرورة قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور
والسكون اكثر قوله احترازا عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما مسلمي مجموعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة
وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة
الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذ اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كان الاكتفاء
بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الشيخ الرضي حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة
والمحذوفة وهو الاوسط لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاءت ذا في غير بابي فانه كثر فيه الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها بالهاء وقفا حمل بالهاء متعلق بيكون فيكون الجملة عطفا على الجزاء او على الجملة الاسمية
وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فيما بسكون اجود
قوله ويجوز حذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاول ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف
اي بلاها وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشتمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي
على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه لا لقصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاظهر الاوضح
لن يقي يا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله يا ابيا
الياء بالتاء الياء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو التاء وما فوقها التحتانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله
وقد جاء الضم وفي لغة الضم جاء الهاء وعلى ما في القاموس وطولت التاء لانها غير مختصة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت
لكن توقف عليها بالياء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء الفا لانها
الكسر الواو وعليها ان ينافيها وانما ناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالياء التاء فتحت كسر التاء لان التانيث ما فتح ما قبلها
انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظا بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى
بما فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اي كائنة

مع الالف وقيل معطوف على المحذوف اى بلا الف والفصل المتقدم قوله فانهم يقولون بنت امرلو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى
اللام والعم دون المضاف فى افادة العبارة جوازيا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث واخواتك ذكر
المذكر كما شاع قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اى قوله الاخص وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا ابه يا غلامى وفتحا مثل يا ابت يا غلامى
فقالوا الكى وقالوا بالهاء وقفا قوله اى واقع فى سعة الكلام يعنى لكن الجواز نوعى ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وقال الضرورة
فى النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح لكن الجواز فيه مطلق وفى غيره مقيد بالضرورة قوله اى الضرورة شعرية ظاهرة انه جعل ضرورة
منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له
على ما سيجئ وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل فى ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم فى غيره ضرورة ولكن يجعل اللام للوقت اى جايز وقت
ضروره وكذلك يجعل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم فى غير المنادى واقع لاضطرار على الوقوع قوله اى لمجرد التخفيف وسمى حذفا على
سبيل الاعتباط وهو ادرك الموت شابا صحيحا كذا فى القاموس وما فى هذا المقام من كتب النحو لان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يكن
القاموس وجعله معنى مجرد وادرد عليه نحو يد فانه حذف لا للاعلال بدليل ميرورة ماقبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون نسيا
وقيل حذف لتصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف فى يد قبله قوله او شرطا اذا كان واقعا فى المنادى
على الثانى لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى فى استشهاعا كجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلاثة منها عدمية
للتثنية العدمية ورابع كاتم وهو ان يكون المنادى الذى مع الناء موقوفا فى غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فى يا صبيحة
فى الوقف لا محالة يا صبيحة بالهاء الا فى مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا صبيا ما فرخمه بحذف التاء وتعقب الالف
الاطلاق قوله لانه ليس آخرا اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى فى يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله
وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وبان اجاد نقصانه
ان لم يكن معربا او ما فى حكمه كما ومن فقد غفل من قال لابد من تقييد الاسم بالذى فى كلام المعرب قوله بلا علة موجبة كما فى عصا اذا المحذوف
لعلة موجبة فى حكم الثابت قوله وانما سماه متلبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه توقف بالهاء فيقال فى يا طلحة يا طلحه الا

لئن

لئن يكون مقام الف الاطلاق كما تقول قبل التفرق يا ضباعا قوله لما فرغ من بيان شرائط الترخيم اى او نقول لما فرغ من بيان شرائط
مطلق الترخيم شرع فى بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان اقسامه قوله زيادتان فى حكم
لا بد ان يكون لمعنى فخرج نحو عصيت فى حكم الواحدة فى انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ومسلمون عليين وما تان الزيادتان
زيادة التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتى عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتى آخر شملة للالحاق ولكنه
منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز به عن نحو ثمانية
ومرجانة بناء على وجه حذفهما معا اوكان فى آخره حرف صحيح اصلى لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضى حيث قيده بغير
التاء لاخراج نحو سعلاة السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا فى القاموس ولكن تريد بآخره آخره الحقيقى وتاء التانيث
فى آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر ما فى حكم الحرف الصحيح ما يقبل الاعراب فيلائم جعلهم
المعتل الذى يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اى الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدة
قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو جيل وسنور فانهما لا تسمى مدة والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها والمراد
ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة فى اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ هذا القيد ولكن يأخذه فيرها ويجعل ثبوته الكرا
من اربعة احرف فى الاصل قوله لان نحو ثبون جمع ثبة واباك ولكن تجعله ثبون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كمهود فينبغى ان تقييد القاعدة بما يخرجه
ما عرفه قوله حذفا اى الحرفان الاخيران فى كلام القسمين لا يؤخذ فى اجراء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغى ولو قال القسم فان كان
ما قبل آخره مدة حذفتا او ردوا نحو سعلاة وسعيد فمن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين فى وجه حذف
الحرفين فقد غفل قوله ومنه من البول والنعد صغار الغنم على ما كتبه فى الحاشية قوله اى فيحذف حرف واحد وقدر المضارع مع مضارعاتها
الماضية لدلالة كلمة الفاء فانها لا يجوز فى اجراء الاثنى بغير قد والاسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان
مركبا حذف الاسم الاخير بل الحرف والا فحرف واحد ينتقضان بيا ضاربه فان ضاربه مركب والمحذوف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد
بدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربه مركب حقيقة مفردة حكما قوله وهو فى حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وهو فى حكم

الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين كو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة كو اسحار بفتح الهمزة وكسرها لنبت فانه يفتح الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف كو راد فانه يرد للا حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء كو يا محمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده للا حركته

قوله فيقال الغاء فاء البتة ومن قال هي فصيحة صرح من الفصاحة قوله ما دبا كرو في الاشية كروان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طاير يقال له الحبارا وآنرا شواز كويند كري بكري كروين جمع كروان بالكسر ايضا جاءة على غير القياس قوله كادل في ادلو لان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فاتى بما يعمل به الاسم المعرب ولم يحمل في حكم هو مع انه مبنى قوله قد استعملوا الا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى التي يؤخر من بحث المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد يا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا ايا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب

قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما فالمتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا فالاولى ان يقال جعل المصنف واويلاه واميبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت لانه كانه هلاك النادب في مصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا ممتازا به بمعنى انه يتعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال العرب دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرب في صلة دخوله على المقصور عليه قوله لير د انه لا يقع نكرة ليس ورد هذا ابلغ في قوله على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بادائه بتكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث وفي ذلك الشعر بالنفع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المصنف فيما كان حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه واما ما قال المصنف فان خفت اللبس للتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والاظهر لكن الياء منقلب عن الالف

بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وكلمة الفاء في عبارة المصنف اوقع في مكانه قوله واغلامكيه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا دليلا على اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ما ضرب من الدعوى والتنزيل كما في ياجبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب فلم يصح واغلامك قوله لانه يجيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او بالاضافة

قوله لاتحادهما بالذات اي واقعا وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الحقيقة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله والجمجمة القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله الا ان كان مقارنا مع اسم الجنس والاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير ان كان قوله ونعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف التي قال من قال العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في ساير الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة مغاير انه لا يحذف حرف النداء فلم يحتج لا بيان عدم جواز حرف النداء عنه نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوحي الا انه غير كما غير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وايتها الرجل ينبغي ان يذكر الذي لم يصف بذي اللام اذ الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يخل البيان قوله فاليه امرؤة وامرؤ القيس فلما اصبحت اطلقت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء ومن لم يستعمله المغموم قوله قاله شخص صار مثلا للشخص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله والطرق الاطراق چشم در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله صيد بصاد يا ان يلقى عليه ثوب فيصاد وصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان ان ناصبة وان لا يسجد وا منصوب لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او تزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله قسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام بعد معرفته

عموم مفهومه بصفة القائل جا هو المراد فى هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل الجنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا
على انه من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل فى التعريف قد تفرد به المقام وقد تقررت به ولا يبعد ان يق الاحكام التى ذكر فيما بعد
ايضا لم تختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال فى بحث المفعول فيه قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة
لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة قوله احترز عن الجمع الاول احتراز عن صيرورته التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد
فيه نظر لان العبث انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا
لو قيل لابست زيدا جلست عليه فلا بد فى اتمام وجود وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله اى اضمر عامله بناء وقدر لكلمة على
متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار مفعول له ولكن لن تجعل على بمعنى مع ظرفا لغوا له قوله شتغل صفة لاحد
الامرين المفهوم لكلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين
قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى
او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المقدر او المعطوف على مفعوله كزيدا ضربت عمروا وغلامه او مفعولا لصيغة مفعول
او لصلة كزيدا ضربت رجلا اتيه او ضربت الذى اتانه او معمولا لصفة معطوف على مفعوله او صلة وعلى هذا فقس قوله اى ما يناسبه
بالترادف فيه مسامحة لان الترادف فى المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو المفرد قوله
كما هو اللفظ المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها فى كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال — ضرح كزيد ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع من العمل مجرد الاشتغال ٢
بل نقل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يق لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده
فيه قوله والاحسن فى ترتيبها وجه الغير الحق بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير من الفصل بينها بما ليس منها ولما فصل
المص ايضا وجها حسن الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول عن جلست عليه والثانى تقديم المسلط بتفسير
ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل قوله بنصب زيد جعل ضمير بنصب الى زيد دون ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اى ضربت الخ ذلك ولكن تجعل التفسير الى نسب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد

لمن قال

لمن قال انه منصوب بما بعده وجاز ان يستغنى عن البيان قوله بان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اظهر ضربت الاول المحذوف مفسرة لان الاصل
ضربت زيدا فلما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا ابهام الا المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله فى مظان الاضمار فى حاشية الكتاب
اى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع هذا وفى القاموس مظنة الشىء موضع يظن
فيه وجوده وبنيته لان يكون كذا اى حديرقية لان يق انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبته الثانى
بالباب اشد لان جعل ما هو بعد من الباب اهم وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذى هو العامل
فى المبتدا والخبر ح لا يتعين بذكره كونه مبتدا والثانى مصدر المبتدا الذى بمعنى كونه مبتدا وفيه رد جعل رافعه فعلا مجهولا مستعدا
لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العامل اللفظية
لا بد له من قيد اخر وهو للاسناد يعرفه الداعى لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يق المراد
صحة تجرده يصح فتدبر قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع وهو زاد على مصحح النصب الذى لا محالة موجود ولا ما حصل منه الترجيح لانه فى صورة
استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل هو زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لا يستغنى عن قوله او عند
وجود اقوى منها لان فى صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة
بالمرجحة لكن ينبغى ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار فى الجملة لا موجب الاختيار فى الجملة لا موجب الاختيار فى التركيب فافهم وانما جعل قرينة خلاف
الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر لان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان
الرفع ح واجب قوله لان قرينتى الصحيحة الى المتعلق بمختار لا بتغيير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله بسلامته
من الحذف يقال يعارضه كون الجملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع
لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه
كما ما الاحضر اللوضع او عند وجود اقوى مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر فى عرفهم خبر المبتدا قوله فان الرفع يقتضى
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الى قيل او لانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا ابتداء
لا يكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير

قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه
عن الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه بكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحق بالاسماء يقال والظاهر لكن الجملة الثانية
في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وقيل لئن عمرو يضربه استعمل في اثناء التحزن والتحسر وتمام الجملة
انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان بمعنى القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكها
في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية من الاشياء قوله ولا يقدر
معمولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لا يكفي فيما هو بصدده بقي وجوب التقدير فلا بد وليس من وجوه الفرق بين لم ولما
انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سياتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمولها هذا ولكن الظ ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سياتي بمعنى
يقابل الامتناع لا الوجوب قوله انما قال حرف الاستفهام عطفا على النفي يخرج عنه نحو من ضربته لان ليس بعد الاستفهام بل معه
فما ذكره لا يصير نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح
فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضي قوله ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين
الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم فيقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو
هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب بلا كلام فاختيار حرف الاستفهام لا التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيدا ضربت
انما هو كلام المفتاح وغيره لا يقبح هل زيدا ضربته لا يجوز على غير رأي المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز
هل زيد ضربته للحكم بالاستقباح زيدا ضربته لوجوب دخول قد وفيما ذكره وما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم
جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا
الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها
الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفيما قبل الامر فيه بعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف
المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى

الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تقديرها باسم اي يختار النصب في اسم
قبل الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة به بدليل الجملة
اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف لبسه بحال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس
بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس
فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار عنه اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما يراد قيد
المسند اليه يكون الحكم عليه لفيد به انه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون
للمفسر متعلق يكمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر
بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان مواضع اختيار النصب استخرجته من القوة الى الفعل وارجو ان
ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة امانة زيد فلو قيل زيد
ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى امانة اللازمة قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق الخ
بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فان هذا المقصود يتبدل بغير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال
بانه يستدعي فساد اللات المدعي ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير
مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا اولا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلة لان الفريقين
متفقان في ذلك فتدبر قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك الخ فان قلت فلا يصح لكونه مما يستدعي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير
نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره عند النصب ايض قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولكن تقول
فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله الا بالتشديد ليس الا بمعنى غير الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما وحرف
التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للغرض والمقصود فانه اما
هنا او فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على الشريطة نكرة صرفة
نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتداء قوله فالاتحاد فيما ذكره مفقود وتحقيق المقام ان الملابس بالملابس

الفعل المفسر فى القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب اذهب احد زيد او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه
ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف العامل فيه لتعينه
فهو بمنزلة المذكور فيحمل انه والفاعل ضابطة مما يقول عليه نعم لكل ان الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب
يصح ان يكون فى تقدير اذهبت الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده
فيكون منه وقد رده الشيخ الرضى بان المصدر الذى يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان
تنصب ذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما تقول ابنته نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند
الا الى مصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شئ بل على انه لا يجب اتحاد العامل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال بهذا المثال **قوله** واجب بالابتداء
تقييد الرفع بالابتداء تنبيه على ان اطلاقه فى هذا المقام وقد قيده المصنف به ايضا وجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف
المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان يكون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفى فى ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء **قوله** وكذا
اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى يريد المصنف ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدى
ولو سلط الفعل على المرفوع وتصب به لانقلب التقييد الى الاخبار وتفوت المقصود وقوله كل شئ فعلوه فى الزبر كناية عن مثل هذا التركيب
فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب على بيان انه لو سلط تغيير المضمون ويكذب على التقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر
الشارحين فى هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عباراتهم
على هذا المعنى بعيد عن ذات الكلام واعلم ان قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر مثل ازيد ذهب به فى انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه
النصب لانه على تقدير الرفع خوف اللبس المفسر بالصفة **قوله** فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر ككتب **قوله** لانهم
لو يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم لانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع
فى هذا المقام لانهم ليسوا الكاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام ثم ان من
مانعا اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب فى صحائف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم **قوله** وان كان صفة

لشئ بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بحرف الموصوف **قوله** لا ان كل كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم
موافقته لما فى الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس فى افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق
فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب فى صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** بحيث لا يغادر اى لا يترك **قوله** والظاهر ان
قوله تعالى الى كون دخولها تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال لا بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار
ان جعل الالف خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا متمحلا فى اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط
قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قوله** الفاء فيه مرتبط الى تقدير الكائن بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية
قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذى وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه
الفاء عن موقعها ولمعرفة موضع الفاء مقام اخراجه عنه مقام اخر **قوله** والاية جملتان اشار الى ان قوله والزانية والزانى عطف
على كل شئ فعلوه فى الزبر وقوله جملتان بتقدير والاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان
تعليل لكون الاية مثل قوله كل شئ فعلوه فى الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره
قوله الفاء بمعنى الشرط والغائب تعريف الفاء فانه فى معنى فانه فمن قدر العاطف فيه مقدار نكتة الا ما صبر
اليه وجملتان عطفا على الخبر ويكون النكتة فى قطع الاية عما قبلها انه ليس هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها
وقوله جملتان مستقلتان رفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر
احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزانى جملتان مع رفع الزانية
وما هو بجملتان فى وجه الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
قوله او للتفسير هذا اظهر **قوله** واختيار النصب باطل بالاتفاق الى **قوله** بعيد لمن قوله والا فالمختار
النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعله دليل دعوى ان الاية ليست
من الباب وعلى التقديرين يتجه ان الوفاق يتجه يستدعى ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه

انه اشار المصنف الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب
لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار
النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التركيب الثلثة المتقدمة من الباب
والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلا التباس بالصفة **قوله** لضيق
الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه
لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر **قوله** اي
اسم عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل **قوله** او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا
مفعولا له لتقدير غني عن تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير
تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر
ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يفطن بهذه
الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة التقدير دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا
بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به
قوله اي مما بعد ذلك المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه
لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بمصلحة الضمير المنفصل فتأمل **قوله** فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في
المعطوف هذا لم بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف ولا نسلم وجوب الضمير لما يقع بما ذكره
في الجواب فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير
عن افادة ما في الضمير **قوله** مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم

من التحذير

من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما في اياي والشر والظاهر فيه بتقدير لا يقال
على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره
من ان التقدير ح على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا المخاطب مضافا
الى المخاطب كحذر نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها
قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يتق الي وكذا تقدير اتق بتضمين
معنى التقييد فقد حقق وقال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك صح والاسد بالتغيير عن
الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد
بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه **قوله** وان بتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات
تقدير بعد الا ان يقال يلزمه ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي **قوله** فان المعنى على بعد نفسك
مما يؤذيك كالاسد فيه ان التقدير بعد نفسك توجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من
افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن
ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجيه على تبعيده عن الرذائل المتضمن التي يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير
اتق فيه ايضا الا ان الارجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية
الحذر فافهم وليعض الناظرين في هذا المقام الكلام تعجب الافهام ويدهش الاوهام **قوله** ويقول في
قسمي النوع الاول اياك من الاسد فيذكر المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام لا يتسع المحذوف
والمعطوف معا **قوله** اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف ~~ثبت امتناع تقدير اياك~~
فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك

الاسم بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فيكفي بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلت لا ينفع
لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد
من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله شامل لاسماء
الزمان والمكان والمراد باسم الزمان المعنى اللغوي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله فانه لا يخلو زمان او مكان
عن يفعل فيها صاحبه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا الباب
فلا نغفل مثل يوم الجمعة يوم طيب لا يقول ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة
لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولكن نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر
المقيد لا يمكن بدون المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور
صريحا او ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل به
ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في
شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر
قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور من حيث انه فعل في فعل بكلمة في في قولك شهدت
في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا يقال يستفاد من كلام الشارح حيث قال
فان ذكر يوم الجمعة فيه الى انه فعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا
نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتبار في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد
اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه فليس الى معناه انه ليس ذكره
من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل فتأمل قوله ولا يخفى انه على التقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد

قوله

قوله مذكور فاخذ ما من المذكور احترازا المتقدم عن المتأخر وهذا انما لا يعاب الا ان يقال لم يعتبر بل نبه على امكان الاختصار قوله
مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة و
والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان
لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير قوله
وطريق التاويل فلا بد لان الضمير اذا رجع الى المكان فاما الجملة عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير
الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله
بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول
نحو بيت في مسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعرف
بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه
فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لابهامهما
لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه شبههما عليه لان حكمهما
ولكن لم يجعل الضمير راجعا الى ضمير المبهم وعند ولدى وشبههما لجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولكن لم يجعل الضمير
راجعا الى عند ولدى وشبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولكن لم يجعل الضمير
الى عند ولدى وتحمل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الشبه اي شبههما لاجل ابهامهما نعم لم يكن وجه الحمل مذكورا
اصلا وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم قوله
ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل الاولى كنت مكانك ويقال جلست مجلسك
فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منها ومرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه حمل الشارح وغيره
قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد من العبارة ويحتمل مكان الكثير الامكنة الكثيرة فيصير مبهما بما بعده دخلت الكنيسة

ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم فى انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع فى والا لكان لما
لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضى ان دخول فى لازم فى غير المكان جائز فيه وسيجىء ان استعماله مع فى صحيح و
حكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث و يعارضه انه يقال
فى الفارسية دراامدم در خانه قوله يصح ان ينسب الى المكان شاملا له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان
يقال جلست فى جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله ودفع الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه
يصح ذلك فى دخلت كل ما بعد دخلت قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه يرد نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت
لاجله بل يرد اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده مع الفعل فيه ان تعريف المفعول
له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل او رد الفعل لينصبه لدار ويرد ايضا
انه يرد عليه بعد اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله بل اعجبنى التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل
لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا التاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب
يحصل بالضرب قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو التادب وانما
نصب التاديب لتضمنه التادب ويكذبه امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى نقلا عن النحاة فالجواب منع ان
التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقول يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما
وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله فى حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله فى المفعول المطلق
لصحة تاويله بما يدل معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك ما يؤول
اليه ورد المص بانه لا فرق فى المعنى بين تاديبا وللتاديب ليس قوله وللتاديب مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس للزجاج
رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر التعرض يوهم تخصيص اللام ههنا دون فى فى المفعول فيه مع ان الفعل

عن

عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قست بالمسجد قوله احتراز عما اذا كان ينبغى ان يقول احترازا عما اذا
كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله اشارة الى ان المص فانه الواضح الاخصر قوله
ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد
فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال
المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق بعد الجبن من ادلة الحكم حيث واحدا لا اجبانا
متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا نحو انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح
فلم يجب كونه مقارنا فى الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة فى الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة فى الوجود
اعم من المقارنة فى الوجود واعم من المقارنة فى الوجود فى الواقع او فى قصد الفاعل قوله رد فى بعض الحواشى ان هذا الراى
شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه من تكلف ضمير راجع الى المصدر المؤكد مقام الفاعل
ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذى فعل كائن معه
اى مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا فى نحو زيد فى الدار وفيه تامل قوله العير والنزوان كتب فى الحاشية
العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز من المذكور
بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة الحكم قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور بعد مع ولولاه لقال
المذكور لكان الطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا او عمرا مجرد الحكم
وانما جرى الشارح على ذلك حسبك زيدا وهو الى اليمين ولا يخفى من حرج لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل
حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا اراد
بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجى فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظى فلا وجه لقوله
او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى ويجعل شبهه فى قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله

او من اشارة الا معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعمالا سماعيا وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل ثم

ولا وجه لتاخيره لما قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش

ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لان لم يستوى الخشبة بل صفحة الماء اذ ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح

اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما في استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط

المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب اذ مطان واحد ما ذكره الشارح

في هذا المقام بعينه عبارة العباب فيدل ان اعتبار الوحدة في المطان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا

لم يصح لان تركها في مطان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مطان واحد الا في زمان

واحد كما يستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وجعل الملازمة مبنية على ان الترك

عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واهملتها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركها في مطانين من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها

نحو تركت الناقة على صيغة المجهول او جعله صيغة معروف لطان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه **قوله** وفصيلها كتب في الحاشية

فصيل بچه شتر باز كرده رضع الصبي شير خورد دل كودك **قوله** اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو

نفسه عاملة ومن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعرابه بعده كاعراب ما بعد الا بصفة **قوله** واصلها واو العطف

فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه

على مصاحبه **قوله** لفظا او اسم فيه فان الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكر الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله ومعنا

وجاز ان يجر مجاز في كل موضع على مذهب بعيد وانما حمله على جعل معمول الفعل اتم من المفعول به حتى دخل في التعريف كما ذكر زيدا ولا يخفى انه مدخل في التعريف

ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج من تعريف المفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرا خارج من التقسيم

فلو جعل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور **قوله** فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا لا للعطف ولعدم قرينة الرد وجزاء تعين النصب

عند غير المتقي ان يجبر **قوله** يتعين العطف عند غير المتقي يرجح العطف فان قلت ما زيد وعمرو خارج من التقسيم لانه ليس مفعولا معه من النوابع قلت هو مفعول معه اذ معنى الفعل فيقال

ما يصنع زيد وعمرو او المراد بالمعمول المذكور بعد الواو المصاحبة معمول غير معمول ابدا الا مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم **قوله** ولم يجز عطف عمرو واعلى ان الشارح فيه بحث لجواز العطف بحمل الكلام

على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب لئن ترجح بالسلامة من الحذف ترجح الرفع بالكثرة عن اعمال العامل المعنوي

قوله وانما حكمت تكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع

الحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا **قوله** هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة

لما له نهاية وللشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي

مقدرين الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه

مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه ولكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية يتضمن بيان صفة الفاعل

اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها

غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة **قوله** اي من حيث هو فاعل

او مفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد

سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات للاخوة

مع صفة الفاعل بل نفس الذات في وقت الفاعلية وانه تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو

وان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له

والمفعول معه لا غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل يبين هيئة

ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به **قوله** مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا

راكبا وان اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفريق فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما

بجنب صاحبها وقد تذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول

بجنبه وتاخير حال الفاعل **قوله** او تبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم

المخاطب وهذا اوفق بما هو المشهور **قوله** من غير تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة

الى غير حاجة بتعميم الفاعل لدخول احد الحالين او المفعول ثم لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه

واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول

مطلق ولا يتقيد بالمفعول به محققاً او مأوّلاً مثلاً يجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديداً عن الضرب بلا تأويل احدثت الضرب **قوله** وزيد في الدار مثل قائماً مثال للفظي الملفوظ حكماً ردّ على ما في شرح المص انّه مثال للحال عن الفاعل معنًى **قوله** فانّ مفعولية زيد ايّ الظ انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة المستنبط منه ايضاً عامل فيه لانّ الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة بل للحكم به فتدبر **قوله** وهو ما يعمل ما استنبط منها على الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان لا يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل **قوله** اومعناه المستنبط ولا عمل للكل ما يستنبط فانّ انّ وانّ والاستفهام والنفي لا يعمل فما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المصر وممّا سمع عند النحاة التمني والترجي وما لفهم الشيخ الرضي في ان المعنى تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني **قوله** نكرة موصوفة قيل لو قال مخصصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لينادل جميع الصور لانّ ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فم كالعكس التقابل بينه وبين باقي الصور **قوله** ان جعلت امراً حالاً من كل امر وامّا لو جعلته حالاً من المستتر في حكيم فليس ممّا نحن فيه **قوله** او بعد الانقضاء للنفي فيه بحث من وجهين احدهما انّ مثل ما جاءني رجل الّا راكباً النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الاستغراق وثانيهما انّ النكرة لم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الّا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الّا عطف على قوله في خبر النفي فهو مرادف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الّا ويمكن ان يجاب عن الاول بانّ ما جاءني رجل الّا راكباً صح تنكر صاحب الحال فيه منع الاحتمال وصيغتها الذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاحتمال يقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كما في فرق كل امر حكيم وفيه ان منع للا او كان مصححاً يصح جاءني رجل الّا عالماً وامّا قوله نقضاً للنفي

[illegible]

فالمصحح الاستغراق وامّا من قال لا منع للا الجواز وقوع الصفة بعد فقوله قرينة بلا مرية لانّ الصفة النحوية لا يكون بعد الّا وانّما هو الصفة المعنوية من خبر المبتداء او الحال **قوله** وارسلها العراك اورد امثلة موثقاً بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني ممّا شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه الشعر شعراً بالاشتهار البيت فيما بينهم بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابله العراك اي اوردها الماء جميعاً والاصل عراكاً فادخل ال ولم تغيّر معنى المصدر هذا كلامه **قوله** ولم يذدها كتب في الحاشية الذود المنع **قوله** ولم تشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المصدر من نغص الرجل نغصاً اي لم يتم مراده انتهى في الصحاح نغص مراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن **قوله** وكان المراد بالارسال البعث او التخلية والظاهر هو الثاني وعطف لم يذدها للتفسير فالكم يرد مضاعف مجهول من العطن على الحوض كتب في الحاشية العطن **قوله** حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ بفتح خاجيش شتر خوابانيدن ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحدة مصدر وحد كيد يقال وحد كيد وحداً وحدة كوعد يعد وعداً وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم للافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الّا في مواضع مخفوضة **قوله** مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية بضم الجيم وفتحها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قوله** متأول الى كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر انّ المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجمّ الغفير اي كثيراً ساتراً لكثرتهم وجه الارض وكذا دخلوا الاول فالاول اي اوّلاً فاوّلاً وبنحو وحده المضاف من المصادر وغيرها نحو جاء الرجل ثلثتهم الى عشرتهم فانّ هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية في المجيء لوقوعها موقع النكرات فانّها في معنى مجتمعين في المجيء وتأكيدات لما قبلها في تعميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يحمل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه

لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مأولة بنكرة فجعل العراك دكونه مصدر الجملة الحالية
المحذوفة الحالة للطريق **قوله** احدهما انها مصادر لافعال المحذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة
ويجوز تقدير الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام
الشارح حيث قال الافعال محذوفة او صفات فسوّى بينهما **قوله** اي معتركة اشار الى ان العراك مصدر
لم يستعمل فعله بل يستعمل المزيد فيه **قوله** فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيهما انها معارف
موضعه موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري
الا في المصادر **قوله** فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
قوله لم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جائني رجل
وزيد راكبين فبقوله نكرة تخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال المشتركة بينها او بين
معرفة ومن هذا الظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا لا صنيا فتا **قوله** لانهما في المعنى مبتدا وخبر
فيه ان جاءني ما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر متقدم الذي ليس الظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء
لا يقال الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس
بالصفة في النصب ينبغي ان لا يقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى النكرة ولا بالصفة ولا بالاستغراق نحو رايت غلام
راكبا ورايت رجلا راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد **قوله** ولا يتقدم الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حالين غير متميزين بالعبارة مختلفين بان يتعلق
بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقديم على العامل الضعيف فان التشبيه دل على حدث
قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه بالقيام وبما قام بالمشبه به القعود **قوله** على العامل المعنوي
ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على

افعل

افعل التفضيل فيما عدا هذا البسر اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا **قوله** فعلى هذا معنى الكلام
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا
والاخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المنذرب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه
ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو تقدم المبتدا
على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد توجيه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه
اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه
قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم
وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة **قوله** هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن فيه ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخلا
في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللايق
ح الاستثناء عن العامل المعنوي لا الى ان بين المخالفة بقوله بخلاف الظرف **قوله** لا على ذي الحال المجرور المتبادر
من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقول ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل
المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند
الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال **قوله** لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث
يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو نتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض
لجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال وكذلك ان يعتذر لجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى
بعينه الا انه لا تيسير فالاولى مبتداء **قوله** والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان بناء المبالغة
في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير افعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالقافية مواتٍ فيه

غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلف فلا حاجة الى تقدير الموصوف
واما كون الثالث تكلف فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثلث تعسفا فلان كافه غير مضافة لازمة الحالية
بمعنى جميعا **قوله** وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كانت الدال مشتق او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير
المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال في الحقيقة فكان الاسم الى مدوطاء الطريق
لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء
زيد اسدا اى مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط
فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر
نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا القول القبل اى الحال الموطئة الاحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط
فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان **قوله** لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المص فيه ان يكون مشتق او جامدا
يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك
قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس ولا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى الصاير
ما عليه رطبا كما جاء بمعنى صاير ما عليه رطبا وح صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون
الجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد واذا
لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتقدير المراد به واما قوله من البسر النخل فيدل
على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظ لانه ذات ليس
مبسرا لكن لا يتمشى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل
والموجه ما قدمنا فتدبر **قوله** لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم لان كان المستتر بالنسبة الى المظهر

الاظهر ٥

والبارز

والبارز كالعدم فافهم **قوله** لانه لا يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحاله البسرية
فيه انه فليمكن ح حالا مقدرة **قوله** نحو ثمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به
والله تعالى اعلم وله الحمد الاتم ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول **قوله**
منها اعراب الحال ويلزم منكره لقيامه مقام الحال وذلك الا في شاذ نحو بعت يدا بيد اى ذو يد بذي يد
اى النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة
ودرهما والواو بمعنى مع كانه كل رجل وضيعته اى شاة ودرهما مقرونان فنصب هنا الجزءان لقيامهما الاثنان
قال الخليل يجوز ان تأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا والكافي انه اذا اوتي
بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا من الواو والضمير ولا عن الواو
الا على ضعف **قوله** فالاسمية وما في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها بمجرد النفي على الاقع ولا يدل على
الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على
الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع
المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن
قوله ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته
في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث
الهلال بينا اى هذا الهلال بينا ولا مقال في حسن قوله قرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه
مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا
بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس ما كن فيه كما اذا كان صفة **قوله** ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال بيتين ازديادا وثمن او غيرهما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قوله

ت جزءا من القرآن وصاعدا اى مذهب القراءة فى الصعود قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت
المؤكدة التى يفارق ذا الحال نادر بقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال
لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اى تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت
الاب فى حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه
فى التقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته قوله ان يكون مقررة
اى مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشئ ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير
وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة
اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشرى ومنه قوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى
به صاحبه وقال المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله ثم وليتم
مدبرين منها فان اردت له اسما فلتسمه دائمة قوله لمضمون جملة اسمية عما يؤكد بعض اجزائها نحو يريدان رسولا
لا يؤكد الا الارسال لا الارسال لانه اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسل الى الله لكن هذا اذا
اريد بالرسول معناه اللغوى اما لو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون
الجملة وهو ارسال الله قوله ولا بد ههنا من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة
الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون شهد الله شهادة الله وهو مضمون يشهد الله ايضا ومضمون اسمية
خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر فى الدليل شهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع
وجود ما يعمل فى الحال طردا للباب والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين
قوله اى الاسم الذى يرفع الابهام احترز بقوله اى الاسم عن نحو فعلت ان قلت فانه قلت يرفع الابهام
الوضعى عن نحو فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بنحو نعم الرجل زيد ولذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجها بالنصب

لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل
بنحو زيد رايه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها يرفع الابهام
ويدفع بان المعنى غبن فى رايه والم كل بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من الجواز ولا يخفى انه تكلف لا
ينبغى ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق فى المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه
شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز
قوله فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو للموزون وهو
ليس بموضوع للموزون وهذا اشكال لم يوجد له الى الآن انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام وضع له الرطل وهو
موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فحذه لئلا تزل فانه من مزال الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى
الكامل هذا اذا تعذر الحمل با طلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره ويعد فيه ان الكامل هو الثابت
والثابت قد يقال فى مقابلة المعدوم وقد يقال فى مقابلة الحادث والمراد ههنا الثانى ويعد فيه الثابت اعم من
الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث فى دفع الاشكال بانه لا يخرج
امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله
بانها من التوابع والكلام فى المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت فى قصد المتكلم
فان المتميز للتفسير بعد الابهام ليتمكن فى النفس فالابهام ثابت فى القصد فى صورة التمييز بخلاف رايت
عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه يلزم الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا قوله والابهام
فى هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح جد از جلا على انه تمييز من كلمة ذا على اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا
عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازى فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حب فى المبهم بحيث صار موضوعا
فصح التمييز عنه وكذا فى ماذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ماذا فى المبهم قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت

والحال والتميز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف فى شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التميز
لرفع التميز الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى زيد ورطل زيتا لبيان
ان الرطل كاين تحت و ذلك فرق واضح لاخفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم
لصح وكان اوضح فيقال فى رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لايعلم انه من اى جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان بين ذاته
من جنس الزيت وبعد يشكل بجر درهم تميز موضع كم بعد درة فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المثنى المعنى
الا ان يقال التميز اخرج الاسم من وضعه الذى لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس **قوله** فانه فى قوة قولنا طاب شئ
منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كرية واستغنا بتقدير مجرد **قوله** المضاف عنه يتجه عليه انه لايناسب فى كفى زيد
رجلا فان الرجل عين زيد لاشئ منسوب اليه وقدر الشيخ الرضى فى مثله طاب شئ زيد بتقدير الشئ منونا وجعل زيد بدلا
وبعين به ما يقال جملة لم يكن المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد وقوبل
بالنسبة فى هذه الثلثة فالمقابلة يقتضى ان يراد ما يقابل النسبة فى جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة
مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافى والمقدار
اما متحقق فى ضمن عدد وجعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال
فان المفرد المقدار يستعمل فى عدد وفى غيره فافهم **قوله** فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لوكان بيانا للمنوان
ايضا فانه تثنية بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله** وكالكيل كقفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيل
والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمانى اواقى او نصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة
منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل
ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان
والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان

اوار بعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملاء كف الانسان المعتدل اذا ملأهما
ومد يده بهما وبه سمى مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس **قوله** وانما اقتصر المصنف على
على الامثلة الثلثة اى غير العدد والافقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله
وهو التنوين المحقق او مقدر الكافى خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد مما ينصب التميز وان لوجب
التنبيه على المعرف باللام ايضا بقى ان من التام الناصب للتميز الاسم التام بنفسه كما سيأتى وانما تصدى لاستيفاء اقسام
الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم كونه على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان
بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يكن يفصل بين هذا الحكم واستيفاء الاقسام الاسم التام لكان ادخل فى الانتظام
قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم
عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب
لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا
ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اى كل فرد وفرد **قوله** فاما تم الاسم بهذه الاشياء
قال الرضى قد يتم الاسم بنفسه كالضمير فى ربه رجلا وهذا فى ماذا اراد الله بهذا مثلا **قوله** عندى
الراقود خلافا فى القاموس الراقود والدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفى الاساس مكيال
معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا **قوله** وهو ما تشابه اجزاءه اى تشابه اجزائه فى اسم
الكل والاولى وهو ما تشابه بنفسه او جزءه ولكن ان تجعل التا به مضارع المفاعلة ويسند الى ضمير ما واجزاءه
مفعولا به وليشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضى اذا
قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء **قوله** طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل طاب زيد جلستين
دون ان يقول عدل زيد ثوبين لانه يمكن المناقشة فى كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح لقصد الافراد

لامحالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده والعرض
بان الشارح اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان الشارح جعلها من اهل الكلمة سواء
كانت صفة المراة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلانها في كون الكلمة اسم جنس مثلا للقليل والكثير من
انواع الجنس واحادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب
على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس وهذا بعيد
جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا يطلق ~~على الفرد الحقيقي ويكن~~
في المتعارف الا على المفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق
على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد قد جاوز حد التكليف كيف يجمع اذا اول
بالافراد ويراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة لنا تكلف لان المقام لم يجوز في قصد المتعدد والا صيغة الجمع فلا
يجوز عنده الا عدل اليه كما صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع
لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس الحقيقي ان المراد غير الجنس والجنس المقصود
به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظ ان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد وان
كان الحكم المذكور للمفرد المقدار مطلقا قوله والمعنى ان وحد التمييز لا يوجب تحميل كان في التوجيه الاول ناقصة
وفي الثاني تامة وكانه اراد الاشارة الى التوجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان جعل
التمييز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة الملتبس بالتنوين للاضافة الى الشيء
اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة الضمير بفرد وان كان في المرجع والمشهور بنية على ذلك الثقات بالعطف
بثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان بل للتفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالمميز قوله
اذا اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف

والنون

والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز ومح في الالتباس في هذا المثال
ايضا نظر لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى غير معرفة غير مصروفة
الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما لكن سوق كلامه لا يساعده قوله وعن غير مقدار قال الشيخ
الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص عليه اصله يكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم
حديدا او اما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب فيبطل تعريف
التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذهب الا ان يق انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه
كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني فتامل قوله لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيهما رفعه القسم الثاني من التمييز الا يرى ان قولنا عندي رطل
لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة
نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في طرف النسبة لكونه
يستلزم النسبة الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف
المقدر قوله وكذلك كل ما فيه معنى الفعل تمثيل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليس بشبهه
جملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله والمفعول
والصفة المشبهة ايضا مما ليست جملا ذكرتها لك جملا رجاء ان لا تخفى على نحوك والاولى في قولك حسبك زيد
رجلا حسبك رجلا زيد فان زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد
قوله لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن
ومن الغيم ومن المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب
منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تع ويضيفونه اليه مع

لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره يحمل الدر كناية عن الخير
لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد
عليه من بعد النقض لطاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح حمله لما انتصب عنه مع انه لا يصح حمله لما انتصب عنه
وبعد تقييد الشرط هنا لما صار مطلقه ان يكون قوله والا مثنا ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه
قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل له لصح على الامكان العام اما لو حمل
على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة
عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التميز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا عن المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى
لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء كذلك يتجه على قول
المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التميز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا
وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد حققت فيه بمزيد فضل بعطني اهله لا اغنياء وشرحت عبارة
المص بحيث لم يتجه عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصائص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به
لحببته مع ما لا يخص من العجائب قوله بان تميزا يرفع الابهام عنه فيه ان لا ابهام فيما انتصب عنه بل في
الذات المقدرة كانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اي المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعني الشئ المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة
التي حكم على المتعلق بانه هو وبين كون التميز لمتعلق ما انتصب فلا حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه
مغايرا له بناء على ان الشئ المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن قوله
فيطابق التميز فيهما اي فيما جاز فيه الظاهر ان ضمير فيهما للقسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه
فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اردت ابا واجدادا له

المراد

المراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اولا تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بهذا ينافي ما سبق
منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يكفي قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتيج الى
التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما اجمل نسيانه لما شيد عنقريب بنيانه قوله الواو بمعنى
مع والظرف مفعول معه لمصاحبته فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه ومما يقضى
منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبته خبر كان فاحتيج الى ادلة الصحة جعل الخبر فاعلا معنى وهو اوهن
من بيت العنكبوت ما ثبت المدعى بما هو اخرج الى الثبوت قوله واحتملت اي صفة المذكورة
لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا
قوله لكن زيادة من فيهما زيادة من في التميز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التميز عن
ذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتبس صحة عشرون
من درهم وكان المص معه حيث صرح بتجويز دخول من على مميز كم فلو كان يجوز دخول من على التميز
من الذات المذكورة عاما لم يخص بهذا الحكم فتامل قوله يؤيد التميز قلت بل زيادة من مؤيد احتمال
الحال او زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التميز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق يشكل بما اذا كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور
مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان
عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لازما يعني ان التميز فاعل لهذا الفعل او ينوب منابه
في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر
فيه نزل منزلة اللازم لتضمينه معنى الانفجار وعيونا تميز من نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة
اياه الا ان يقال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين المثالين

فقصاران التصريح بكلام [illegible] مههنا بحث ليس البحث واردا لان ستر وجوب تاخير التميز عن العامل كونه فاعلا
اما حقيقيا [illegible] الفعل [illegible] الى المتعدى واما مجازيا ان لم يرد الا انهم يعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهار
الماخفى من الوجه قوله مايورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة فاعل فى المعنى ولهذا احتاجوا
الى تاويل فجرنا الارض عيونا قوله كما انهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول
بكلام المصنف قاصر ان يريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازنى والمبرد فى مجرده وان اريد بها الفعل
وشبهه كما هو المستفيض فى كلامهم يفيد ان خلافهم فى جميع ما يشبه الفعل وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة
وما كاد نفسى قوله المستثنى فى المصادر ان الباب يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين متواليين او
متباينين ولفظ الاستثناء من قبيل الباب وذلك لان ذكره يثنى مرتين فى الجملة ومرة فى التفصيل
هذا ولك ان يقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين قسما داخلا فى الحكم وقسما خارجا عنه ولما كان معلوميته
بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راى المحقق الرضى حيث عرفه بالمذكور بعد
الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصنف صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل
والمنقطع فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلا قسمة ولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى فى
المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقى
اقل او اكثر او مساويا قوله من تعدد اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد
كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله فى الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى
عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك فى جانبى القوم سوى زيد فانه ظرف للمجى وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس
الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
لصورة الكلم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجى بالظرف قرينة ان المراد

سوى

سوى ذلك ان يريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد ونسبة الشئ اليه فيأتى بالاستثناء ولا اخراجه عن النسبة ولا تناقض لان
الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا ثم يقيد الاعتقاد
وهذا غاية ما تيسر لى فى تحقيق المقام ولا تجد فى كلام غيرى تحقيق الا ما هى له الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام
قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا
ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار
التقدير بان تجعل متعددا بالتاويل كما اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد فى العبد الا ان تجعله فى تاويل الاجزاء ولك
ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا كما جاء فى زيد ليس الا قوله اى بعد الا واخواتها لا
يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة قوله فى كلام موجب اى ليس ينبغى ان هذا هو المعنى
الاصطلاحى للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح
عليه فى الكلام التام فى باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام فى كونه منصوبا بالنظر الى الكلام فى كونه
منصوبا بنصب استحقه لذاته لا لكونه نايبا مناب المستثنى منه فى كلامه بد من قيد تام ليتم الضابط قوله الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا فقط المقدر بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على
المثال وجواز ان يكون مصدرا قوله او متعددا لم يفد كان فى هذا القسم وقسم المنقطع كما افاد فى خلال ان
الثلاثة مشتركة فى وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله فى كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوف من
على خبر كان لان المعطوف على المقيد يفيد متقدم يشاركه فى القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا
محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب فى المستثنى فى قولك ما جاءنى غير زيد القوم وفى قولنا جاء فى القوم غير حمار الا ان يقال
المستثنى بغير فى حكم الجر حكمه بعده وفيه ان الشارح صرح على ان هذا الحكم فى المنقطع يفتقر الى التقييد بكونه بعد الا حيث قال
اذا كان منقطعا بعد الا وان عقل عنه فى قولنا او مقدما قوله سواء كان فى كلام موجب او غيره اشار بذلك الى ان بيان

هذا القسم وما تقدم هذا خلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه بوجهين اى
المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما في المتصل ينتصب المتصل به والى ان
ما بعد الا مفردا سواء كان متصلا او منقطعا وهما كلكن في وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتاخرون لما
رادها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاء في القوم الا
حمارا في تقدير لكن حمارا لم يجئ وقد يجيء ظاهرا كقوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده
ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في كلام السابق قوله في الاكثر
متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد كقولك ما جاءني زيد الا عمرا قوله او الى البعض مطلق من
المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى البعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منه ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا كان
فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف
اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف اى زمان
خلا زيدا كما في قد سافر فيطابق في المعنى ما خلا قوله اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الا انسب ان يحمل المستثنى
المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب بتقدير خلو زيد وعدو عمرو هذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر
اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلو زيدا على ان الضمير راجع الى الجى
او جائي او البعض قوله اى وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين
لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل ثم لم يذكر هنا احتمال الرجوع
الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي
والاولى ان نفي زيد من المجيء لا يوجب اخراج زيد من المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مفعولا فيه
اليه المجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد فيفيد المقصود لكنه تكلف لفظا او معنى فافهم قوله ولا يتصرف فيهما ولا يتغير لا يكون

لغيره

الى غيره من ما يكون وما كان ولم يكن قوله فالى كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا لا لغاء في هجنة هذا التوجيه
اذ البيان في المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لما يقال انه في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في كيد نفسه
كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضي منه التعجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان
المقصود بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم النتيجة لا الكل بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه لغيره واو
على انه صفة الكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان له لا وجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه
ح لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال
وان بقي المستثنى هو معه قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص
استثناء المتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي
تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله
او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج
هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختار البدل فيما يقصد فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز
تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان بناءه على التروية كما تقدم
فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو ات بعد في ذكره فاستغنى به
عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا
عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام كمن قال ما قام القوم الا زيدا
في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المقول سيتوف اقسام
اعراب المستثنى وفائدة هذا القسم ولكنه اعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل
اى على قدر العوامل فان العوامل ثلثة الرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه لنقل لقولن ما مررت

الا زيد فانه معرب لعامل المستثنى منه لا لعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الا فقد سهى قوله

فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغني من هذا التكلف بان تجعل المفرغ

وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المال المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا من اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا منه للتكلف

والعامل مفرغا له قوله وهو اي الحال ان المستثنى جعل الواو للحال وذلك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي

غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عايدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه

دون المستثنى والاوجه ان تجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق

يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليقييد الكلام الا ان يستقيم المعنى وح يصح عدم الذكر في الموجب فيصح ح الاستثناء قوله الا ان يستقيم

المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستغنى عن فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات

الا ان يستقيم المعنى ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام

صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما تحققه قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل

يفيده قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما يقع فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن

استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت قال بعضهم

هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى

كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتامل

في بياننا وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات

جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي

عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب

العرف لانه لا يدق بنفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لانه عينه

لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد عقل فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام

المطلق بل في الماضي فقط قبله قوله اذ يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يبق امكن فيه جميع الصفات

المتقابلة الا العلم لجعل العلم احق بالانتفاء من عدة مقابلاته قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة

اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بمبحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان كلتيهما متوقفة على معرفة

المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمه جاز ليس الا قائما وامتنع ما زيد الا ما و ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا

تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب

ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع نحمل اي يختار البدل على الموضع المختار اختيار او ق

الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء مما كثير اما يكون ضعيفا

لايهام البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيد وقد

يفضي خوف الايهام بلا امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل منها على اللفظ

ايهام الكفر قوله قصد التصريح بالتوحيد بيان قوله قيل انما ومنفية لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال

لئلا توهم استثناء الشيء من نفسه لكان يدفع قوله ولا يخفى ما قيل لو لم يوصف لصح ايضا بجعل التنوين على

التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ لم تزاد

في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولا امتناع زيادة من الاستغراقية بعد الاوجه اخر في هذا

المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المشاجعل الاستدلال ابنيا على مذهب الجمهور والا لم يعتد

كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو واعمل لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع | لو ابدلت عمرو ام

والتكرير لانه معرفة كما سيجيء ان والتكرير وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب

بعضهم الى ان العامل في المعطوف البدل ومقدر قوله وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسرايته

في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان احدهما الاول في قوله الا الفرقدان
شذوذ وذان اخران احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر ولكان المصنف اراد التنبيه
على ان البيت مما يتحاشى فيه عن استعمال الشذوذ ذلينا كد كون الا الصفة فيه شاذا ولكان الشاعر قصد اظرادا في جعل لفظ الفرقد
من شاذ رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اى لا يمكن الفرقدان الا لوجدا
فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا فخذ هذا واعرف من الله فضلا قوله وعند الكوفيين
يعنى في نصبها على الظرفية خلاف فمعنى قوله النصب على الظرفية ان اعرابها النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا لا
عن الحكاية عن حالة الظرفية عن بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المصنف على الظرف مسامحة والمراد
الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف كان صفة محكى الظرف في الاصل اقيم مقامه سوى
فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف فالارض ما بعده ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى ان مستويا ثم
حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل في الاستثناء
ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل الا في حال الاستثناء وستعرفها اى اخواتها ولهذا
لم يبينها المصنف وذلك ان تجعل ضمير ستعرفها الى كان واخواتها لان كان التى يثبت لها خبر لم يعرف بعد قوله والمراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده لاسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف للشئ بنفسه فالاولى
ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل
الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله وامره كامر خبر المبتداء
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعنى المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد
ذكر احكام الشئ وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يثبت ركب خبر المبتداء وفي امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل
وبات ماضيا عند بعضهم يمتنع ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر كان

واخواته

واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المصنف معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع
خبر صار ماضيا وكذا ليس ما دام وما زال ولا زال ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار
والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان المنفى
الخبر المبتداء لا يختص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقيا او حكميا قوله وذلك اذا كان
الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف لما جعل كلمة خبر
المبتداء استثنى عنه لكون تعريفه مانعا من تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر وامتناع التقديم ما اذا انتفى الاعراب
فيهما والقرينة فليس من احكام الفاعل والمفعول لا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا
او كان هناك قرينة نفس الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ ويحذف عامله اى عامل خبر كان لكن في
ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان واخواتها وجعل قوله في مثل الناس قيدا لتخصيصه بكان قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير اى بعد ان اذ لم يشتبه اسمه بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا
كوان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير
الاول مستفيض والثاني فايض قوله ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر
جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد
بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو اشار اليه الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في
مثلها قوله وهو ان يجئ بعد ان اسم وفاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك سير كان سيرا ان راكبا فراكب وان
راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يقيد به
كيف والحق فيه ان راكب فراكب لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان سير راكبا فاسير وقيل
في دفعه ان المراد ان يجئ بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه اى الوجوه المشتركة

في صحيح موارد وهذه الجملة اربعة وقد يكون بعض مواقعه بجامس وهو حرفا بعد ان مع ما بعدها فانها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة
للمصدر ويتعدى بحرف الجر كقولك المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف نقل عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح
اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وهذا ويرتقى عدد الوجوه في مثلها لكثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج ضروريها قوله
اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه الى المظروف لا الى الظرف اي فجزاء ذلك الخير خير ما ينفع به ما قال المص
الشيخ الرضي انه ليس مراد المص المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا الا انه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو لصدده لو جعل
مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير للظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفا
من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء ابدا لا بد له من الفاء والشرايط المذكورة في غير الحذف ولعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها
اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل كثرة موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات عزوجا عن المبحث وكلا ما تقريبا كما شاع
في نظر الناظرين قوله اي لان كنت ورد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاء بمعنى ان
الشرطية وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكررة كان التركيب
استعمالها ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب منصوص والقاضي بما هو الحق الاستعمال كما قال الشيخ الرضي
لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقوله ان عراما انت و
العرفان قومي لم يأكلهم الضبع لمجيء فا الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل اي بتجبر والكوفيون
مستغنون عن ذلك فقيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم
وقوله وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا منها بدل على ان لفظ ما زائدة وفيه بحث لانهم بعدولها بعد ان المفتوحة
من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد ما لم يتعلق
به غرض في الكلام وعوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته قوله واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي اما
بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان منع كان وجوبا بغير وجب بغير صدرتها ولنا قيل اما انت منطلقا بالكسر لم يثبت

منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها وستعرف اي اخوات ان وهو الظاهر اذ ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف
الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه متروك بيانها لاتيانها في قسم الحرف قوله المنصوب بلا التي يريد المنصوب لفظا
او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا او مانعا قوله اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة للتقدير معطوف
يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي الصفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة
بل لنفي حكمه وهو ثبوته للجنس وذلك ان تنفي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في الاعلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل لكانك
قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن الكثرة منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع
العامل اكثر عددا والاولى ان يقال كان المنصوب من الاسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اسم بالبيان فدعى ذلك
الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف ساير المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم قوله ولا يبعد ان يقال
تزييف لما سبق من ان خبر المنصرف منها اقل قوله خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية
او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف في كلامه والتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح
قوله وهذا القدر كاف اي او مشبها به هذا انما اختلف فيه اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم
ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني بالاولى وفي الثاني تعلق به ما دل عليه الكلام
اي لا يعصمهم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور بما هو اصله للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا
كما في الاول قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى
انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره من قبيل ما ينصب به غير مستحسن وقيل تنوين لانه ليس تنوين التمكن
المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث مبني على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان
لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فصارا كالمضاف والاشبه ان يكون الاعراب المحلي المعرب بالحرف

الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر لان الاضافة ترجح جانب الاسمية ان الاضافة
لا المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم
او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه
خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قوله هذا جواب سؤال مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله
فيصل على وزن صدير هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله اراد حسن حذف اللام من فيعل
حذف اللام من العلم القايم مقام المثل والمأول بالصفة المشبهة مسماها واجب لان ثبوت سم فيما اذا اول او وقع في مكانه
من التنكير فلذا جعل حذف اللام منوبا به قوله اي فيما كدرت فيه لا النافية لايق يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة
خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كدرت فيه لا على سبيل العطف لم يذكر الا ظهرا واصلا وكان كل منهما
نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم
والخبر على الخبر قوله فانها كتب التوجيه بريد كما في انما تفصيل الوجوه الخ قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان
يكون في الثانية زائدة لانه جاء البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل و
خبرها محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل لكن
نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة مالكة لكثير من الامرين الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجودة لم يقل موجودان فمن
اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد
منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقول سابقا وخبرها بالله قوله حملا على اللفظ
للمشابهة حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله
فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في كليهما
بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء في الاعمال قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
وله وجه ضعف اظهر مما ذكر وهو يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون اذ ليس ههنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف

عملها

عملها لا لاستعمالها وانما قال وضعف ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر المقر ضعيف رفع الاول
في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله
واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل انما خص لا بتبيان ان الهمزة لا يغير عملها لان لا الا تر لنفيها في الحالي مع العرض والتمني
فانه ليس المعنى في الا ماء اشربه على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقد قرانه اذا ابطل النفي في كلمة لا ابطل
عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الاندلسي
في العرض وانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في حمل التوابع على المحل في جوازه
في صورة التمني اذ التمني نفيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الا غلام الا الغلام او لانه لما كان يغير عملها دخول الجار
فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما بني
مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام حقيقة الظ انه بهذا اشار الى ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة
ومنع كونها المعاني الاخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة
بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته في وجوب
الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لانه نحو الا زيد نزل الان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا اخره يدل على المحصلة تثبيت المهملة المراة التي
تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت يفعل كذا قوله ونعت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى المعهودة وهو المبني من
اقسام اسم لا وهو ما خرج عنه الا ماء ماء بارد فانه بارد ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبني
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير
لا وجه يدعو الى ان بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني ول مفردا يليه وذلك ان تجعل مفردا
حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عاملا يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله اي لمحكمة الاعراب

لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل الخ لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفى فى منع البناء
الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد الا حرفان قوله ان كان المعطوف نكرة يتعين العطف
وهو ضعيف اذ ثم ويكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان قوله ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زاد فى كلام المتن قيدين
والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام فى العطف على اسم لا واذا كان المعطوف نكرة يتعين العطف على المبتداء ولا يتقرر
العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد
لا خراج لان ما سبق ما يعلم فى هذا المقام قوله حكمها حكم المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء فى البدل دون
وجوبه قوله من اثبات الالف فى نحو اب اراد به الاسماء الستة الا ذا فانه لا ينقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضى
فلا يجيء فى هذا الحكم من الاسماء الستة الا الاخ والاب قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والجمع قوله يعنى ان
ان الاصل فى هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه الشروح فى هذا المقام من انه جواب عن سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد
النكرة مبنى ومثل لا اباله ولا غلامى له مع افرادهما معربان لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل
تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اى مشاركة اسم لا لما يضاف لا فرق بين الوجهين فى المال
وانما الفرق فى حال التركيب المص بارجاع ضمير مشاركة تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له الى المضاف فى اصل
المعنى ويح كلا يكون قوله ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زايد اعليه ويحتمل ان يكون معنى اصل
معناه اصل اختصاص ويكون فايده ادراج الاصل انه لا مشاركة فى خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين
تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول ويمكن حمل
تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة فى خصوص معنى الاضافة لان اختصاص تقييدين والاختصاص المستفاد من هذا التركيب
خبرى وهذا كما لا يخفى على من فهمه اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب
لا لانه ليس ما فيه يشبه المضاف حتى لو كان لنصب اذ لا يجوز لا ضاربا القوم فى اصل المعنى لان الاضافة فى امثاله بمعنى فى

قوله لف والمعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكان لم يذكره فى المتن لانه معارض بانه لو كان معرفة
لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير
والرفع بانه لما غير صورة المضاف بانه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره فى شرح الكشاف بانه الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء
النحو مثله ولم يخلف فيما بينهم مثاله قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده من العبارة قوله ولا يحذف
الا مع وجود الخبر لما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم تعين هذه العبارة قوله وهى اى خبرية خبر ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج
الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولكن ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فيستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة فى الاقتصار انه
يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل للاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغى ان يجعل
نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز فى بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره لا بحث خبر ما ولا قوله وهى زائدة
عند البصريين نافيه مؤكدة الظ ان زيادتها عند البصريين ايضا لتاكيد النفى قوله او انتقض النفى بالا اخلافا ليونس مستشهدا
بقوله قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا اى جعل معذبا مصدرا
وجعل منجنونا قائما مقامه اى دوران منجنون قوله او تقدم الخبر اوما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيد عمرو واضاربا
بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف او لكراهة ايراد ان النافية فى معرض
العامل قوله اى فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفى
ولا نفى بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب
اليه الشيخ عبد القاهر فيجعل ما زيد قائما بل قاعد فى تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ
فى الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اى اسم اشتمل النحو فى الخ جعل الاشتمال
بمعنى كون الخبر مستمرا عنده سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الادافر لا تعين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر متعلقا به

مجرورات

عند كونه قوله لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الآخر وجزء آخر لاشتماله

على الجزء كاشتمال الاسم مجرورات قوله يعني الجار اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الخ

فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا لانه مشترك بين الجميع

قوله وانا قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا مبنيا لم يحتج الى القيد الحيثية لكن احتيج لاجل ضمير اليه الى تعبير

المذكور وعلى هذا التقرير قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان

كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا

نظرا الى ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه الشئ اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة اقول لكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو شبه به مبني على ان يراد المشتمل

على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض بتعريف المجرور نحو غلامي غير مجرور

ويمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف جر حقيقة او حكما وان اعميته ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس

او التقدير ان لا يخفى المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم وعلم المضاف اليه

بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مراد والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط كو صمت

يوم الجمعة وضربته تاديبا والاول والارادة شرطها تم قوله مثلا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان النواصب

ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين الانسلاخ قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن

الوجه لان التخفيف في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة

كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين ليسقط

بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او هنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم

في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف ان فائدة المتبادر لانه يمكن ان يدل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا

اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها يفيد معنى في المضاف تبادر منه ان نسبة المعنوية لا مفاد الاضافة فانها افادت معنى

للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف هو التخفيف فالاولى ان يقال نسبة المعنوية لا المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة

الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا بمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه

قوله علامتها الصحيح الحمل والمشهور العام في مثل تقدير ذلك لكن تقدير العلامة اجزل معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل اكرم والمنسوب

في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا اي لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على

المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل ان حاصل الباقي في هذا المقام

قوله واما مساو كليث اسد ان اريد بالمساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما

وان اريد بالمساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا

اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يعيد عبارة المصنف

فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا يحسن

في ثلث رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بانه رجل مطلقا لانه لا يصح حمل اضافة لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة

هي رجال بل هي رجال الآن يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس قوله فقولك يوم الاحد وعلم الفقه

وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافة بيانية واظهر من فيها خالية عن التكلف الا ان ائمة العربية حملوها لامية ولا يظهر

ما ادعاهم اليه وكذا كل رجل الاظهر فيه ان تكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل ويصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول المتعدد

على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الى هذا الكلام ظاهر او وقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثير لانهم

دينهم التقليد عن التفكر والتحقيق وما ادانا اليه التمسك بحبل التدقيق وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه ايضا لهذا التنزيل

فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا قوله اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في

اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف مع

المضاف اليه المعرفة قول المصنف وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهر تعريف لعدم طرق الاضافة مع معرفتها هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد

بالمضاف والمعرفة بالمضاف إليه قوله بشرط التجريد للمضاف من التعريف قوله قلنا ذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين ثم يستعمل
بلا إشارة لما معين قد يقع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من أن اللام موضوع لمعين إما مفهوم مدخوله أو قسم منه
وقوله وبعد امرعا اللئيم من الأول فإن المراد من اللئيم مفهوم المعين وغير المعين وهو ما أطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال
اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لأنه في المعنى كالنكرة لأن مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لأنه يحتمل
أن يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين بطلان الشيخ أحق بالاعتبار في تحقيق
كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك أنه ينبغي أن لا يكون فرق بين غلام زيد من غير إشارة
إلى معين وبين مثل وغير في عدم إفادة الإضافة التعريف فيهما مع أن الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الأول دون الأخيرين قوله
بأن يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم أي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به بأن يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون
مدلول العلم واحدا منها وأقله المسمى بهذا الاسم وقد يتحقق في بعض الأعلام بمفهوم وصف اشتهار مسماه بمفهوم ويجعل العلم في هذا المفهوم
فيصير نكرة كأن يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع لمن طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فإنه قد يكون بإرادة اشتهار ومافيه بأنه تنكير العلم
تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك أن ما يستفاد من قولهم أن العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة ما وضع
لغير معين فإن العلم بهذا العمل لا يخرج من كونه موضوعا للمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من إيراد تنكير العلم ونحوه من التعريف
حيله في علم النكرة قوله وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن إذا المراد بالتجريد تجرده الأظهر أن المراد بالتجريد إرادة بلا تعريف
وإنما لم يجب التجريد لأن المعرفة إذا أضيفت إلى النكرة لكان طلب للأدنى وهو التخفيف يستعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح
النحاة لأن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو أضيف إلى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل لا يخفى أن تحصيل الحاصل لم يستتبع استحالة الإضافة إلى المعرفة فلا حاجة إلى قوله فتضيع الإضافة قوله ومن جعلها علما
في النجم والثريا أورد عليه أن المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى أنه غير وارد إذ تعلق المراد بالنجم في حال تغير
حيله علما وحين المجموع علما للتحصيل تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين إضافة المعرف نعم يمكن الجواب بأن جعلها

علما في الأمثلة المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيلا للحاصل وأما ما أجاب به الشارح فيتجه عليه أنه
وإن ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل إذ لا فائدة في إزالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة وإحداث التعريف بطريق آخر
قوله وأما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام أي ابتدا فيه الاختصار الأوضح فلأنه ما ثبت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة
في الثلثية قال ذو الرمة: أيا منزلي سلمى سلام عليكما قوله هل الأزمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى قوله
ثلث الأثافي والديار البلاقع قوله أي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المستخبر الذي يرفع عمى عن حال سلمى والأثافي جمع أثفية وهي واحد
من الأحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع أي الخالي وفيه أن الأثافي تمييز الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة
فكيف صح تعريفه والتمييز واجب التنكير أن يقال الثلث في الأصل صفة للأثافي وكان أصل التركيب الأثافي الثلث صحيح
وكان من استعمل الثلث الأثافي أراد التنبيه على أنه ليس من الإضافة إلى المميز ودفع التوهم تعريف التمييز نحو مصارع البلد وكريم المصر
فإن قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا المصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد
وكريم المصر فيما لم يعتمد أو أيضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال وإذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز
فليكن المثالان بمعنى الماضي أو الاستمرار وقد يقال إضافة الصفة إلى المعمول دائرة إلى اعتبار المتكلم فإن قصد تعليق العامل بالمعمول
وأضاف فلفظية وإن قصد تقدير حرف من حروف معتبرة في الإضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا فهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل إضافة اسم
الفاعل واسم المفعول إنما هي إلى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامن لطنه ومؤدب غلامه لا إلى غيره كما في زيد ضارب في داره
عمرو قوله إلا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم أنه يجوز أن ما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد إلا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى إشارة إلى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان أحدهما أن المعنى لا يوصف بالخفة
والثقل وثانيهما أنه يجعل الحصر بظاهره مضافا إلى خفة المعنى أي لا يفيد إلا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد أنه لا يفيد تعريفا
ولا تخصيصا فالتحقيق أن ذكر في اللفظ للإشارة إلى وجه التسمية أقرب منه وإن كان بعيدا فلعل الأقرب أن يقال لو قال لا يفيد
إلا تخفيفا لتبادر الذهن إلى تخفيف في المضاف على قياس إفادة الإضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ

اى فى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك انه بهذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز
القائم غلامه وانه لا تخفيف فى المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف فى المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير
واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع فى الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب
مع المنصوب فى اعمال الاضافة اللفظية مثل ما وقع فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع
المعنوية قلت ولذا التزام الاضمار فى الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة
محل رفع قوله والمراد ان المصنف المشار اليه ثم اى قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق
بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان
معنى اطلاق الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه فى التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه
لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه بما هو اللاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها يفيد تخفيفا الاولى ان يقال
من جهة انها لا تفيد تعريفا ويفيد تخفيفا افرق الضارب بزيد والضارب زيد فى الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا
فى الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا فى الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التعريف والتخصيص وتقديم
المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفى مقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال
مرعى فيما فعله المصنف قوله واما ما وقع فى الشعر الاعشى الاعشى اسم لخمسة عشر شاعرا والخمسة عشرة فتامل وتفصيله فى القاموس قوله وضعف
الاولى ان يكون من التضعيف يعنى ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل
الضارب زيد يعنى امتناع الضارب زيد مقرر كيف ينبغى ان يرد به ما يخالف وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى
وح لا شوب للمصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعف الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة
الهجان احتمال اخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا نظائره فاعرفه بتامل منتج قوله فانه يحتمل النصب
حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على النقل الموثوق به الجر ولولاه ليحمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الا للنقب

العبد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجه اخر لضعف الثلثة قوله وعبدها اى راعيها فى اضافة العبد الى البيت لعله
المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الهديات النتائج مع اطفالها وهذا اعرض المائة اى المائة كثيرا ما يوجد بخلاف
مثل هذا العبد قوله يستوى فيه الجمع والواحد قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه قياس عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح
قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف
اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار فى المحمل اى الوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل
بالرفع كان قبيحا وبالنصب ولئن كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول فى النصب
لذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا الشارح ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل لتشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فالوجه ان المختار فى الحسن الوجه وجهان الا انه حملا هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق المص العبارة ولا يخفى ما فى قوله
على الوجه المختار فى الحسن الوجه فى الحسن قوله يعنى سيبويه واتباعه هكذا فى بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفى
الرضى ان القائل بالاضافة المازنى والمبرد فى احد قوليه والزمخشرى قوله فيمن قال اى فى قول من قال حجله بتقدير المضاف لان
الجواز هو قول فيكون طرف الاقوال ويكون بين الاقوال لا باين القائلين والاظهر ان فى جمع عنداى عند من قال قوله فانه لا يحتاج
جوازه لا فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة لرد قياس المبرد على الضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا قوله اى المحمول
على ضاربك فى تحد الفاعل المفعول وكانه غفل عن قوله حملا قوله على المختار فاخر التاويل لا هنا فحق ما قيل الانسب ان يشتق من
التشبيه ويحمل هنا ان يكون مفعولا له يقال انما جاز عند من قال كذا حملا قوله من غير اعتبار حذف تنوينها متعلق بقوله لم يحمل
لا بقوله مضافا فيظهر بالتامل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه اى قيل يتجه انه لم لم يحمل الضارب زيد فان الشبه بين
الضارب زيد وضارب زيد كالشبه بين الضاربك وضاربك وكان منشأ هذه الاشتباه عدم التامل المورث للاشتباه
والا كيف يشتبه مثله على الفضلاء المتمارين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف والمضاف اليه والضاربك المتمارين
وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف يشاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وفيعدم من هذا انه

بكن حمل الشارح على المختار فى الحسن الوجه لئن ركبتها فى تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقى انه لما حصل فى الشارح التحقيق لا حاجة فيه الى
جعل الالف واللام لم يحصل التخفيف بشىء بل تبدل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لان لكل من هيئتى الاضافة وهو التركيب
الوضعى والاضافى معنى آخر لم يقم مقام الآخر فيه بحث لان لكل من هيئتى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة
الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا
عليه بمنزلة الصفات الغالبة من ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر فى الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون
من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضى منه ويعرف نقصان البشر وان كان المنتجب ما كتبه فى هذا المقام من هو جامع بين
العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس ساير الامثلة فيكون تلك الاضافة
كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب الغربى قوله بصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس
او اول ساعة فرض فيها الصلوة قوله بقلة الحبة الحمقاء فى الصحاح الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس
بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب فى الحاشية جرد ريشه از كهنگى
وفرسودگى قوله حتى صار كانه اسم غير صفة فى انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر
ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله والجنة فى القاموس الصحاح الجنة
سحق الانسان فهو اخص من الاعيان قوله ولا يضاف اسم مماثل قوله للمضاف اليه فى العموم والخصوص اراد بالمماثلة فى العموم ان يكون
مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين وبالمماثلة فى الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا ولا حصر
الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغى ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم ولكنه
اقتصر على ما ذكر لانه وقع فى اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشئ وسعيد كرز فاراد دفعه قوله فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا فى الاضافة لانه لا تخفيف
لها اذ حذف المضاف اليه اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جبل قوله بخلاف متعلق بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق

بالامثلة ان الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشئ بل يخصص
بالاضافة قوله فان المضاف يختص باختصاص التعريف او غيره واليه اشار بقوله سواء اكان قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء يزيل
الخفاء صحة على اللاشئ ونفس اللاشئ والخفاء انما جاء من حمل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو اللغة فان الشئ فى اللغة
ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشئ بمعنى الموجود فى الخارج عنده جماعة اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسى اذا
اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها
وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين يصدق عليه وعلى الطبيعة من حيث هى قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطه
تجريد المضاف من التعريف ولكنه غفل المصنف وردده ثمه فاخره هنا قوله فاجاب عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول وعلى اللفظ
فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو يفيده بل الطريق فى تنكير
العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون
اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح باللقب اوضح يعنى حينئذ لكونه اوضح احق بجعله موضحا الا انه يجب ان يكون الموضح يكفى ان يجعل المدلول باصطلاحه
مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق
ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك فى القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة
وابن دبرة وابن جابر والخرج غير منسب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا له لا من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله
وهو فى عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلف فى ان ايهما الاصل
وفى تقديم مفتوحه اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله فيجب للساكنين ناظر فى ان السكون هو الاصل فتامل قوله او محالا لانها
لا استعمال لها فى حكم الابتداء بها قوله لئلا كلمة ياء المتكلم لان ثقل كلمتها حركة الكسرة فلا تعذر التزم الياء التى هى اختها قوله مثل

سلمين اذا اضيفت الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل لكان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف لو كان تقييده لا يطلب الى احيا فينبغي ان
يقول ومسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** وكسر ما قبلها لانها لما
انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشارح الرضي ذلك الكتاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فينبغي ان يبقى الضمة
كما في لُدّيّ جمع الوى على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعيل **قوله** وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصدر الثلث للساكنين قال الشيخ
الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف **قوله** واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي
كانت للياء **قوله** واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان في اخره الف اثبتت ولو كان
ياء ادغمت وان كانت واوا قلبت ياء وادغمت فان في اخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم
في الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثناها لبيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم
الصحيح لانها لحذف اعجازها اشباه تشبيها اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في واخي ابي على ما اجازه المبرد وتحريره
انه ينبغي ان يتعرض لحرف اخي وابي وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة **قوله** فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ
في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ابا ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم لتقديمه في قوله يوم
يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا افصح من العجم واراه اعجمي كل العجب **قوله** برد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر
الياء فقياس قول المبرد وان يقول في حال النصب اباي **قوله** واما ذلك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اوله قدر اهلك
ذو المجاز ولا ادري وقد رأى قضاء ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن انتهى واري بصيغة المجهول **قوله** واجاب المص بان ذلك
خلاف القياس الحكم على انه يجوز ان يكون مختصا لضرورة الشعر **قوله** وتقول اي امره فالة حمله صيغة غائبة مع ان المبادر من
امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقول لي واحترازا عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي حم
ادمي ولو قال المص ويقال لكان اولى **قوله** فم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منها عائد الى غير المذكور
لتعين المرجع في مقام الترجيح الفتح **قوله** واذا قطعت قيل الخ هذا البحث عن غير المضاف فذكر تقريبا ويجوز ترتيب اللغات في الفصاحة

هكذا او دعصا ويد وغباء ولغة اولى منها مثل هكسواي **قوله** وذو اصله عند الفراء ذوى كفلس وعند غيره كفرس **قوله** وكانه خص المضمر
بالذكر لكان ما ذكره مقتضب لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام التفريع لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلا افادة الاشمل
كان المناسب اداء حق المشمول **قوله** كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم يجب الاصل بخلاف التابع فانه اسم
بالفعل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل ويصح تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت
جمع تابعة فقال كل ثانية باعراب سابقها ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع **قوله** والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب **قوله** فلا ينتقض
حده بخروج ان ان وضرب ضرب في قولهم ضرب ضرب زيد لان في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من
التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري مثله التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وان لم يجعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع
اهون من جعل التابع اعم **قوله** كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني
بمعنى المتاخر واعتبار ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لان الذكر والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف ولو كان
ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى دفع الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع
المقدم ممن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص
نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ويمكن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء
للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب **قوله** اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواقع بالشخص
لا يمكن ان يجري على كلمتين **قوله** ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم اي لا يخفى ان ما ذكره لا يطرد في الصفة المادحة
والذامة والتي للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى المذكور ثانيا بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد
وكذا الابدل في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فان جزء الثاني باعراب
سابقه من جهة واحدة شخصية هي الية القائمة بالجميع وليس بوارد لانه ثانيا ليس في الرتبة بل كل جزء يستعير الاعراب من غير

تاخیر عن الآخر فی الرتبة ومن قال باعراب سابقة بمعنی بجنس اعراب الخرج لانه بعین اعراب سابقة لابجنسه لان اعرابهما واحد
بالشخص فی قصد المتکلم طرفی محلین فقد اتی بکلام لایتجاوزه فهمه علی ان حمل قوله باعراب سابقة علی معنی بجنس اعراب سابقة
علی معنی بجنس اعراب سابقة بجعله اتم ~~مما هو بعین اعراب سابقة~~ بجعله اتم مما هو بعین اعراب سابقة ولابجعله مقابلا له قوله
لیشمل التوابع التی مؤخرات کانت هذه الامور او مقدما لان المراد الثانویة فی الرتبة علی ما عرفت اعلم ان الاعراب المعتبر فی هذه التعریف
الاحسن ان التعریف هنا للتابع فی الاعراب ولما لم یکن بمثلا لان یعم حرکة المنادی وتابع حرکة اسم لاتعرض لهما فی محلهما ولم یرض
باحالتهما لاهذا الباب قوله ثم ان لفظة کل هنا لیست فی موضعها لان التعریف انما یکون للجنس وبالجنس لاللافراد وبالافراد وایضا
لایصدق علی تابع انه کل ثان فذکر کل یمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقیقة التابع لافرده ولم یقل لین لفظة
التوابع لیس فی موضعه لانه لیس معرفا بل وزان المرفوعات ونظائره بتقدیر هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف ای هو کل ثان
فمن استدرک علی الشارح بان ذکر التوابع الیس فی محله فقد اتی بمستدرک لکن لما ادخل علیه کل یعنی لفظ مسم زاید اشیر زیادته
لاکون التعریف مانعا قوله والظاهر انحصار المحدود فیهما هذا تکلف مستغن عنه کما لایخفی علی من له حظ او فی باسالیب ودقایق التراکیب
بل مما بلغت البحر عن وجه الماء الصافی لیلا الساحل من بیان الاعاجیب قوله النعت قدمه لکونه اشد متابعة واکثر استعمالا
وادخر فائدة قوله یدل علی معنی فی متبوعه اورد علیه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لایدل علی معنی فی
متبوعه بل علی معنی فی متعلق متبوعه وان الشارح فیما بعد لدفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحاله اعتباریة
یحصل بالسبب المتعلق لانه یوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتی ینافی دلالته علی معنی فی المتبوع وهذا بعید عن العبارة وخلاف التحقیق
لان الوصف فی المثال المذکور هو حسن وهو یدل علی حالة قائمة بالمتعلق لا علی حالة اعتباریة قائمة بالمتبوع والحق ان یقال
حسن وان یدل باعتبار اسناده الی فاعله علی حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار یقال له الوصف بحال المتعلق لکنه یدل
باعتبار ترکیبه مع المتبوع علی معنی فی المتبوع وهو کونه بحیث یحسن غلامه ای یدل بهیئة ترکیبیة مع متبوعه علی حصول معنی فی متبوعه
لایذهب علیک ان الجنس زید وعلمه والجنس زید علمه وجاء القوم کلهم خرجت بهذا القید عن التعریف لان دلالة علمه علی حصول صفة فی زید

فتمم

لیس

لیس بهذا القید بهیئة ترکیبیة مع زید بل لاضافته الی ضمیره وکذا دلالة کلهم علی الشمول فی القوم لیست بهیئة ترکیبیة بل بالاضافة الکل
الی ضمیره فلا فائدة لقوله مطلقا ولاتتم ما ذکره فی بیان فائدته قوله ای دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولاباعده
العبارة لانه یجب تانیث مطلقا الا ان یقال لم یعتد بتانیث المصدر او بتانیث ما لابد له علی معناه من التاء فی الدلالة قوله فان دلالة
التوابع فی هذه الامثلة علی حصول معنی فی المتبوع انما هی مخصوص موادها ذلک فی اعجبنی القوم کلهم بطل لان الترکیب التاکیدی مع المتبوع یقید
تقریر الشمول فلولا دلالته علی حصول الشمول فی متبوعه لم یتقرر به الشمول الذی یدل علیه المتبوع قوله وفائدة اراد الفرق بینه
والخبر فان کلا منهما یدل علی معنی فی شئ یعنی لیس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنی بل تخصیص المتبوع لاغیر ذلک فهذه وظیفة
نحویة لابیانیة کما توهم وانما یکون وظیفة بیانیة لو کان الغرض بیان المزایا التی یجب لین یقصدها المتکلم بالترکیب زائدة علی اصل
المعنی هذا والفرق بین التخصیص والتوضیح مجرد اصطلاح نحوی فان الاول بتقلیل الاشتراک فی النکرات والثانی فی رفع الاحتمال
فی المعارف وکونه غالبا للتخصیص او التوضیح یستفاد من تقییده ما یقا دلهما بالقلة کما یستفاد من حرف التقلیل ولما کان
غالب مواد الصفة هذا احسن کلام المصنف فی شرحه قال الشیخ الرضی اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فی الوصف الاشتقاق فلذلک استضعفت
سیبویه مررت برجل اسد دون جاء اسد زید اسدا حالا واعترض علی الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق علی مساعدة الاستعمال
فی احدهما دون الآخر قوله ولم یکن هذا مرضیا عطف الجملتین علی جملتی لما ای ولما لم یکن الخ وفی صحته نظر والاظهر ان ترک
لما فی قوله ولم یکن من سهو الناسخ قوله ردّه بناء الرد علی انه لاداعی الی اشتراط الاشتقاق ولاموجب للتاویل بالمشتق
لاعقلا ولانقلا ولیس بناء الرد علی الامثلة التی ذکرها حتی یتجه ما قیل انه لایخفی ان اکثر ما ذکره لایصلح رادا لان کونه نفیا باعتبار
انه فی قوة المشتق قوله ولافصل ای لافرق بین ان یکون مشتقا او غیره الاصح الاخصر ولافرق بین المشتق وغیره قوله
فی صحة وقوعه خص عدم الفرق بعدمه فی صحة الوقوع لانه لایصلح عدم الفرق مطلقا لان المشتق لقلبه راجح علی غیره قوله
اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق یعنی فی الترکیب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء کان مجازیا او وضعیا وعرض المعنی من قبیل
خاتم فضة والغرض ما یترتب وجوده علی شئ ویقصد به هذا الترتیب سواء کان وجوده العقلی او الخارجی مترتب وجود المعنی

لحصول موادها

فى العقل غرض من وضع النعت فى التركيب للتشبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلى قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا بتقدير
الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذى لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب الاقحام فى الكلام اما
قوله فى المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لكن لابد ان يكون المتبوع فان لم يصير بالوضع لغرض المعنى عموما اما فى ابتداء
او ذى حال او موصوف لا غير ذلك **قوله** مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما فى القاموس ان الف
اضيف الى لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد
عليه انه فى هذا التركيب شئ عكوس ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يبقى وفى مثل مررت بضارب
اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **قوله** وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى اى دلالة مقصودة **قوله** ويوصف
النكرة اى النكرة وما فى حكمها من ذى اللام يقصد به لا فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى اشار الى وجه التخصيص للجملة بالنكرة فقوله
هى للافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار
بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة صار على
وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجملة والخبرية
بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص فيرد المعرفة **قوله** لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان
التاويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية او الجمل التى لها من محل الاعراب فى تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان
التقييد بالخبرية اشارة الى الخطاط الوصف بالجمل الانشائية لا يقع صفة وكل ما هو فى صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة
ومفعولها **قوله** اى مقول فى حقه اضربه فان قلت ههنا تاويل يقرب من تاويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه فى تاويل رجل مطلوب
ضربه مغنى عن الحذف فهو احق بالاعتبار قلنا له درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائى بالجمل المحكية
فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذى يذكره لجاز استعماله فى مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشى
بتخصيصه بالطلبية المحكية **قوله** اى مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمفعول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول فى حقه

بعينه يكون مجازا عن الكمال فى حقيقته ودل عليها
لفظ موصوفه م

فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة لكونها
لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى م

مشترك بينهما

لاانه

٨٩

لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لا يختص بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته
بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا فى مقام اظهار الاستحقاق للان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل **قوله** واذا لم يجعل يكن
فيه الضمير الرابط يكون اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك فى الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه الخاطب الى الخبر فوق
توجهه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الامر بدون توجه ولذا بالغ فى رابطه اى الاتيان فوق المبالغة فى رابطة الخبر وبما حققنا
اندفع ما قيل من انه فى الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدا **قوله** ويوصف بحال الموصوف سواء كان
مفردا او جملة وكذا ما يدل عليه فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة فى قوله ويتبعه فى التنكير يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا
فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة
التركيب ولو كان قائما به كزيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله بحال قائمة به
قوله يعنى بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه اى لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس حال المتعلق
معنى فى المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكره ويلزمه ان لا يكون النعت فى جاءنى رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو ماول به اى كائن بحيث الحسن غلامه
وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق والوجه ان يبقى معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم
بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه لا متبوعه
قوله والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصصة بها **قوله** والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور كقولهم رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل بمن
فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل كقولهم رجل صبور وامراة صبور او فعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما فى الشرح فى هذا المقام سهو بين وقع من نفوه الاقلام **قوله** فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت
الاول وهو الوصف الحكم فيه بحث لان الالف التى يلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى يلحق الصفة علامة
تثنيتها والضمير فيها مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فتم بل الحق انها لموصوفه كيف ولا يوجب تثنية الفاعل

تثنية المسند بالمشبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بالمشبهة نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف كالموصوف مطلقا
تابعا للموصوف في الجمعية البراق ايضا انه لا يطرد في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فهل
صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة اذ يقال الجملة التي وقعت صفة ماولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه
ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن
كالفعل لامتنع غلمانه فافهم قوله والحاق علامتي اي الالحاق كاللحوق يقع اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه
لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت
برجل قعود غلمانه لوجوب متابعة لموصوفه قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى تركه في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة
وللثلاثة يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا الاول ويجعل
الجملة وجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلقون الفعل على الفعل مع ضميره المتصل
قوله ولا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب
ليسا في رتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقى في الوضع فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب لبسبعامرتبة المتكلم الواحد
فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضماير قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه متمكنا
بعد لهم كالآية الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهر لا الوجل الضمير
على انه قابل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه
نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاول بل عرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ولكن نقول وضع
الضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات
بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعده والمنادى والقياس ان يكون في رتبة ضمير المخاطب لكن وضعه دون ضمير المخاطب بيل

على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل
المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف
اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا لام ويتجه ان يقال الاحصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا
انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله
لان تعريف المضاف فيما ولتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه
وعلى هذا اشكل وجهان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه لكنه اعرف
من المعرف باللام قوله اي باب اسم الاشارة بذي اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول
نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه ويقوله
باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل قوله اي القياس يقتضي جواز وصفه الخ ومثله من اسماء الاشارة وما المضاف
الى مثله نحو كل رجل بل رجل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو
فانه فيشكل التعريف بنحو زيد الفاضل والعاقل لو جعل وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشكل بالمعطوف في قوله وانواعهن رفع ونصب
وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع جرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود
بهذه النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلق بالمقصود والا لكان المعطوف
نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة
عن قصد نسبة او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه قوله
فقوله بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها لم ينسب اليها شيء ولا شيء لشيء الا ان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد
ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينهما وبين البدل فاعرف القصد ولا تمل قوله واجب الخ فهم هذا المعنى من كلام العطف

مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا [illegible] يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق
في المعنى بين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره
جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط
في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحمل فينبغي معرفة المعطوف
موقوفا لا وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحو يا غلام كيف ولو كان
كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد
المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحرف قد يقع بعد الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه
بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة احدها تفصيل
سيجيء والواو التي للتأكيد للتصديق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض
التعريف به ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه
وهذا الوجه جعله لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التأكيد
كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل من عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان
التأكيد بمنفصل احتاج الى البديع لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره نبه بالمثال فقال مثل ضرب انا وزيد واختاره على زيد
ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم بان التأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من
قبيل انفصال الضمير لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل
او بطول الكلام بالمنفصل بقوله فمن الاقتصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حينئذ التأخير
بتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم بطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جوزا العطف

على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين نبه على ان المسئلة
خلافية والتأكيد استحساني لا واجب قطعا لما يفيده مقابلة اكد مع جواز التركيب وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف
تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لاعادة العامل الاسمي الا فاما اشكل انه لا معنى له وانه يطلب بهذا
الغرض كبير فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود
قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم ضربني من غير ما جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى متعدد وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو
الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار في غير صورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم
لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب بجعل قوله والارحام
قسما قوله جاءني كلهم اكتع فيه انه لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز اجمعين جاءك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاءني كلهم زيدا واجب
جاءك زيدا قوله وفي الثاني للتقوي قوله من الاحوال العارضة فيه نظر الى ما قبله الاولى بالنظر الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر
الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة
المتن ويحتمل ان يكون تتمة المسئلة وكلاهما لشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور في عبارة المص كما يفهم
ههنا من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا احتياج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه في التركيب فلما يستحقه المعطوف عليه يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على التقدير كونه مضافا النصب
فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فيكون المعطوف قوله لا الاعراب الاحوال
العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فمن الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه
من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد

التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع الى الشاة المذكورة بعينها
فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن الشاة لا بعينه
فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف
المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض
به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل لان ذلك مبني على
ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا
ثالثا غاية ما في الباب لزم يكون الاولى ح تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل
على نكارة الضمير جوابا ثانيا لتقدير التنكير عديلا له فتامل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا هو عمرو ولقائل ان يقول
لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدا او رافعا لفاعل هو عمرو لان الصفة اذا ثابت مفردا جاز فيه الامران قوله ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة اي يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لعدم منع جواز ما عدا الرفع فيما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو سند
جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز الذي جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني
تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصير
ان ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية مفيد يعني في الجملة الثانية رابطا لها بما ربطه
المعطوف عليه وهو ان الغضب لسبب طيرانه واما قوله ويمكن فجواب آخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى
بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء السببية والاستعارة ما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء
العاطفة فان معناه التعقيب فلا يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة فيغضب زيد عقيب طيرانه
بسببية الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه قوله اي اذا اوقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى المصدر من قبيل جعل
بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف او عطف ثابت على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قيل

بعض شارحي ابعد منه والحق مع الشارح رحمه فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين اي غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقتضي
منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بانه توصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم
وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل
ضرب واكرم زيد عمروا وبكر خالدا فان زيد وعمروا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تنازع العاملين فيجوز
العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول قوله الكل امرء تحسبين امرأ اي تحسبين وقع مفعوليه
فعل مضارع وليس بمرتفع على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص وما يتوقف
الفعل حذف احد مفعوليه والتوقف لازم ومتعد وهو هنا لازم لعدم جواز حذف الياء من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة ووقع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف ترتب على وقوع العطف كما يدل
عليه اذا والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا عطف
بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب على الارادة بل هو ثابت اريد او لا وهو مندفع
بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور وما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى
فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا يتجه عليه ايضا انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز
مخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود
نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش
على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وما فهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا
اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف عليه محفوظ فاحفظ قوله التاكيد جاء بالهمزة
والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يراد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله

ثم قطلا تسيعلمون ثم قطلا تسيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر المعطوف
عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله
فثبت وتحقق الكلام فثبت وتحقق قوله او في الشمول اي بان التاكيد ما يقرر امر المتبوع الذي نبه بذلك على ان ذكر او الشمول بعد قوله في النسبة
ليس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومعاد التنبيه ان تقرير امر المتبوع
في النسبة شائع فيما بينهم في القبيل المذكور وليس الشمول صريحا عن ذكر الشمول قوله وتقول جائني القوم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد
باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان تعريف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
التاكيد والا لم يكن تاكيدا بل خلاف الوصف في نحو جائني رجال ثلث قوله قوله فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد فيقول اخرج المص الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف
جامع مانع وقوله وافادتها قد يحتج بعضها في بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض للتاكيد متبوعها لكان انسب قوله لفظي مختص بالمعارف
الا بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
قصدية للفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يثبته
لعرضه واعترض بعيد لعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وان عمادا قال انه تاكيد في ضربت
انت واخواته فيكرر اللفظ حقيقة في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير المستقل لكن كان
على حرف واحد او كان من حجب الفصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها تكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على ان
تقدير يشكل بالجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الافراد قوله
وهي نفسه وعينه وقد يراد الياء في عينه كذا في الجميع لكن الجمهور على تقديم البصع على ابتع والزمخشري متفرد في تقديم ابتع والمص تبعه قوله

قيد

قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد قوله لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات
ولهذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد قوله بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء
لانها معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين
احدهما ان يفيد الاول والثاني لفظ تقدمه بموازنته مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم لانه لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو ولك
حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه واستفيد مما ذكره ان مزيلا تاكيد لفظي مع انه
ليس تكرار اللفظ الاول حكما بما ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يوجه بان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان الثاني
اذا جعل لمعنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج من الفصاحة وعلى تمام
العموم المستلزم لتمام النسبة قوله يتبعان اي جعلا تابعين يشمل لها الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله انفسهما
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
لكراهة اجتماع التثنيتين لكمال اتصالهما لفظا ومعنى ويقال نفسا زيد وعمرو علا ماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف
الضمير في كله وجميعه وعامة كذا في تسهيل ابن المالك قوله وهي اجمع لا دلالة على الاجتماع عند الجمهور خلافا للفارسي والمبرد كذا في ح
قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل او جمع اي الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المؤنث
وما في حكمه من جمع المذكر غير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جاز جاء
الانسان كله من غير ان يراد به الانسان فقد انسد من اصلح قول المص ذو اجزاء بتاويله بذي متعدد افراد الكل او اجزاء قوله يصح افتراقهما
حسا او حكما قيد لا يكفي الافتراق بالحس بدون الافتراق الحكمي قد ذكرت لغو وفيه نظر لان المقوي به حكم بصحة في المفترق الحس لا المحل
للرد عليهم من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم
الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان فلا ما عنده الجمهور لعدم صحة

الافتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حق حتى ذكر ان كيدا لدفع
ما توهم الافتراق الحسي الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير اولا لانه دل عليه المقام بالمثال ولا يخفى اكتع قوله على ما ذكر
اجمع وبهذا اقتصر فيه ليشمل اكتع واخويه اذ يعلم منه ان الحكم ان بقي هذا الحكم بالحكم الثابت وشدة اتصال واخويه باجمع شدة اتصال اكتع واكتع
واخواته مع بكل واجمع وقوله قوله ولا يؤكد وجه للفصل بين والعين كالابين بيان النفس هذا الحكم والفصل بين انه لا وجه واكتع واخواته
اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبها فتامل فاعرف قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل
من المسند بكو صفي زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك انه كذا تكلف لتصحيح التعريف
بان جعله بمعنى قصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان المجي الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند
الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا او من النسبة من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع المستتر فيه لنصب او حال من قال دونه ظرف الشارح من غفل عما نسبه عليه مقصودا او قد
المتبوع في كونه اي متجاوزا عن المقصود المستتر وهو حال من المتبوع راجع الى الضمير دونه مقصودة اي متجاوزا من المتبوع فانه لم يكن
المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه واي محل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله
بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطية بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطية
فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكن في حق البدل قوله وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فعال الظاهر
ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القياس الى زيد بنسبته الى احد من الكلام فليس بذاك والقلب في امثال
هذا المقام بعيد عن القلب المعنى ليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بالنسبة الى زيد بان يكون القصد اليها
بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف

البدل

البدل يحتمل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطية لذكره وكانه
قصد الى النسبة على طريق آخر في الدفع قوله اي بدل هو كل المبدل لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسما
للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل على جزء الاسم ليستفاد منه اسم العلم الثاني وهكذا اخوته
وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لادنى
ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف
اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب به من ان بين احرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة ولئن لا يجوز
عطف على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل له قوله الاشتمال البدل على المبدل منه الخ يخرج منه نحو جاءني زيد حماره فانه لا اشتمال
لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال قال غير مطرد ومن الشارح فانه كلام
ظاهر مطرد بخلاف ما ذكره البدل هذا وجه تحقيق المبدل منه شوق الذكر بحيث يبقى سامعه دالا عليه اجمالا الى البدل وكونه باعتبار
تشويقه منه على البدل المبدل فينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وضح انه لا يحمل قوله وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وحذف الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية اذ هو التابع
في اضافة البدل ويمكن حذف الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر حيث يرها لمن هو اهلها فضلا من التمم
بعقد وقتها وجعلها في فيقول معناه بدل من كل المبدل منه فهو بالبدل الثاني بدل منه بالبدل الاول وحتى يجمعه بالبدل الثاني فلم يبق
شيء من المتروك بلا بدل من جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا
فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدال لليد المبهم تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله
فهو بدل البعض اذ غير اليد من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المتروك
ولم يجد المتروك بدلا بل الواحد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذه راغبا ولا تتعجب من تبديل كلمات جم عظيم غفير فانه ثمرة الانتباه

ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاركها فيه كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير
الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهار للمغايرة قوله يمتنع يتحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون
نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله واختلف مفهوماهما يشير الى انهما قد يتحدان وجه عدم تجويز اختلاف مفهوميهما وقوله والثاني بل اراد
تعيين الاول في ضمن مدلول الاول لانه راجع الى المبدل منه لم يرد ان الضمير جزءه ارجح المبدل منه التمثيل قوله والثاني انها
ذكرا على وجه زيد واخوك جرا بتقدير والثاني في مدلول جزءه وليس عطف الثاني في على الاول وعطف جزءه على مدلول الاول كما هو الظ
والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص قوله بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة
قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه قوله بغير ما كونظرت الى القمر فلكه قيل فيه
ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لعدم الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم
المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب بل رايت برج الاسد
فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظرة الذكر البدل قوله والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد
الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد الى النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل بمعنى
ان يقصد الى الابدال بعد غلطت بغيره فافهم ولم تقل بعد ان غلطت بالاول بمعنى قوله اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي
هذا ليس الا في بدل الكل بل عندي ان على بدل الكل ايضا مقيدا بما اذا لم يشتمل على فائدة فانها المبدل منه كقوله تع بالواد المقدس
طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل فعلل باطراده ولم يخصه ببدل الكل كما فعل المص
وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما اياهم الزيدون لقيتهم فلذا خصه قوله كقولك النقل مقتض القعل الالي يئي لم
لنقص النظارة كالوصف جايز لان الاضافة ايضا الوصف غير لازم ولا يخفى عليك ان اليه او بوصفه من هذا البدل اما بالاضافة
المبدل منه تخصيص مرجع الا من ضمير قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا
انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطية والضمير الثاني في بدل

ولو قصد

ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطية كان تاكيدا قوله وبرأ ابيت الليل محفاه الغر نقبا سوده باى
تعوله ان كانت فجر اي كذب يقع بيمين فاجر قوله قال اللهم صدق صدق الظ يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا
قوله وعليه الطير ما لي مفعول الثاني لزكن جعلناه بمعنى المصير بتضمين الترك معنى الجعل قوله وهذا الحد لا يقع الا لمن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظ بعد قوله اي الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة المبني الاصل موقوفا على معرفة
المبني المطلق لكنه ثم لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها بغير لو لم يعرف
ماهية المبني لكان اي التعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف
الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للاسم المبني ليس الا تعريف الاخص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم
ان لا يكون جامعا لخروج المبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل قوله مبني الاصل هو الحروف والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب
الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لا منع الجمع او مهما لمنع الخلو الاشارة الحسية قوله فظلمه فافهم قوله او غيرهما وهو
المناسبة اولى والمناسبة في تعريف المعرب هو هذه والمراد بالمشابهة المتعينة في عرف النحاة باللام الامر بقوله بعد اللام
اذ اللام والاضافة للتقييد معهود منه في تعريف المعرب لانه سبق معرفة كما تبيا درك الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد
بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون بسبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء
هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب عن المناسبة ومن قال انه ليس للشك حرف بناء في التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القبا بين
غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعا قلبت كلمات فضلات عن كونها اسماء وانما ذكر
فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله اثبات التقديم ما يفهم منه وجود لترفه او يقول التركيب في المعرب مقتض الاعراب
والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم
التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة
لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيها بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات او احوال من حيث انفسها فانه لا يليق للمبني الضم

ولا الفتح ولا الكسر عن المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقًا لان يا زيدان مبنى على الالف ويا زيدون على الواو ويا رجلين على الياء
ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر **قوله** والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الخ نبّه به على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شئ جريا
على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها لا لخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها قوله
وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبنى فنبه على انه حكمه الذى لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله
وحكمه تنبيها على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبنى مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب معنى الاصل منه واما الذى بناؤه لعدم التركيب
فحكمه ان يختلف آخره باختلاف **قوله** وبعض الظروف مبنى انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى شئ
معربة وجود القلة بها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغى ان يقول وبعض المركبات لان المركبات
قسمان قسم مبنى نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك فيقل وينبغى ان يقول وبعض الكنايات ليخرج فلان وفلانة **قوله** فهذه
ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية يعنى لا ينحل حصر المبنى فى هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة وانما من باب ما
سوى الموصول لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها وقد
لا يشكل ايضا فى خمسة عشر وبعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل فى اقسام المبنى لان المركبات باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية
ولا يقتصر على بيان المركبات لا يشكل وغيرها مع ما دان دان لدخولها هكذا فى بعض الظروف **قوله** المضمر ما وضع للمتكلم المشهور
عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف
اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنت عما تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما اتيك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغى ان يحمل
التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل فى متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك وبهذا يندفع لفظ الثلاثة لكونها لاحد الامور
القيد لفظ الخ اى بقيد الوضع الخطاب **قوله** ويخرج بهذا اولا ينتقض التعريف بحرف للعموم والمراد بكلمة ما اسم النكرة قد تعين
فى الاثبات الاستغراق والعموم ولا بد من حمل المتكلم واخويه على **قوله** وعلى التوجيهين لئن شكرتم لازيدنكم المخاطب هذا والمتكلم
ولهذا افرد القيد ولم يرد لان الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغير الموصوفة بما وصف به الغايب من انها يجاء له

فلا يرد

بجمله

فلا يرد النقض بها وقوله فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة خروجها به مع انها داخلة فى الغايب ووجه الصحة انها
موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم
اما الثانى فظاهر واما الاول فامر للمتكلم ظاهر واما الامر المخاطب فلان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
بالخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الآن يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه
اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحضر الاوضح ان يقول من حيث انه مخاطب به هنا ومنهم من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه
الثانى واما خروجها بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتهما وقيد الحيثية
لاخراج زيد اذا اخبر به المتكلم به عن نفسه وقس عليه مثل المخاطب هنا قد يقال بلا مرية كيف ولا حاجة لا خراج زيد المذكور الا قوله
محكى عن نفسه فى تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل لئلا يدل القابل من ملاحظته فلعله سمع من لا
شهادة البيت اصدق وجعل اللفظ على ما هو الصحيح الحق او تقديرا لانه انسب به منه لساير الاقسام نعم يخبر انه شاع مقابلة اللفظ
بقوله تقديرا فجعل تقديرا لكنه ملتبس مخل بالبيان **قوله** من حيث المعنى لامر يقول المعنى تعليل فينبغى ان المعنى للفظ العدل وقوله
من حيث المعنى وتقدمه فضمير كانه كان لفظ العدل مقدم من اجل انه يتقدم من حيث المعنى اى اللفظ مذكور لفظا **قوله**
فكانه اللفظ باعتبار انه مدلول باستعماله فيه والافمعنى لان يكون المعنى مقصودا باللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ حيث اللفظ
فكانه متقدم من حيث اللفظ فكانه متقدم ذكر معنى اللفظ فكانه مقدم ذكره لفظا فانما جاء فى ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان
راجعا لاعلة الى كان قوله لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا لكان العبارة المحررة فانما جاء فى ضمير الشان قصدا الخ
والضمير الراجع الى المتقدم حكمى قد يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما فى تنازع الفعلين **قوله** وهو
مرفوع ومنصوب ومجرور الاحضر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثانى مرفوع ومنصوب **قوله** الاول ضربت ضربت
بق الاولى ان يقول ضربت وضربا الى ضربن وضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مسبوقا قلت اشار الى جريان الضماير
المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف فلم يثبته الماضى والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع

مثل ضرب غلامه زيد حيث التقدم رتبة دا فلا فى التقدم لفظا لكن تقدير ام

قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المهمل فيه لطافة فلا تجهل قوله للمشتبهين او لعابد لا من المستتر
في المشتبهين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الا للاسقاط لا للمداخلة فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله
وانما بدأ بالمتكلم البصريون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
ثم الاعرف من ضميري المتكلم الواحد قوله هو انت اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارحه العباب اي اجماعا من البصريين والا
فالفراء جعل ضمير انت بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا الى ان التاء بتصاريفه هو الضمير نهاية التحقيق فلا تغفل عنه الشرح وبمضافه بلطف الله
التحقيق ما سبق في اول هذا الكلام ظاهر ولحذف الفاعل بطلوع المحذوف على المستتر كراهة اليه المصنف وقال الان النحاة
لا هو المحذوف هو الذي وصيل على ان الفاعل المستتر او الكلمة المشتهرة ظاهرة قوله كما يحذف في وان عاد ان كنت
من اهل التوفيق قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدأ والتاء للتأنيث اي طائفة
خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة اذ الخاصة مصدر كالعاقبة والتقدير خص خصوصا او الجملة معترضة هذا ولكن تجعل الجملة حالا
حالا بتقديره خص خصوصا قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا فائدة حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل
حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره
قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف الا على اثنين بل على
اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والاوفق المشهور تفسير مطلقا بوحدة او مع الغير وهذا ارشد على ان مطلقا
حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدر الكان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا
ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والاوجب لئن يبقى مطلقه ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به سواء كان
اي الضمير مفردا ام لا سواء كان الصفة والاوجب ليبقى سواء كان مفردة او مثنا او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح
قوله سواء كانت اسم فاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان كون المرفوع المتصل
مفردا او غيره فيقول سواء كانت اي بيانا لمطلق بمعنى زمان مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت الضمائر لا يتغير الصواب لما يغير ولفظه

سهو من الناسخ قوله فهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع الظاهر فالتثنية فامر قبل تفصيله بتعذر المتصل بالتقدم قوله وذلك
اي ههنا على السواء تعرض لمن جوزها لا يعدل عنه وفيه التعليل فمن امكن للوقت لانه علم في المتصل التعليل لا في قوله الا انتعد زينة على ان اللام
والجمع قوله لاجل لانه لم يشمل اقائم انتم داخل في الفصل لغرض هو دفع الالتباس اذ لو قيل اقائمتم لم يعلم انه المخاطب او الغائب اقائم انتم داخل في
الفصل او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال
في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا كما يشهد به شرح المفتاح وانما تم الثاني لو وجد
فاعل المصدر الضمير عند مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل الظرف ولا بد عوا اليه الغرض
بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل قوله او حذف عامله ينبغي لئن يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج
من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج صيغة الضمير وحذف عامله من الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع
لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضميره فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع
في اصطلاح باب المضمر قوله او بكونه اي بكون مسندا اليه اي لاجل ذلك الضمير صفة جرت المراد بجريانها ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا
ولو قال او بكونه صفة لم يجر على من هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له
بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وهذا ظاهر وجه قوله باختيار التمثيل بما
لا التباس فيه وانما قال صفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير
على خلاف الظاهر الاولى انه حين انفصال الضمير علامة رجوعه الى ما هو خلاف الظاهر ثم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما
هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه قد حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان
مقتضى لا جعل جوابه ماضيا قوله انما قال من هي له لا من هو له لاختصاص … ان الاولى بالصواب ما هي لزمن النكتة لا لسماع ولا يخفى
من جمع مع ان كونه العقلاء واختلاف جريان الصفة عليهم ثم اذا الاصل ما هو الاكثر احترازا عما اذا ذات ويا نحو اعطاه اياه
قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب

قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل ترجيح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه
فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن المقدم بلا مرجح في بادي الرأي والترجيح لما ذكر محتاج الى مزيد التامل قوله وحكى سيبويه تجويز
الاتصال لم يقل حكى الانفصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال
تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة
قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في باب مفعولي اعطيت الاتصال وفي باب مفعولي علمت الانفصال
ورعاية الاصل اولى من رعاية المشبهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل
الى الترجيح بالاصالة ولولاك جمعها في قوله وجاء معا ولما دفع هذا الوهم يوهم انه يجب استعمالها الى اخرهما فيكون اخصر الى لولا
انت وعسيت قوله والاكثر لولا انت الخ لم يعتبر والمفعول التشبيهية الخبرية لان الخبرية بالمفعول لا ترجيح الاشارة بذكر المشابهة
وثانيهما وعساك الى اخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غير لما هو
المتعارف في التعريف لكان اولى دفع تغيره مع فوت كمال موافقته ابهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم قوله الى اخر لولا في هذا المقام
حرف جر لانه جعله في حكم حرف الجر ومعمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك
قوله فيهما ايضا الاختلاف في تصرف الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متاخرا لان
التاويل في المتاخر ايسر عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدأ ومع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف
وقوله وانت مع النون الخ وقوله ويختار في ليت الخ وقوله وعليها الخ معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى التميز وعلمنيها
وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله لتقي اخر الماضي المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة عن الكسرة
يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسر وكذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة
لانها لكونها على حرف واحد كسرتها اخت الجر من اخت ظهرانه لو قال ليقي الماضي عن الكسرة الخ لتم وان وكذا الاخر مما لا يحتاج
اليه ولهذا سميت نون الوقاية اي نون الوقاية هي سبب الوقاية اونون هي للوقاية تامل قوله بخلاف كسرة نحو زيد لانها في الوسط

كالشدة اشتراج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة لا اعراب بعد الياء المتحرك عنه قوله بخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا او قل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء ويقوي مانعها التجرد فالاولى الاعراض
عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف للالتقاء الساكنين قوله وليت لا يتحرز في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة
الامرين بخلاف الاختيار فالاول اختيار ان ليت لعل مستثنيان عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما يجر وكيل لعل على
نونها قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اللفظية
لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطية لقوله وبعدها وبعد ان لا يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبره لكن يصح التعبير منهما بالمبتدأ
والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليس يستغني حتى يوجب اتصافه بما قصد بمفهومها حين تعلق الحكم بهما ليس التركيب من قبيل رايت هذا الشاب
في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق ترجع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق
للمبتدأ ولا يصح لان يحمل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون الضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات
مبتدأة فهو تمسك في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى قوله لم يقل ضمير المرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على
وجه لا يكون فيه اختلاف اذكره على صيغة الضمير المرفوع منفصل متفق على ان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا مرفوعا كما استعرف
وفيه عن قوله صيغة ضمير مرفوع متبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع وامر استغنا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده
فيسمى هذا المرفوع فصلا الا ولى ليسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط ليفصل اشارة
لا ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدر بعد ما ان لام كي ومعناها السببية ماقبلها لما بعدها
والسبب ليفصل بين كون المبتدأ نعتا وخبرا التوسط لا التسمية قوله لان الفصل فيما اذا كان انما يحتاج اليه في المبتدأ على اصله
وهو التعريف والاكثر يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدأ وللخبر النكرة محل عليه ما احتج اليه من المبتدأ الا النكرة فلم يتوسط بينه وبين
خبره ضمير الفصل قوله اذا اقعدت من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدأ
او تاكيدا كما في انه هو ابكى واضحك ورد بان تاكيد المظهر بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله افعل من كذا اقتصر على مثال افعل من كذا

اقول افقر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب
يجعله مبتدا اى استعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا ولو كان معنى جعله مبتدا الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه لان جعل شئ
متصفا بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ قوله ورجح الرفع متبعين لم يقل الرفع متبعين بالخبرية لتعينه للسبق قوله ويتقدم
قبل الجملة اى الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدا والخبرية نحو فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو اخرج في هذا التوجيه عن مقتضاه
وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للمتقدم وهو معنى هذا التركيب
فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم
اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق على مرجع
ليس قبل الجملة لعدم ما يكثر زيد به عنى مع ان هناك ما يكثر زيد به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة
كونه قبلا بما فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل من ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او بجملة معترضة قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس
من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده كجهة منه فيشعر بان ردا على من قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة
خلاف ما هو شانه فكان من مقام التقرير ولا يخفى ان ما قيل امر ما ارتكبه فقد ترد اخر احسن التدبير وحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيهما مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه بتاويل القصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا لمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضى
قوله والظاهر ان قوله ليستبين ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسر الخ قوله فانه لا دخل للتسمية في هذه
الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها علية لثبوتها بل يكفي ان يكون للتقييد الضمير الغائب وتعيينه ايضا يلزم
استدراك قوله الخ فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز
ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويقع لئن يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان
او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسير الضمير والاثبات انه يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام

ففسره دونه شرط القيد قوله فعلى هذا الوجه يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشاهد زيد قائم لما راى
ان توجيه السابق لقوله يتقدم بقيد ابده يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا النقل ووجه الانتقاض انه لا يجب
تفسير هذا الضمير بجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشاهد قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بقولهم هو زيد
قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم التعرض بهذا التفصيل
والمتصل بالمنفصل قوله فان كان عامله معنويا لم يات بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان مفتوحا او حرفا وهو مرفوع كان
منفصلا وان كان مرفوعا يكون مستترا او بارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل عليها الاستقلال
ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف قوله ومثال ان مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان
لان كلمة ان لا يدخل على كلم المجازات كتب الشارح رحمه الله في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجآذر جمع جوذر وهو ولد البقرة
الوحشية قوله فاندفع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل طريقها وصحا
قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة مكسورة به والا المكسورة كذا تامل قوله
وهي ذا اى اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه تدبر ولا هذه اليقضية لان لتوجيه العصية وتبين خبر مبتدا محذوف اى قصة
قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف وهذا نقل عنه في الحاشية
ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتداء والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله وقد وزنه تقلب
الالف والياء اى الالف ذا والياء من ذي فالاظهر او الياء قوله يوصل الياء اى يحصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا
قوله ولا يثنى من لغاية اى لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لكان في مفهومه
تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها وكذا كتب فيه الواو
لئلا يلتبس اولا بال حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها تكتب بالياء في اولئك لان
المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس في الحقيقة منهما يعني من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما يوهم شدة

شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة ولم تعين نتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها

كثير ومنه قوله ما انتم اولاء قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه

ان ضمير افعل ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك

انت لسكون التاء ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا

وهى اى حروف الخطاب خمسة لتذكير مميزها وهى حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه صار وقال وهى خمس لكان فيه

تقرير بحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة حيث قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة

في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهى خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين وانا قلنا من انواع الكم

يعنى يرتقى ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يشكل

الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد ولما راى المص نحن نقول نبه على ان حكمه هذا مستند الا تتبعه ومشاهدة

الاستعمال ومؤيد بما ذكره انه لم يقل وفيه ذا للمذكر القريب قوله ولا يبعد ان تجعل ذلك اشارة الى الكلمة ذلك ببعده ان كلمة ذلك مشار

اليه متوسط يستحق ذاك قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله

واما ما عداها اشارة لا وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان

وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها

لا يلزم ان يكون ظروفا قوله او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة بل تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة

القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وفيما عداها ما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الافعال فالمنصوب

بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تميزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد

كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غيرهما والظاهر انه بمعنى كان وجعل جزء التام بمعنى جزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان

المبتدا والخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة بتفسيره ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله

مثلا

الاصلية

١٥٥

الا الصلة الا مقارنا بها الا الا مأخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البناء من ان

البناء تام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البناء والدليل والمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع صلة قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف

الصلة بصدق على الشروط الاسماء الشرطية نحو من يضرب اضرب وما تفعله افعله الى غير ذلك الا انا نقول في قولنا من يضرب مفعول

يضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم بعض الحدود الشرطية فقد سهى سهوا

بينا قوله وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة اى لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزء لغوا لدخوله في مفهوم

الصلة يعنى ليس المقصود وتعريف الصلة كما هو ظاهر السيد حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عينها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا

الا جملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر قوله او ما في معناها لا حاجة الى هذا الى قيل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما مركبان

تامان خبريان قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العايد الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير

اعم منه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اى اسم فاعل او مفعول اى اسم فاعل مع متعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما

وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الصلة الجمل هذه الجملة فالتعريض بها ليس لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة بالمعرف

ما عداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهى اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف

واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما بعيدهما من الفعل لعدم الدلالة

على الحدوث لا تيانا ولان بالفعل فلا يصير ان بمعنى الجملة قوله وهى اى الموصولات بمعنى الرجع ماخوذ من السياق قوله واى ابن مضافا

لا معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذى وفرعيه وكذا قوله وايه بمعنى التى يريد به وفرعيه قوله المنسوب الى اى قلبت في النسبة احدى اليائين

الفا واحدى همزة تحرزا عن اجتماع اليائات قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية

كانت او لا فلم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله من ذا الذي يقرض

الله قرضا حسنا اى من الذي فانه فزائدة اذ بعده موصول والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها

او الضمير احد لا يدل موصوليتها قوله لا ما اذا كان فاعلا يعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف فيه اكثر لانه فضلة

بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان المبتدا
يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او بطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه
طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين بطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب
زيد اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه اقل ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا
فهو جار في كل من الموصولات فيقال من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وح المراد بالذي الذي وفروعه اذ
قد يلزم ان يخبر باللذان مثلا ذلك لم يندرج في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما يعلم ما في التعلم لا مصارع العلم فاعرفه بعد بيانهم
طريقة الاخبار يشعر بان تمرين المتعلم بعد تعليمهم طريق الاخبار ودا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيتذكر فيه
مسئلة تقدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير الخبر فانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب تامل
اي باستعانة الذي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار وصدرتها بهذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان لم يكن مرحلة
ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل في باب المبتدا اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي من زيد
ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول وذلك لانه يريد بكلمة عن التعليل اي المخبر عن جهته كسببيته واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر
التاخير بالنسبة الى الضمير والظ اعتباره متقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها يشعر
كلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور احدها اسم الفاعل او المفعول فتقول الضاربه انا زيد او تقول المضروب انا
زيد فنبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولا يخفى ان ليس من دابه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف
وحرف النفي فيه كما ان السين يفيد التاخير كان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبال لو لم تفوت
ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يوخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار
عن زيد في لم يقم زيد اللاقايم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام ليقول القائم زيد قلت
القائم التي جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر ووضع ما به الموصول

موضع

بها عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله الموصول فالامور اربعة فاحفظها التسهيل عليك استنتاج جميع
ما ذكره في ضمير الشان قيل الانفع في ضمير المبهم قوله المصدر العامل الاخص الاوفر العامل قوله والحال الاول وعما يجب تنكيره ما عرفه
نحو ذلك تمييزا قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة فبيان انه ليس مما يختص بما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا
ما ذكر في اخواته فليس بيانا لما ليس للموصول في بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ولما الجر
تحقيق الموصول للاستيفاء بهذه الطلات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم الح فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او
مستعارة بمعنى من معاني المناسب للاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وقد يحذف الفها مع حرف الجر والمضاف
اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل قوله ربما نكره التعوض قيل ربما جاء ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان لم يتوان
النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبين او تضمن كلمة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض
والمتبادر منه بعد كلمة ما لا يعينه وتامة قيل اي غير محتاجة للاصلة او صفة قلت او موصوف وقاله او تامة بمعنى شيء صفة لتامة
ذكره تنصيصا على اختيار مذهب على دون سيبويه ولكن يحمله بيانا لمعاني ما سوى الموصولة تحصيل لفائدة الا بقة
ضمنا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضرب حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم
او التحقير او النوعية ويتفاوت معنا ما بحسب المقامات واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن ما لم تقبل
ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالات بها اذ لم يتنبها البصرية قوله الا في التام رد على ابن علي اثبتها
ومن المباحث المبهمة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام ان من وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا
وما لما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال عن صفته وللمجهول ماهيته وحقيقته بشرط الشرح وهو في الاصل ماهيته
نسبة الى لفظ ما والتمرة يراد في تناهى متصدرا زيد به نفسه فيقال لفظ ما ولا تقلب الثمرة ما او نقول انه منسوب الى ما هو على

تقدير حيث الكلمتين ككلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحوه يا ايها الرجل حقق الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة
موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وهذا ما نص الشارح بقوله وهذا ما على رد اعراب اللذان وذو والطائية وقد صنع الشارح رحمه الله ما قصده
بحيث انه محقق لما هو المتفق فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عايدا فبني على الضم وسيبويه يجز اعرابها
ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب قوله فيمن قراء بالضم اي عند بعض من قرء بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة محكية
بتقدير مقول فيهم انهم اشد قوله وفيما ذا صنعت وجهان ذا الكيني موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى
فيما ذا هو ادمن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي ولعا قد لكم من ذا قاتما هذا فيه اسم اشارة كما في قوله تعالى
افمن هذا الذي فان هاء التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان اباتا
ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس ثبوته بمحكم لجواز الحكم بزيادة فان قلت فما وجه رفع الخبر قلت حيث صنعت خبر الحذف العايد الى المبتدأ
وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم ووجه الشارح رفع مصدر مرفوع بمعنى
المرفوع ولكنه تجعله فعلا مجهولا قوله ماكان اي اسم كان القطر اي السماء يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان والضرورة والزيادة
ولا يخفى ان الثالث انسب ثم حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتداء
فاعله سد مسد الخبر كما في قولك اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح المفصل وان فاته باب المبتداء في هذا الكتاب وقيل
هي مصادر منصوبة افعال محذوفة وينافي تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو
بمعنى المتعدي كذا هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي اللازم او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل
في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه فقط ورويدا اما تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق يتعدى الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله
بمعناه قوله القح في الحاشية القح اي اللص وفي القاموس القح بالضم اي اللص من اللؤم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي
صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير القائل اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كون
الشيء قياسيا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يحتاج البتة توقف احده على السماع فلك ان يأخذ فعال

من كل فعل وان لم يسمع من العرب لكن فعال قياسا يقتضي ان يصح لك ان يا قذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه
قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بنائه على الكثير قياسا غير متوقفين
على السماع الا نادرا هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد
قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كان ما صوبين لقيل قاه قار وعار عار
وفيه ان معناه امر الحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا لان فعال بمعنى
الامر لم يات من الرباعي وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى قوله ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه وقال ان
من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز رشد
النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة وحالكة صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة المذكر وجمعها
يستعمل من دون موصوف اي اما لازمة للنداء او سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة وهي على ضربين احدهما ما صار علما بالغلبة
كجياد للبنية وهي في الاصل لكل ما يجيد اي يجيدت ثم اختصت بالغلبة بحبس المنايا والضرب الثاني ما بقي على صفتيها
نحو قطاط اي قاطة كافية قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه يرد عليه ان تمت
عدل عن ثلثه ثلثه وثلثة ثلثة ليست بتمامها اسما بل لفظا مركب من اسمين وخرج من التركيب الى الاسمية الا ان يقال
المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع بالتمام منه اصله قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني على وقوله معرب
مستغن عن التقييد به بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيد العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه
والا لا اجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرفه في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة
علما وذكره للتنبيه الخ فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت ام علم مؤنث
لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التانيث بل الاظهر انه احتراز عن ذباب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان

بناء فعال علا مؤنثا الاعيان ينتقض بذلك اذا جعل علما لمؤنث لانه لا يبنى اتفاقا الآن يبق المراد بكونه علما في اصل وضعه من غير نقل

من غير العلم وح يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتامل كقطام وغلاب علم امرأة قوله فاكثرهم يوافقون

الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المص معرب في تميم كلهم الا ما اخره راء

فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم   وجه الاكثرين ان الراء حرف الكسر بهذا وجه يدفع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح

والمشهور في كتبهم وجه وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ

الانسان بل على لفظ العرب قوله اما لزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب او اناخة البعير قوله لانتفاء

التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل

الحكاية قال الفاضل الهندي لانه ح اسم لا صوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه بان ذكر الفاصل وهو انه لا تفاوت

ح بين القسمين فيقال قال زيد بخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره

بذاته اما التحكم على الزجر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسمه لانه يراد انه اسم

حكما في احكام الاسماء بغير الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسما حكمية واحد قسمان من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه

لا يلزم من عدم انقسام كل القسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار ويكون انقسامه

بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد الاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشتمل المراد به نفسه او المستعمل لما هو العرض منه والالفاظ

بيان المبنيات في الكتب النحوية قاطبة وتعريف الاصوات يشتمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجمع

حكى به صوت فعلا او صوت به البهايم يعني مثلا او لان لا تجعل ذكر البهايم للتمثيل حتى يشتمل الطيور وغيرها بل

يجعل التعليل للتمثيل ليشتمل دواعي اخر للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين وجع او تخفيف تحسر فيشتمل

القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا يدفعه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اقتفاء الفاضل

الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قاله الفاضل الهندي ره

وكانه

وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهايم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير

ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كون للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع

من غير النظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى

ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث

لا يكون ملحقة بالاسماء للتنبيه ايضا قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام

للعهد فحمل كل اسم الحكم عليها ما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل

اسم تعريفا المحذوف اي المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح

وجعل اللام للجنس يبطله للجمعية لا يلايمه جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات على الاجناس

لا المعهودات قوله كل اسم صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه

بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الا يرى ان بعلبك معرب وبهذا اسقط ما ذكره

الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابهام قولنا

كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتامل بقي انه لا يصح ح وصف المركبات بالمعدودة

من المبنيات الآن يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزءه فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين

او فعلين اي ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة كبعلبك او حكما كسيبويه او اسم وفعل كبخت النصر فانه مركب

من بخت بالضمة وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس ونصر

ماضي التفعيل قوله ليس بينهما نسبة قبل العلمية اصلا لا في حال ولا قبل التركيب رد لبيان الرضي حيث قال ان ينتفي بينهما

نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد

بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة في حال قبل التسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا حاجة

يحتاج الى التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر
اذا اريد نحو خمسة عشر خمسة عشر وثلث وثلث مما يتضمن الثاني منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر كما في ثلث ثلث فالاولى ان يقول
في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يتوهم بتعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة ليس بمتعذر ولا
متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس التعيين النسبة على وجه
يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
ولا افادة معنى حرف نحو تابط شرا وعبد الله والنجم وزيد وليس على وجه يخرج خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة النسبة
المعهودة الخ يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف والنسبة مفهومة من نظم الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا
لا من نظم الهيئة ولا باطنا فلا فائدة لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا يدل على النسبة
بين خمسة وعشر بل بين عشر وما نسب الى الخمسة مثلا ويلزم من ذلك النسبة بين خمسة وعشر بالعطف لا ان خمسة عشر كبعلبك
مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف وجعل مبنيا بهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي اتاه التوفيق وبهذا
يظهر وجه خمسة عشر من الاسم المبني بلا التباس فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق يعبد ظهوره كل
ظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والمشهور وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء
كون الجزء من عددين حتى يرد على صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على التضمين معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا
نحو ثلث ثلث فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمين الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمين الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه
غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر
لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشر وفي كلام الرضي الذي هو اصل الكتاب
الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني في لفظه على تلك الصدرة يعني الحادي الذي غير اليه

الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا مستقد ولا عدد الى
مستقد وكلمة التهاكما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة
والمعنى اخرى الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقال الشارح الرضي
لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد الحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني قبل التركيب
كما هو ظاهر عبارة المص في هذه المقام وفي كيت غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب لكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب
لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف
في عبارة المتن تكثير الفائدة والا فالواضع عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع الصرف
الثاني على غيره لا ترجيح ويوجب ذكره حين قوله كبعلبك تقييد الاعراب الثاني لا لاقتيال قب قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه او ان تتكلم بشيء وتريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز قوله
ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او من القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب
كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ قوله
ولذلك لم يقيد بعض الكنايات بقوله انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع الحروف او وضعت
ثنائية وسمي هذا الاسم اسما فقط في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفة عن كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام
وينصب ما بعده ويميزا وللخبر بخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اتاه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء الاستفهامية
والاخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاز كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على
يوم السبت او مرفوع عطف على نحو ما نه بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر اخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء
في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب
من يستعملها على الاصل والوقف عليهما حج بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضي وبين جواز بنائها على الضم ايضا ولزوم استعمالها

مكررتين بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة آه لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير شئ من قسمي المبني لا من
مبني الاصل ولا تماما وقع غير مركب وله نظائر بريد وعلبك واحد بعد واحد فلا تغفل قوله فرتبة في البناء منحطة عن اخواتها لان في الاول
معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين حيث التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المقر ببنائه
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا حجة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا ينافي سببا من الطرفين في كونه
طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حجة في اخراجه من التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر والى ما ذكره الرضي انه الاغلب
لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميزكم لانه مميزكم الخبرية كالطرفين ودفعا للتحكم فلو جعل
مميزكم الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هذا ارد تعليله
الرضي ولا دل على جوازه كتاب سيبويه في هذا الفصل بانه دل كلام الزمخشري في تفسير الاية وعبارة ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر تمييز
الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت والمجرور قصد تطابق كم ومميزه جوازا والجر عند الزجاج بسبب
اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما والخبرية ايضا يدل على ان هذا ادلى مما ذكره الفاضل
الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي للانشاء التعليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم للانشاء التكثير وكون رب
للانشاء التعليل لا يخرجان كلا باقية اصلهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله
لو قال كلتا هما نعم ما فعل اد في تذكر كلاهما كثير لان تانيث كم كما في السنة النحاة تاويلية بتاويلهما بالكلمة فقوله كم الاستفهامية بتاويل
كلمة كم الاستفهامية والنكر التذكير فعدل فهو على تاويل كلا هذين اللذين كما ترى ولو يقل بالتاويل فالنظر كلا هذين اللفظين او الاسمين
اي كل واحد منهما انث والاوجه افراد الخبر بمن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي اللفظ وهو انه نبه
ان كليهما واحد بالذات والتعدد باعتبار ذكر كلاهما يتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تحصيل اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم
قوله فظاهر ما بعده فعل او شبهه فعل تنبيه على ان المراد بالفعل ما يعم وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله اذ متعلق

منقلها او مثل الصدهم لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالتوسط [illegible]
مميزا ولم يعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية [illegible]

ضميره

[illegible]

ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل بالضمير المتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل
على الترتيب ذو منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي
على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه منتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشئ الضا
المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر
فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعلى الا يكون الا بحسب المميزات ربه الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوم ضربت
لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاء كم
بو ماليس الا بالظرفية وملاك اقتضائه المميز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول قال الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا به او ظرفا
او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله وانما جعل الفعل وشبهه اعم اي من ان
يكون ملفوظا او مقدرا اليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اي اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع
ان يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربته يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله وكل ما قبله
ولم يقل وكل ما له مضاف وحرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقديم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام
قوله نحو من ابوك نظير للامثال وينقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ الموقوفة
بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم ههنا منصوب المحل اولا ذكره الرضي وهو ضرب هكذا
لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي الثانية عن الخبر قوله اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية حيث الشارح اليه
من قوله ولها صدر الكلام الى ههنا ولما لم يجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتاتي تلك
الوجوه في جميع الاسماء وحمله غيره الى ويرى التشبيه فعولي معنى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جوازه لانه لا يراد ان
يراد جميع اسماء الشرط والاستفهام قوله واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط
مبتداء ففيه اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء والشرط فقط او اسم الشرط مبتداء لا خبر له قوله وفي بعضها وفي مثل تحذكم

وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط
والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك [illegible] عن

عمه ويؤيده قوله وقد يحذف اضمار التمييز ولو لا ذكر التمييز ههنا لكان الظ وقد يحذف المميز قوله اي عاهو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان
المراد ما هو تمييز بحسب الظ فان قلت ظ يكن الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز
في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه ح اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان الاليق تأخر
هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخر الفرع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التمحل في التمييز في بعض الوجوه فوات
حسن الترتيب فالاولى ان يق المراد بالاوجه الثلثة نصبه مميزه وجرا مع الافراد وجرا مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف مثل مميز كم عمه
لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت نظير الحذف
هذا المميز وبينا الاحتمال المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدار كما في كم مالك فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف
لان اللام يغني عبارة ههنا فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولكن لم يقل حذف ازالة للايهام كون بعض الحروف اسماء كاسماء الاشارة
قوله اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولكن لم يعمه على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة
كما في عوض من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في عوض عن المضاف اليه لشئ فانه كانه لا قطع فيه فلا في الظروف ما اجري مجراه
لان غاية الكلام كانت ما اضيف اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي ينبغي ان يكون المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب
ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذا فا
لغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض قوله لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه
من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف
الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وكله
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو وعلا وراء
من قبل ودون ما هو مضمون الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها فضلا عما ليس بمعناها قوله فانه اسهل لدخله كذا في القاموس
الكاد الفتق من باب علم او فتح على ما في القاموس قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة الا انه يجب ان يقال

لان

١٠٧

لان حيث بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يق جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت
شعري انه لم لم يجعل حيث مناسبا للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يعرف كغير قوله ومنها اذا الحكم ببناء اذا استدلال من غير
ش هذا الاستعمال بقياس في الحكم ببنائها على ما يشابه بناؤها بما يشاركها في موجب البناء بخلاف متى واين وان وكيف فان
عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط اسوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء
عند الاكثرين والرضي رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بان اذا قصد بها معنى الشرط في المستقبل لهم وان
جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو فيه يوقع الجزاء قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى
لكن فرق بين تضمن اذا وبين سائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة
لها فيها ولذا جاء جزاؤها بالاسمية بغير فاء كقوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون وجي جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخفم اثرى جابل الراس نكب ولا يجيء في
المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامل قوله ولذلك اي
ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوي كما ينبه عليه بقوله وفيها
معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان محل الكلام
بعدها شاذ كما نبه عليه قوله من حيث للمفاجاة بالقسم والمدرج في حد سمع ومنع وانما قيد المفاجاة
بالقسم والمراد ان المفاجاة كالتقريب في ان من الحديث يمنع احد وبعضهم المراد به وقوع المبتدأ عليه ووقوعه
بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاخبار على شرط التفسير قوله وقوله لانه وقع
التبع او مكانه معمول فيه لغا جاءت لا مفعول به والا لم يبق اذا على ظرفية وقد سبق
انه قد الرضي انا لما اعتبر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد عدم بقائها
ظرفيه ولا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد من الظرفية لان عدم منذ

قد عدا منه مع انها مبتدأ عند الجمهور وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم

وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي في تحقق الوقوع

يمكن مع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في

اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد يجيء للمفاجات نحو خرجت فاذا زيد

قائم في الرضي والاغلب مجيء اذ في جواب بينا واذا في جواب بينما ولا يجيء بعد اذ المفاجات في غير

جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء زيد عمرو في اللباب وعليه اذ واذا الكائنتين

للمفاجات ويحتص الاول بالفعلية والثانية بالاسمية اتفاقا للخالونجي وبين الفاير قوله اي لكونها

الاستفهام وشرطا لانه جعل استفهاما لا المنهي عنه بتقدير ذات استفهام لان الاستفهام

معناها ولا لاظهار المصدر جعل ظرفا بدلا عليه قوله ومتى للزمان فيهما قوله وقد جاء اني زيد في

كنت ذا في القفال بمعنى متى قال الرضي لجاء اني بمعنى كيف نحو اني يؤفكون ويجيء بمعنى متى واول

قوله تعالى اني شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا ولا بعده فعل والمشهور فتح

الهمزة والنون وقد جاء كسرها بتا دز من هذه العبارة ان فتح كسرها يجيء فتحها وليس كذلك قال

قال الرضي وكسر همزته لغة تميم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل بنوزبن ايد في

ياء وادغم الياء في الياء والية جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اذ حذف

الهمزة وبقي الرضي بانه لم يجيء الآن خاليا عن اللام ولم يجيء اي مضافا فالمفرد الموقنة

والفاء الاول بان يبني للمكان وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة بمعنى مذ ومنذ اول المدة

داي لحيتهما اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه

ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دعواه ان اللام للعهد او عوض

عن المضاف

عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولكن تغيير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المصنف قوله اي اول زمان

عدم رؤيته الضمير كضمير رؤيته وليس فاعلا فلا تغير ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد ولا المثنى والمجموع

لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يقع ما رايته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد

كما في قوله فيما سيأتي ويقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود وتعدده قوله او حكما

نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتك فيهما وقع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد

بما هو اتم من المفرد حقيقة او حكما وقد افاد هذا الشارح من تقييد المجيء مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندي في المفرد

وجب المثال المذكور تما لم يلتفت اليه المص لعلته وقوله مادام لا يلاحظ هذان المثالان لامران امرا واحدا لا الحكم عليهما باولية المدة

حتى الآن انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه لمجرد ملاحظة هذين اليومين يصير امرا واحدا وليس

كذلك فيقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى لتعيين انه اي زمان للمصاحبة قوله لحصول

التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم تعيين فيه في قوة يوم الملاقاة قوله اي الزمان قصد بيانه حال كونه متلبسا

بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة قطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي من انه لو لم ياء دل بهذا الحال

العبارة فيليهما المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة قوله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما

شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ

يومان ومذ ايام لكونها ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود بالعدد من تعيين الآحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال

ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يكتب من تتمة احواله ولا يفصل بينهما بيان

المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر اوله

الى فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الا دسا او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر

مضاف الى الجملة لا لمجرد الفعل كما يوهمه عبارته قوله وان اي ما كنت على هذه الصورة اراد الشيخ ان مثقلة ومخففة تاول الكلية